مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثالث ـ السنة الخامسة ـ تشرين أول / اكتوبر ١٩٧٧

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الثالث ــ السنة الخامسة ــ تشرين أول/اكتوبر ١٩٧٧

فصلية أكاديمية علمية متخصصة بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر موادها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم سكرتير التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ص.ب : ٥٤٨٦ - جامعة الكويت

الكويت - تلفون ٥١٠١٨٨١/٢٧٢/٢٥٠

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ، ولا تعكس بالضرورة راي المجلة .

● ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج .

● الاشتراكات :

للافراد سنويا ، دينار في الكويت ، ديناران كويتيان او ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنانير او ما يعادلها في سائر العالم (بالبريد الجوي) ، وللطلبة اسعار خاصة مخفضة .

اما الاسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الاقصى ، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الادنى .

محتويات العدد

كلمة العدد

مع بداية العام الاكاديمي الجديد ، وقفت الادارة العليا لجامعة الكويت ـــ جريا على عادتها ـــ وقفة تأمل ومراجعة امام الحصاد الذي جادت به حقول تجربة « مجلة العلوم الاجتماعية » في السنوات الماضية ، وسجلت مكامن العطاء والنجاح فيه ، تماما مثلما رصدت مواطيء القصور والضعف عنده . وهذا التسجيل وذاك الرصد مثبت الان ، على أوضح ما يكون عليه ، في قواعد النشر الجديدة ، كما هي منشورة في هذا العدد .

كذلك ، اتخذت الادارة العليا للجامعة سلسلة من الخطوات التنظيمية التي يؤمل منها توفير ضمانات اكثر لتطوير « المجلة » مضمونا وشكلا وادارة .

والجهات العليا المسؤولة عن « المجلة » ـــ اذ تتخذ هذه الخطوات ـــ انما تريد توفير الفرصة للاكاديميين العرب المختصين في كافة مجالات العلوم الاجتماعية للاستفادة من الفرصة التي اشرنا اليها في « كلمة العدد » في تموز ـــ يوليو ١٩٧٧ .

واخيرا ، تلفت هيئة التحرير الجديدة النظـــر الى انهـــا ترحب بآراء وملاحظات الاساتذة العرب حول الدراسات التي تنشر على صفحات هذه « المجلة » ذلك انها تنوي ـــ حالما تكتمل الاستعدادات ـــ افراد باب جديد بعنوان « مناقشات » يتضمن هذه الاراء وتلك الملاحظات .

ومجـــددا نقـــول :

ليكن هذا العدد خطوة جديدة ، في مسيرة اكاديمية واثقة ، نحو اعادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكرتير التحرير

معالم الفكر السياسي الإسلامي

د. عبد الله النفيسي *

« ان الملك (السلطة) لا يتم عزه الا بالشريعة ، ولا قوام للشريعة الا بالملك ، ولا عز للملك الا بالرجال ، ولا قوام بالرجال الا بالمال ، ولا سبيل الى المال الا بالعماره ، ولا سبيل للعمارة الا بالعدل والعدل باصلاح العمال وصلاح العمال باستقامة الوزراء » . **

ابن خلدون في « المقدمة »

التصور الشائع والتصور المغمور :

ان التصور المبثوث في أذهان الناس العاديين حول الاسلام انه دين . والدين في نظرهم وتصورهم هو ما يتعلق بالاخلاق الفردية والاحوال الشخصية ولا يتعدى في تعاليمه هذه الاطر . هكذا كان شأنه في التاريخ وشأنه في الحاضر وما ينبغي أن يكون عليه شأنه في المستقبل . هذا التصور الخاطىء من الاساس المبثوث في أذهان الناس العاديين حول الاسلام هو ثمرة التآمر الثقافي والفكري والسياسي والحضاري التاريخي الذي نشط في تعزيزه الغرب عبر معاهده وجامعاته وعملائه الحضاريين في كل أرض الاسلام . لو صح هذا التصور ، ما كان ينبغي أن يحدث ما حدث في تاريخ الاسلام ، وما نشأ وترقى من حضارة منهجية ملتزمة في جوف الجزيرة العربية وبغداد ودمشق والاندلس وقرطاج والهند وفارس وبخارى وكافة المناطق الجنوبية في ما يسمى الان بالاتحاد السوفييتي . لو كانت مهمة الاسلام في هذا الكون هي فقط تهذيب وتشذيب أخلاق الناس لما كان هناك داع تاريخي لكل الفتوحات الاسلامية ولكل جند الاسلام ولكل السرايا القتالية المدججة بالسلاح التي كان يباركها رسول الله محمد . لو كانت مهمة محمد عليه الصلاة والسلام تنحصر

---

* استاذ العلوم السياسية بكلية التجارة في جامعة الكويت .

** ما بين القوسين من عندي ــ النفيسي .

في اطر الاخلاق الفردية والمناقبية المثالية ، لو كانت **مهمته هي** تلك لما أرسل طلحة بن عبيد الله في نفر من أصحابه وامره أن يحرق ــ بالمعنــى الحرفي للكلمة ــ بيت سويلم على من فيه حيث يجتمع بعض المنافقين الذين كانوا يثبطون الناس عن رسول الله في غزوة تبوك .

ولو كانت مهمته ــ عليه الصلاة والسلام ــ مناقبية او رواقية او مثالية لما غزا وقاتل سبعا وعشرين غزوة : غزوة ودان ــ وغزوة بواط ، غزوة العشيرة ، غزوة بدر الاولى ، غزوة بدر الكبرى ، غزوة بني سليم ، غزوة السويق ، غزوة غطفان ، غزوة بحران ، غزوة احد ، غزوة حمراء الاسد ، غزوة بني النضير ، غزوة ذات الرفاع ، غزوة بدر الاخرة ، غزوة دومة الجندل غزوة الخندق ، غزوة بني قريظة ، غزوة بني لحيان ، غزوة ذى قرد ، غزوة بني المصطلق ، غزوة الحديبية ، غزوة خيبر ، غزوة الفتح ، غزوة حنين ، غزوة الطائف ، اخيرا غزوة تبــوك .

قاتل منها في تسع غزوات : بدر واحد ، والخندق ، وقريظه ، والمصطلق وخيبر ، والفتح ، وحنين والطائف (١) . لو كان محمد فقط داعية اصلاحيا لما لقي ما لقيه يوم احد : فعتبة بن أبي وقاص رماه فكسر رباعيته اليمنى السفلى وجرح شفته السفلى ، وعبد الله بن شهاب الزهرى شجه في جبهته ، وابن قمئة جرح وجنته فدخلت حلقتان من حلق المغفر في وجنته ... الخ (٢) . لو كانت بعثته فلسفة اشراقية لما فعل كل ذلك او لقي كل ذلك عليــه الصلاة والسلام .

* شأن محمد والاسلام اكبر واخطر واعظم من كل التصورات العادية المبثوثة في اذهان الناس العاديين . لقد كان اعلانا عاما « لتحرير **الانسان** في **الارض** لم يكن اعلانا نظريا فلسفيا سلبيا ، انما كان اعلانا حركيا واقعيــا ايجابيا ، اعلانا يراد له التحقيق العملي في صورة نظام **يحكم** البشر بشريعة الله ، ويخرجهم بالفعل من العبودية للعباد الى العبودية لله وحده بلا شريك ومن ثم لم يكن بد من ان يتخذ شكل (**الحركة**) الى جانب شكل(**البيان**) ذلك ليواجه الواقع البشري بكل جوانبه بوسائل مكافئة لكل جوانبه « لذلك كان للقرآن **موضوع** Subject **وبحث رئيسي** Thesis **وهدف** (٣) Target اما موضوعه فهو : الانسان ومدار وجوديته .واما بحثــه الرئيسي فهــو : ان النظريات التي وضعها الانســان وتقديراته الخيالية وخضوعه لسلطان الاهواء ثم المواقف التي اتخذها على اساس من تلك النظريات ، كلها في حقيقتها باطلة ومهلكة للانســان نفسه من ناحية المصير . وانما الحق هو الذي علمه الله الانسان حين جعله خليفة له في الارض . وبموجب ذلك الحق ليس من منهج

من المناهج يقوم على الصحة ويتوصل الى العاقبة الا المنهج المطروح في القرآن . واما هدفه : فهو دعوة الانسان الى هذا المنهج الصحيح . والذي يدرس القرآن واضعا هذه النقاط الثلاث الاساسية أمام عينيه يتبين له بدون ما غموض ، أن هذا الكتاب لم يحد من موضوعه الرئيسي وبحثه الرئيسي وهدفه الرئيسي (٤) . **لقد ادركت الجاهلية يومها بان الدعوة الجديدة جذرية في رؤيتها للاشياء والاوضاع** وبانه من الافضل الاعتراف بذلك : قال عتبة بن ربيعة لقومه ، « خلوا بين هذا الرجل وبين ما هو فيه فاعتزلوه ، **فوالله ليكونن لقوله الذي سمعت منه نبا عظيم** » (٥) . لقد كانت الجاهلية صادقة مع نفسها حين واجهت الدعوة الجديدة ، ولم تحاول أن تدس راسها في التراب وتتجاهل ما يدور في ارضها وما يتوقع أن يزلزل كيانها . فهذا النضر بن الحارث ـــ أحد شياطين قريش ـــ يعترف بالخطر الداهم الذي تمثل في الدعوة الجديدة : « يا معشر قريش ، انه والله قد نزل بكم أمر ما اتيتم له بحيلة بعد ، قد كان محمد فيكم غلاما حدثا ، أرضاكم فيكم ، واصدقكم حديثا ، واعظمكم امانة ، حتى اذا رايتم في صدغيه الشيب ، وجاءكم بما جاءكم به ، قلتم **ساحر** ، لا والله **ما هو بساحر** ، لقد رأينا السحرة ونفثهم وعقدهم ، وقلتم **كاهن** ، لا والله **ما هو بكاهن** ، قد رأينا الكهنة وتخالجهم ، وسمعنا سجعهم ، وقلتم **شاعر** ، لا والله **ما هو بشاعر** ، قد رأينا الشعر وسمعنا أصنافه كلها : هزجه ورجزه ، وقلتم **مجنون** ، لا والله **ما هو بمجنون** ، لقد رأينا الجنون فما هو بخنقته ، ولا وسوسته ، ولا تخليطه ، **يا معشر قريش ، فانظروا في شانكم ، فانه والله لقد نزل بكم امر عظيم** (٦) . لو كانت الدعوة الجديدة قضيةأخلاقية أو روائية أو تصوفية أو كلامية لماقال النضر ما قاله . حقا بميلاد الدعوة قد نزل بالعالم امر عظيم .

جذرية وحركية الدعوة الجديدة :

* عظمة الدعوة الجديدة تكمن في **جذريتها** . قوتها تكمن في **واقعيتها وحركيتها** . احلى ما في بيانها التاريخي ـــ القرآن ـــ **الوضوح والسطوع** والوثوق من النصر . لم تأت أذن الدعوة الجديدة ـــ وبمفهومها الجذري الواقعي الحركي ـــ **كيما تتعايش** مع الاوضاع الجاهلية التي كانت سائدة في بيئة النزول والبعثة ـــ الجزيرةالعربية ـــ **بل جاءت لتلغي** الواقع ذاك وتنشىء واقعا اخرا بكافة وجوهه السياسية والاقتصادية والاجتماعية . والجاهلية في نظر الدعوة الجديدة لـ مـتكن تنحصر في كومات الحجر التي تتكون منها أصنام مكة اللات والعزى ومناة وهبل ، بل كانت أساسا الاوضاع التحتية التي انبثقت منها هذه الوثنية . لقد جاءت الدعوة الجديدة لتلغى تلك الاوضاع التحتية وتنشىء أوضاعا تحتية من نمط اخر وجذر اخر كيما تنبثق منها عبادة

جديدة ذات أوجه سياسية واقتصادية واجتماعية . لم تأت الدعوة الجديدة لتقول **لعرب الجزيرة** لا تعبدوا اثافي القدور (٧) لتأتي بأثافي صماء من لون اخر، بل جاءت لتعطى **الانسان** في **الارض تصورا جديدا** يعرف منخلاله مركزه في هذا الكون ، وتفسيرا شاملا له وبناء على هذا التصور يتحدد منهج الحياة التي ينبغي أن يعيشها **والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يحقق هذا المنهج** . لم تترك الدعوة الجديدة مصيرها للزمن أو لتقلبات الوضع القبلي في الجزيرة ، بل تكلمت أولا عن التصور الجديد للكون والانسان والحياة من خلال القرآن المكي ، ثم بعد أن استقرت الحقيقة الايمانية في صدر الجماعة الاسلامية الاولى ، بدأ القرآن المدني يعنى بشؤون الدولة الجديدة والشعب الجديد والواقع الجديد : دولة وشعب وواقع الفكرة . ان مقارنة وجيزة بين الواقع المكي والواقع المدني — خاصة في الفترة القريبة لما بعد الهجرة — من حيث السلطة السياسية وتسيير الارزاق والمصالح والتشكيلة الاجتماعية ، يبرز لنا الوجه الجذري والحقيقة الجذرية للدعوة الجديدة . وحدث المؤاخاة بين المهاجرين والانصار يعتبر انقلابا اجتماعيا هز كل قيم واقيسة مكة الجاهلية لم ترق ولن ترق اليه المجتمعات الحديثه في يومنا هذا . الدعوة الجديدة — وهذا يدركه كل من يقرأ القرآن بعناية — كانت تنشىء أمة ذات تصور خاص وثقافة خاصة وبنيان خاص وسياسة خاصة وتسيير اقتصادي خاص وتشكيل اجتماعي خاص ، باختصار أمة متميزة متفردة عن سائر الامم . هذه الامة التي كانت الدعوة الجديدة حريصة على صناعتها منوط بها — حسب النص القرآني — لا **لتعديل** الاوضاع في **الجزيرة العربية** فحسب ، بل **لقلبها والغائها في الارض** ، لذلك كانت تعد الامة للقيادة البشرية . ومن يدرس أسباب النزول للايات القرآنية يلاحظ الارتباط الوثيق بين **الفكرة والحركة** كان القرآن بتعبير اخر لا يقدم للجماعة الاسلامية الاولى **نظرية** — بالمعنى المتعارف عليه في الدراسات الاجتماعية — بقدر ما يصنع **حركة وتنظيما ووعيا بعيد المدى لطبيعة القضية** . ولذلك كان الصحابة لا يستكثرون من قراءة القرآن لانهم كانوا يتلقون منه امرا يوميا وكلما زادت القراءة كبر العبء ، فبعضهم كان يقرأ لا اكثر من عشرة آيات ويمر بكل عمليات المكابدة والمعاناة من اجل ان ينتلها من كونها النظري الى حيزها العملي اليومي . لم تكنقراءتهم للقرآن من اجل الثقافة الباردة والتذوق اللغوي فهذا هدف رخيص في نظر الدعوة الجديدة الجذرية الواقعية الحركية . من اجل هذا نقول بأن الدعوة الجديدة ليست دعوة اخلاقية أو روائية أو مناقبية او مثالية ، بل هي دعوة جديدة تماما في تصورها للانسان وللكون وللحياة ولكل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من ذلك التصور .

لقد كانت منهاجا انقلابيا شاملا ، موضوعه الانسان ومداه كل الارض .

طبيعة الاوضاع السياسية في الجزيرة العربية قبل الاسلام :

* اذا كانت هذه هي طبيعة الدعوة الجديدة ، فكيف تبدت هذه الطبيعة على الصعيد السياسي في الجزيرة العربية ؟ **كيف كانت اوضاع الحكم عند العرب قبل الاسلام ؟ وماذا حدث لهذه الاوضاع بعد بروز الاسلام كقوة سياسية ساحقة ؟** للاجابة على هذه الاسئلة الجوهرية نقول : لم يكن للعرب قبل الاسلام حكومة بالمعني الذي نعرفه للحكومات الان . **لم تكن لهم ادارة منظمة** ، لها الشرعية والقوة التي يخضع لها الناس . كانوا بدوا او شبه بدو ينتمون الى قبائل متعددة ومتفرقة . افراد **القبيلة** تجمعهم **رابطة الدم** التي تعطي للفرد القبلي حق الاستصراخ بها حين يتعرض للخطر . والقبيلة كانت تعيش في حالة دائمة من النزاع مع القبائل الاخرى ، ولذلك انتشرت الاحلاف بين القبائل . **الوحدة السياسية** في الجزيرة كانت اذن القبيلة والقبليون لم يكونوا في كل الاحوال يخضعون لرئيسهم ، بل في كثير من الاحيان ما يتمرد بعضهم ويرفض الانصياع لحكم الرئيس ولا يفض الخلاف الا من خلال تناتين : اما بالقوة او بالاحتماء بقبيلة اخرى وهو ما يسمى بالعرف القبلي بحق **الدخالة** . ولان القبائل كانت وحدات سياسية مستقلة ، كانت البلاد مقسمة الى مناطق نفوذ متعددة (٨) . **الغلبة هي التي تحدد من يسيطر واين وكيف والى متى** . حتى في داخل التشكيل القيادي للقبيلة لم تكن هناك معايير معينة لنقل السلطة وكان لكل قبيلة عرف وتقاليد خاصة . هذا في اواسط الجزيرة . اما في الحجاز فكانت هناك مراكز ذات حياة سياسية مختلفة بعض الشيء . فكل مدينة من تلك المدن تحكم نفسها وتستقل عن الاخرى تمام الاستقلال ، وهكذا كان الامر في مكة وفي المدينة والطائف (٩) الا ان الداء القبلي استشرى ايضا بالمدن ، ولم يعرف العرب الانتساب الى المدن الا في القرن الثاني الهجري ولنأخذ مكة كمثال من حيث مؤسسة الحكم . لم تكن — ام القرى مكة — تحكم من قبل ملك وانما كان الحكم فيها مسندا الى عدة رجال من الاسر الكبيرة تسموا الاعمال العامة بينهم وهي : **الحجابة او السدانة ، والسقاية ، والسفارة ، واللواء ، والرفادة ، والندوة ، والخيمة ، والخازنة ، والازلام .** وكانت هذه الوظائف تتوزع بين الاسر الكبيرة وفي كثير من الحالات كانوا يتوارثونها . اما الحجابة او السدانة فهي حراسة مفاتيح الكعبة ، والسقاية هي الاشراف على بئر زمزم وسقاية الحاج ، وكانت في يد العباس بن عبد المطلب في وقت فتح مكة . والديات وكان صاحبها اذا احتمل شيئا فسال فيه قريشا صدقتوه ، وعند ظهور الرسالة كان يقوم عليها ابو بكر رضي الله عنه . والسفارة كان لصاحبها الحق في البت في مسائل الصلح او الخلافات التي

تنشب بين قريش وغيرها من القبائل وكان يقوم على هذا المنصب عمـــر بن الخطاب . واللواء كان صاحبه يعتبر كبير القواد ، ويسير امام الجماعة في القتال او التجارة ، وكان يقوم بهذا المنصب في أول الاسلام ابو سفيان . والرفادة هي الاشراف على الضريبة التي تخصص لاطعام الفقراء من الحجاج المقيمين أو المسافرين لانهم كانوا يعتبرونهم ضيوف الله . والندوة كان رئيسها يعتبر كبير المستشارين فلا تصدر عن قريش اية قرارات الا بموافقة . اما الخمية فيقصد بها حراسة قاعة المجلس (الندوة) وهو منصب يبيـــح لصاحبه الحق في دعوة الجمعية وكان يتولى هذا المنصب خالد بن الوليد من بني مخزوم ابن مرة . والخازنة هي ادارة الاموال العامة وكان هذا المنصب من حق قبيلة بني حسن بن كعب ويقوم به الحارث بن قيس . واخيرا الازلام هو منصب يعطى لصاحبه الاشراف على السهام التي كان العرب يستقسمون بها للاستخارة لمعرفة راي الآلهة في أمر من الامور ، وكان القائم عليها صفوان اخا ابي سفيان بن امية (١٠) . **هذه كانت وظائف الحكم** في مكة وهي متقدمة غاية التقدم بالقياس لباقي المراكز في الجزيرة العربية . أما الريادة فكـــان يحصل عليها اكبر من يقوم بهذه الوظائف سنا ، وكان اسنهم في ايام النبي عليه الصلاة والسلام هو العباس بن عبد المطلب . أما باقي أجزاءالجزيرة فانتشرت فيها **الممالك الصغيرة** كانتشار الزعتر البري . فنرى **مملكة معـــين** وكانت الحكومة في هذه المملكة وراثية كما ورد في نقوشها حيث تنقل السلطة من الاب الى الابن . **ومملكة سبأ** وهذه ورثت ملك معين ومن اشهر ملوكها الملكة بلقيس التي ورد ذكرها في القرآن ومملكة **حمير** ومن اشهر ملوكها يوسف ذو نواس وكان يحكم نجران التي كانت تدين بالمسيحية ، غير انه اعتنق اليهودية **في اواخر ايامه واضطهد المسيحيين واحرقهم بالنار سنة ٥٣٤** ميلادية وهم الذين ذكرهم القرآن في **سورة البروج** وسماهم اصحاب الاخدود في قوله تعالى : **« قتل اصحاب الاخدود . النار ذات الوقود . اذ هم عليها قعود . وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود . وما نقموا منهم الا ان يؤمنوا بالله العزيز الحميد. الذي له ملك السماوات والارض والله على كل شيء شهيد »** . **ومملكة الحيرة** وقد كان اهلها واسطة بين الفرس والعرب وعلى أيديهم انتقلت الحضـــارة الفارسية الى بلاد العرب ويرجع تاريخ هذه المملكة الى القرن الثالث الميلادي واستمر الى ظهور الاسلام واخيرا **مملكة غسان** وقد كان فيها كثير من الحصون والبيع والكنائس وكان ملوكها مشهور عنهم اقتناء الجواري الروميات واخذوا من اللغة اليونانية كثيرا من الكلمات التي لم تكن معروفة قبلهم مثل كلمتي : الكنيسة والراهب . وقد خضعت هذه المملكة للروم حتى جاء الاسلام ووقعت موقعة اليرموك سنة ١٣ هجرية فاستولى المسلمـــــون على هذه المملكة العربية (١١) . يلاحظ أن كل مملكة من هذه الممالك تسيطر عليها قبيلة معينة،

كما يلاحظ انه **لم تكن هناك في الجزيرة العربية حكومة مركزية** تعزز جانب القانون وتعمل على اقرار النظام في البلاد **وكان على صاحب الحق ان يعمل على نوعه بعصبيته وقوته** . وبلغ من وقاحة بعض حكامهم وتماديهم البالغ في الجبروت والسطو والافعال القهرية ما حكي عن عمليق ملك طسم وجديس انه امر الا تزف فتاة من جديس الى زوجها قبل أن تزف اليه . يقول **ابو سعيد نشوان الحميري** : « جديس وطسم هما امتان عظيمتان من الامم الماضية انقرضوا فلا بقية لهم ، وجديس أخو ثمود ، وهما ابنا عابر بن أرم بن سام بن نوح ، وطسم بن لاوذ بن سام بن نوح وكانت طسم وجديس يسكنون اليمامة وكان لهم مهلك من طسم سيىء السيرة ، وكانوا لا يزوجون امرأة من جديس الا بعث اليها ليلة زفافها فافترعها قبل زواجها (١٢) » . وكانت خلال كل ذلك فروق اجتماعية وطبقية ثابتة بين الناس في الجزيرة العربية حيث **قسم الناس الى قسمين : الملوك وغير الملوك** . ثم يقسمون غير الملوك الى قسمين رئيسيين : اهل مدر واهل وبر واهل المدر الى قسمين : زراع وتجار .. الخ قال ابن العبري : « وأما سائر عرب الجاهلية بعد الملوك فكانوا طبقتين : **اهل مدر واهل وبر** . فأما اهل المدر فهم الحواضر وسكان القرى ، وكانوا يحاولون المعيشة من الزرع والنخل والماشية والضرب في الارض للتجارة . وأما اهل الوبر فهم قطان الصحارى وكانوا يعيشون من البان الابل ولحومها منتجعين منابت الكلأ ،مرتادين لمواقع القطر ، فيخيمون هنالك ما ساعدهم الخصب وامكنهم الرعي ، ثم يتوجهون لطلب العشب وابتغاء المياه فلا يزالون في حل وترحال (١٣) . وخير ما نختم به هذا الوصف العاجل لطبيعة الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة لدى عرب الجاهلية ما ذكره **ابن خلدون في مقدمته يصف فيها احوال العرب قبل الاسلام** : « وهم اذا تغلبوا على اوطان اسرع اليها الخراب ، لانهم أمة وحشية ، فينقلون الحجر من المباني ويخربونها لينصبوه اثافي للقدر ، ويخربون السقف ليعمروا به خيامهم، ويتخذوا الاوتاد منه لبيوتهم ، وليس عندهم في أخذ أموال الناس حد ينتهون اليه وليست لهم عناية بالاحكام وزجر الناسعن المفاسد ، انما همهما يأخذونه من أموال الناس نهبا أو مغرما ، فاذا توصلوا الى ذلك اعرضوا عما بعده من تسديد أحوالهم والنظر في مصالحهم ، وهم متنافسون في الرياسة وقل ان يسلم واحد منهم الامر لغيره ولو كان اباه أو اخاه او كبير عشيرته الا في القليل، فيتعدد الحكام منهم والامراء وتختلف الايدي على الرعية في الجباية والاحكام ، فيفسد العمران وينتقض » . ورغم كل ذلك واكثر الا ان ابن خلدون يستدرك ويقول ايضا : « وهم مع ذلك اسرع الناس قبولا للحق والهدى ، لسلامة طباعهم من عوج الملكات ، وبراءتها من ذميم الاخلاق ، الا ما كان خلقالتوحش القريب المعاناة ، المتهيء لقبول الخير » .

الاسلام كنقيض مباشر للجاهلية :

* تلك كانت تطبيعة الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جزيرة العرب قبل الاسلام ، فكيف تبدى الاسلام عليها باعتباره القوةالسياسية المنظمة الجديدة ؟ ماذا كان موقفه من تلك الاوضاع ؟ وما هي سبله في معالجتها ؟ وهل كانت معالجاته جذرية تنحو نحو الالغاء الكامل للجاهلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية أم لا تمانع التعايش معها ؟ في غضون الاجابة على هذه الاسئلة ينبغي تحديد المنهج السليم الذي يؤدي اليها . نقصد بذلك اننا لا ينبغي أن نستحضر أمامنا انحرافا معينا من انحرافات الواقع الاسلامي أو حتى الفكر الاسلامي ثم ندعه يستغرق اهتمامنا كله ، بحيثيصبح الرد عليه وتصحيحه هو المحرك الكلي لنا . ذلك أن استحضار انحراف معين او نقص معين والاستغراق في دفعه منهج شديد الخطر وله معقباته في انشاء انحرافات جديدة لدفع انحرافات قديمة والانحراف انحراف على كل حال (١٤) اذا وضعنا ذلك المنهج نصب اعيننا وانتبهنا الى المسار العريض الذي سارت عليه الدعوة الجديدة في معالجاتها للجاهلية السياسية والاقتصاديةوالاجتماعية التي واجهتها ، سنصل باذن الله للاجوبة الصحيحة التي طرحناها في صدر الفقرة هذه . بداءة نقول بأن معالجات الاسلام كانت تتصف **بالشمولوالجذرية والواقعية** . أما الشمول فنقصد به أن رسول الله وصحابته والجماعة الاسلامية الاولى واجهوا الواقع الجاهلي بكل صفاته ونواحيه وطرحوا حلولا لكل مشاكله وقضاياه واتصفت هذه الحلول بالجذرية والواقعية . أما الجذرية فنقصد بها أن الحلول الاسلامية كانت انقلابية في محتواها وعلى المدى البعيد سواء ما يتعلق منها بملكية الارض أو المال او قوة العمل أو المبادىء السياسية الاساسية التي طرحها القرآن كبديل ونقيض لمجمل الوضع الجاهلي . ورغم أن الحلول التي طرحها الاسلام كانت جذرية الا انها لم تكن متعسفة ولا بعيدة عن قبول الانسان ذي الفطرة السليمة وطرحت بشكل وبأسلوب غاية في الدقة والتخطيط والمعقولية بحيث اصبح عتاة الجاهلية المكية بعدها يتسابقون في الانضواء تحت اللواء الاخضر الجديد الذي يقرر على رؤوس الاشهاد بأن **الحاكمية والسلطة وحق التشريع لله وحده** . والانلنحاول الاجابة على الاسئلة المثبتة في صدر الفقرة هذه .

القضاء على القبلية من خلال التوطين :

* بداءة يلاحظ ان الرسول اراد ان يقضي على القبلية باعتبارها الوحدة السياسية المرتكزة على رابطة الدم ، من خلال التاكيد على معنى الامة التي رابطتها الايمان بالفكرة والدعوة الاسلامية . هنا طرح بديلا لرابطة الدم

معقولا ومقبولا لدى معظم الناس وخاصة الاكثرية الضعيفة والمعدمة . زيادة على ذلك كان يدرك ـ عليه الصلاة والسلام ـ أن استيطان القبلي وربطه بموطن معين وتشجيعه على الحرفة والعمل والحؤول دون ارتحاله المستمر من شأنه أن يضعف الوشيجه القبلية وبالتالي يسهل من احلال رابطة الايمان بالدعوة الجديدة محل رابطة الدم . عليه بدأ الرسول بتشجيع الزراعة **وتحرير الماء والكلاء والنار من سيطرة الراسمالية التجارية في مكة (١٥)** . **وحرص كذلك على تحديد ملكيات الارض وتحجيرها** . يروى ابو يوسف في كتاب « **الخراج** » حديثا عن رسول الله (ص) رواه عن طاوس حيث يقول : « ليس **لمحتجر** حق بعد ثلاث سنين (١٦) » وبهذا يكون الرسول (ص) قد حدد مدة ثلاث سنين يحتفظ فيها المحتجر بحقه في عدم قيام غيره بتحجير الارض حجرها او احيائها . أما بعد انقضاء هذه المدة الكافية للبدء في احياء الارض الموات ، دون القيام به ، فان ذلك يؤدي الى تعطيل احياء الارض ، بواسطة القادرين على هذا الاحياء دون مبرر . كذلك شجع الرسول (ص) على **احياء الارض الموات** بقوله : « من أحيا أرضا ميتة فله رقبتها ، **وليس لعرق ظالم حق** » (١٧) ويضع هذا الحديث قاعدتين قانونيتين هامتين : أولاهما تقضي بأن من يصلح أرضا ميتة ويزرعها يصبح مالكا لها . وأما القاعدة الثانية فتقضي أن من يغتصب أرضا أحياها غيره يعتبر ظالما ، ولا يكون له الحق فيها ، بل يجب أن يجبر على تركها لمن احياها فأصبح بذلك مالكا لها . وعندما جاءت الدعوة الجديدة ، كان العرب قبلها يحمون بعض اراضي المراعي . وكان هذا **الحمى** يقوم على أساس القوة والغلبة فكلما قويت القبيلة كلما كانت أراضي حماها اكبر واشسع فقال رسول الله (ص) :« لا حمى الا لله ولرسوله » وذلك يعني أن الحمى **يجب أن يقوم على الملكية الجماعية** للناس جميعا ، لا للاقوياء دون الضعفاء (١٨) وهناك كثير من مثل هذه الاحاديث البليغة المعنى التي تحث المسلمين على احياء الارض والاعتناء بها كوسيلة هامة من وسائل الانتاج على أن تكون المحصلة النهائية في كل ذلك المصلحة الجماعية لا فقط المصلحة الخاصة بذلك نستخلص **القواعد الخمس** الهامة التي وضعها الرسول (ص) فيما يتعلق بملكية الاراضي والماء سواء كان للشرب او لري الارض :

١ ـ حق تملك الارض الميتة بمجرد احيائها .

٢ ـ رعي الماشية في المراعي مباح للناس جميعا وهذا خاص بالمراعي غير المملوكة ملكية خاصة .

٣ ـ بناء على حكم الرسول (ص) في مهزور وادي بني قريظه أن الماء الى العقبين لا يحبسه الاعلى على الاسفل او يحبسه الاسفل على الاعلى ،

وبذلك وضع الرسول (ص) حدا لاحتجاز المـــاء .

٤ ــ تحديد حرم البئر بأربعين ذراعا من نواحيها كلها لاعطان الابل والغنم .

٥ ــ من زرع في ملك غيره بغير اذنه فليس له الا ما انفق (١٩) .

جاءت التدابير الاسلامية المذكورة كضربة موجعة للراسمالية العقارية التي كانت تتحكم باراضي شاسعة نظرا لما لها من عصبية قبلية وغلبة وقهر حتى عهد قريب بل وفي خلال الايام الاولى للدعوة ــ وكانت تنتقل من محنـــة لاخرى ــ سيطرت الراسمالية العقارية المسنودة قبليا على آبـــار ومراعي كثيرة وشاسعة ومن خلال تدابير موغلة في الظلم والاستبداد والقهر كقضية « الحمى » فكانت بعض القبائل القوية تحيط مساحات هائلة من الاراضي الخصبة بحجة انها مراعي خاصة لخيولها ومواشيها بينما في كثير من الاحيان كانت هذه الاراضي تتداول بين المتمولين من اقطاب الراسمالية العقارية ويحرم منها الفرد الضعيف قبليا رغم انه يمثل الاكثرية وكانت بعض القبائل القـــوية تحبس الماء عن القبائل الضعيفة فتضطر الاخيرة الى مغادرة مضاربها والارتحال الى حيث تجد الماء ، فتتوجه القبيلة الحابسة للماء بالاستيلاء عـــلى المراعي المهجورة . وكانت كثير من القبائل المتمتعة بعصبية وغلبة ومنعة تحتل اراضي شاسعة حول آبارها بحجة انها اعطان لابلها وغنمها هذه المساحات المحيطة بالآبار تسمى « حريم » البئر ومفردها حرم البئر . جـــاءت اذن التدابير الاسلامية بشأن الارض كوسيلة هامة من وسائل الانتاج ــ خاصة في الجزيرة العربية حيث يندر الماء والكلأ ــ فتخلصت من نفوذ الراسمالية العقارية التي كانت تتمثل بكبار القبائل وخاصة قريش وادت الى اهتمام واسع بعمليـــات الاستيطان والاهتمام بالزراعة وحفر مزيد من الابار ونشوء مصالح جديدة لاوسع قطاع من سكان الجزيرة . لقد انهت هذه التدابير عهودا غابرة اعتمدت فيها الراسمالية العقارية على الغلبة والقهر والعصبية القبلية حيث كانـــت الجزيرة العربية وخاصة مراكزها السكانية تحكم التجارة والسمة المركنتيلية كل العلاقات الاجتماعية . ولقد ادخلت هذه التدابير بشأن ملكية الارض والماء والكلأ قيما جديدة لمجتمع الجزيرة لم يكن له بها عهد مثل القانون والسلطة المركزية وحق الفرد الضعيف واهمية كل ذلك من اجل استقرار المعيشة . **بدون شك كانت هذه التدابير من الاهمية بمكان ليس فقط في القضاء عـــلى التنفذ القبلي ، بل حتى على مسيرة الاسلام فيما بعد ، حيث تبين للكل الاتجاه الجماعي للدعوة الجديدة والغائها الجذري لقيم التملك البائدة في عصر عرب الجاهليـــة .**

نظرة الدعوة الجديدة للحرف والعمـــل :

عندما جاءت الدعوة الجديدة كانت **الكلمة** تحتل مساحة كبيرة مـــن اهتمامات العرب . وكان لكل قبيلة **شاعرا** يبيع كلمتها في سوق عكاظ ، **اما** مفاخرا او هاجيا . في غضون ذلك ضاعت كثير من الحقوق وسادت كثير من المظالم وتكرش الكثير من الشعراء . ومن يراجع الشعر الجاهلي ويدرســـه كقيمة سياسية واقتصادية واجتماعية ، ــ لا كفن أدبي ــ يدرك ذلك تمام الادراك . وجاءت الدعوة الجديدة لتلغي كل ذلك وتحاول أن تبني حضارة جديدة تقوم على **العمل** لا الكلمة وتطرح في برنامجها **عاملا** لا شاعرا . وتلك قيمة جديدة في وسط الجزيرة الانساني . كان العرب قبل الاسلام يعتمدون في حياتهم على الرعي والصيد والنهب والسلب ، وحراسة القوافل التجارية، وكانوا يعترفون بل يتباهون في اشعارهم ببعض هذه الاعمال كالنهب والسلب، ويزدرون سائر الحرف كالزراعة والصناعة والملاحة والتجارة . وقد اشتغل اهل الحضر ــ وهم قلة ــ بما انف منه اهل البادية ــ وهم الاكثرية ــ في الجزيرة العربية ، فكان منهم الزراع كأهل المدينة والتجارة كأهل مكة . غير انه بمعنى اشمل ظلت كثير من المهن والحرف مزدارة يعير بها اصحابها كأنما هي وصمة عار . فالتيميون ــ بني يتيم ــ كانوا يعيرون الازديين بأنهم بحارة لان ابناء عمومتهم في عمان كانوا يشتغلون بالملاحة (٢٠) والقرشيون كانوا يحتقرون اهل المدينة لانهم زراع . وحين لقى ابو جهل مصرعه في غزوة بدر ، لم يأسف على مقتله بقدر ما اسف على انتهاء حياته بيد المسلم **الاكار** اذ يقول وهو يلفظ انفاسه الاخيرة : « فلو غير اكار قتلني « والاكار الزراع » اراد به احتقاره وانتقاصه ــ كما يقول ابن الاثير ــ كيف مثله (الاكار) يقتل مثله (ابو جهل) (٢١) » كذلك قال ابو جهل عندما ارتقى ابن مسعود ــ وهو احد الصحابة ــ عنقه : « لقد ارتقيت مرتقى صعبا يا رويعي الغنم » (٢٢) وهو قول يعكس احتقار ابي جهل للاجارة على رعي الغنم وما اشبه من الاجارات، مثله في ذلك كمثل ما يسمون باشراف العرب جميعا ، ولم يعلمهأن الرسول(ص) كان يرعى غنم أهل مكة مقابل بضع قراريط (٢٣) . **بجانب احتقارهم للعمل والمهن والحرف ، كانت العرب تبجل الشعراء الذين يمدحون ويهجون وفي كل واد يهيمـــون .**

وجاءت الدعوة الجديدة لتحدث انقلابا في القيم الاجتماعية وتلغى الغاء سائر القيم الجاهلية المتعلقة بالعمل والعمال كيف لا وصاحبها لا يرى الغنم على قراريط وهو ابن امراة كانت تأكل القديد . جاءت الدعوة الجديدة بتصور جديد للعمل والعمال والحرف والصناعات والزراعة بل وحتى للشعر (٢٤) حيث طمحت ان تحوله الى اداة للتغيير نحو مجتمع افضل في الجزيرة لا اداة

قبلية بيد من يتمصلحون من وراء تثليج الوضع الجاهلي وتثبيته . لم تقل الدعوة الجديدة بأن العمل كرامة فحسب بل رفعته الى مستوى العبادة والجهاد في سبيل الله خاصة .قال الصحابة وقد راوا شابا قويا يسرع الى عمله : لو كان هذا في سبيل الله . فيقول عليه السلام : لا تقولوا هذا ، فانه ان كان خرج يسعى على و لده صغارا فهو سبيل الله ، وان كان خرج يسعى على ابوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ، وان كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله (٢٥) ... واكرمت الدعوة الجديدة في دستورها ـــ القرآن ـــ العمل في آيات كثيرة واقترن العمل في كثير من السور بالصلاة : « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله » . (سورة الجمعة .١) ، وقد خفف الله سبحانه وتعالى عن رسوله ومن اقتدى به من المسلمين ، اعباء قيام الليل لاسباب منها : الا يرهق التعبد البعض ليلا فيقعدهم عن طلب الرزق نهارا وفي هذا تقول الاية : « ان ربك يعلم انك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه ، وطائفة من الذين معك ، والله يقدر الليل والنهار علم ان لن تحصوه فتاب عليكم ، فاقرءوا ما تيسر من القرآن ، علم أن سيكون منكم مرضى ، واخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله واخرون يقاتلون في سبيل الله ... » (سورة المزمل ٢٠) ويروى ابن تيمية في كتابه الام ، « **السياسة الشرعية** » هذه الحادثة التي تدل دلالة واضحة ان الدعوة الجديدة غيرت الكثير من مفاهيم وقيم العرب حول **الاجارة والحكم** يقول : دخل أبو مسلم الخولاني على معاوية بن أبي سفيان فقال : السلام عليك أيها الاجير ، فقالوا : قل السلام عليك أيها الامير ، فقال.، السلام عليك أيها الاجير فقالوا : قل أيها الامير ، فقال معاوية : دعوا أبا مسلم ، فانه أعلم بما يقول . فقال أبو مسلم : انما انت أجير استأجرك ر بهذه الغنم لرعايتها ، فان أنت هنأت جرباها وداويت مرضاها ، وحبست أولاها على أخراها وفاك سيدك اجرك ، وان أنت لم تهنأ جرباها ، ولم تداو مرضاها ، ولم تحبس أولاها على أخراها ، عاقبك سيدها (٢٦) . فبعد أن كان الاجير يعير في الجاهلية ، واذا بالحاكم نفسه يوصف بهذه الصفة . ولقد كان الرسول (ص) في كل مناسبة يؤكد احترام الدعوة الجديدة للعمل والحرفة والعمال ولا يستنكف ـــ كما فعل ارباب الجاهلية ـــ عن القيام بأوضاع الاعمال : فكان يغرس النخل بيديه ويرقع ثوبه ، ويخصف نعله ، ويحلب شاته ، ويعقل بعيره ، ويعلف ناضحه ويخدم ضيوفه بنفسه ، بل ويخدم خدمه ، حتى ليقول انس : خدمته (أي رسول الله) نحوا من عشر سنين فوالله ما صحبته في سفر ولا حضر لاخدمه الا وكانت خدمته لي أكثر من خدمتي له (٢٧) . ولقد أكد القرآن ـــ دستور الدعوة الجديده ـــ بأن كل أنبياء الله ورسله كانوا من أصحاب الحرف ومن

يبيعون قوة عملهم ، اذ عمل زكريا نجارا ، وعمل داود زرادا وعمل موسى اجيرا ، وكل رعى الغنم كما اشار الرسول (ص) في بعض احاديثه وكل مشى في الاسواق كما اشار القرآن . **وكذلك عمل الاعلام من اصحاب الرسول (ص) حتى سارع ابو بكر الى السوق صبيحة يوم استخلافه ، وعلى راسه اثواب يريد ان يتجر فيها ، وقد كاد يفعل ، لولا ان منعه عمر وابو عبيدة ليفرغ لامور المسلمين ، اذ قالا له : كيف تصنع هذا وقد وليت امور المسلمين قال : فمن اين اطعم عيالي ؟ قالوا : نفرض لك ، ففرضوا له كل يوم شطر شاه رضي الله عنه وارضاه (٢٨)** . ومن هذه الحادثة يتبين أن ابو بكر ولي الخلافة ولم تكن له مخصصات لاطعام عياله وانه مطالب بأن يضرب في الارض كما يفعل غيره ، ولهذا دلالات كبيرة فيما يخص الدعوة للعمل . كذلك لم يستنكف علي بن ابي طالب ـــ كرم الله وجهه ـــ وهو ابن عم الرسول (ص) وزوج ابنته ، أن يعمل اجيرا عند يهودي لقاء ثمرات معدودات ، فقد روى ابن ماجة عن ابن عباس قال : اصاب نبي الله صلى الله عليه وسلم خصاصة ، فبلغ ذلك عليا ، فخرج يلتمس عملا يصيب فيه شيئا ليغيث به رسول الله (ص) فاتى بستانا لرجل يهودي ، فاستسقى له سبعة عشر دلوا ، كل دلو بثمرة ، فخيره اليهودي من ثمرة سبع عشرة عجوة ، فجاء بها الى النبي صلى الله عليه وسلم (٢٩) .وكان الرسول (ص) يأبى أن يعطى السائل ، بل يدله على عمل يرتزق منه . وفي هذا يقول انس : ان رجلا من الانصار اتى النبي (ص) فساله ، فقال : اما في بيتك شيء ؟ قال : بلى ، حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه الماء . قال : ائتني بهما ، فاتاه بهما ، فاخذهما الرسول (ص) بيده وقال : من يشتري مني هذين ؟ قال رجل : انا آخذهما بدرهم . قال الرسول (ص) : من يزيد على درهم مرتين او ثلاثة . قال رجل : انـــا آخذهما بدرهمين ، فأعطاهما اياه ، فأخذ الدرهمين فأعطاهما الانصاري ، وقال له : اشتـــر بأحدهما طعاما فانبذه الى اهلك واشتر بالاخر قدوما فائتني به ، فأتا به ، فشد فيه رسول الله (ص) عودا بيده ، ثم قال : اذهب فاحتطب وبع و لا اريك خمسة عشر يوما ، ففعل فجاء وقد اصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضهـــا ثوبا وببضعها طعاما ، فقال له رسول الله (ص) : هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة (٣٠) . حتى حرفة كنس العذرة اي **تنظيف** الغائط ومواضع قضاء الحاجة كتب عنها الفقهاء بأنها ضرورة اجتماعية لا بد أن يقوم بها احد من المسلمين ، يقول الكاساني : « ويجوز الاستئجار لنقل الجيف والنجاسات ، لان فيه دفع أذيتها عن الناس ، فلو لَم تجز لتضرر بها الناس » (٣١) ومن الامور الطريفة في الفقهالاسلامي وعلوم الحديثومصطلحه هو خلاف الفقهاء حول **الاستئجار لحمل الخمر** . فبعضالفقهاء يعتبرونالاجارة

لحمل الخمر (كمهنة أو كحرفة) انها لا تصح وحجة هؤلاء ــ ومنهم مالــك والشافعي وابو يوسف واحمد ــ أن حمل الخمر معصية لكونه اعانه عــلى معصية ويستشهدون بقول الله : « الا ان ابو حنيفة يرى أن الاجارة بهــذا الشأن صحيحة ، الا ان يحملها العامل بنية الشرب ، فلا يجــوز وحجــة ابو حنيفة ان نفس الحمل ليس بمعصية ، بدليل ان حملها للاراقة مباح ، وليس الحمل بذاته من ضرورات الشرب . فأما الحديث الذي لعن فيه الرسول (ص) حامل الخمر ، فقد فسره ابو حنيفة على الحمل بنية الشرب (٣٢) . وتعددت الآراء في هذا الشأن ، ولسنا في موقع يعلم الفقه حقيقة العلم لاتخاذ موقف بصدد المطروح ، ولكني طرحت هذه المسألة من باب اهتمام الفقهاء المفصل بمســألة العمل والعمــال والاجــارة وحرصــهم عــلى أن يأخــذ الاجــير اجــره الذي يستحقه بدون ما تغطيــــة أو تحــايل . ولقــد كتــب كثــير من الفقهاء حــول مســألة العمــل والحــرف والعمــال وتأكيــد اهميــة الموضوع اسلاميا ومنهم الشوكاني في « **نيل الاوطار** » ، وابن القيم في « **اعلام الموقعين** »، وابن حنبل في « **المسند** » ، والسيوطي في « **الاشباه والنظائر** » ، والقرافي في « **الفروق** » ، والجصاص في « **احكام القرآن** » ، وابن تيميه في « **اقتضاء الصراط المستقيم** » ، وابن قدامه في « **المغنى** » ، واخيرا وليس آخرا ابو يوسف في « **الخراج** » . وخلا صة ما نريد أن نذهب اليه هو أن الدعوة الجديدة من خلال دستورها ــ القرآن ــ ومن خلال داعيتها الاول الرسول (ص) الغت ونقضت المفهوم العربي الجاهلي للعمل والحرفةوالعمال ونزعت من المجتمع الاسلامي ترسبات ابو جهل العربية ونفسية القبيلةالمريضة التي كانت سائدة قبل مجيء الدعوة . **وباختصار كانت الدعوة الجديدة بصدد بناء حضارة جديدة تقوم اساسا على دعامة العمل ومن خلال العامل وتلغى حضارة الكلمة التي تقوم اساسا على الشاعر وشتان بين الحضارتين في ميزان التاريخ .**

دولة الفكــــرة

وقيم الاسلام السياسية الجديدة :

ان الواقع السياسي الذي كانت تعيشه الجزيرة العربية وكذلك العرب في أطرافها ، كان واقعا يرتكز على الوحدة السياسية آنذاك وهي **القبيلة** ، ووشيجه واحدة تتمحور حولها الاحلاف القبلية هي **رابطة الدم** ، وهــــدف استراتيجي واحد وهو **تحقيق الغلبة والنصر والقهر** . في غضون كل ذلــك سحقت مصالح الناس العاديين والمستضعفين غير المسنودين ولا المتحالفــين قبليا . وكان التصور العام للسلطة السياسية التي يمثلها رئيس القبيلة

ومجلسها ، تصور يتلاقى وهدف الغلبة والنصر والقهر . وجاءت الدعوة الجديدة لتلغي كل ذلك وتطرح من خلال دستورها ــ القرآن ــ ومن خلال التجمع الحركي المنظم الذي أنشأه الرسول (ص) قيما ومفاهيم سياسية جديدة على العرب . فبدلا من **القبيلة** طرحت الدعوة الجديدة مفهوم **الامة** ، والغاء **لرابطة الدم** أسست **رابطة العقيدة** ، ومحوا لهدف **الغلبة** والنصر والقهر طرحت هدف تحقيق **الشريعة** . ان نظرة وجيزة للمصطلحات الجاهلية الثلاثة ومقارنتها بالمصطلحات الاسلامية البديلة لها ، وان تنفسا مختصرا لطبيعة البدائل الاسلامية ، يقضي بنا الى تلك البدائل التي كانت حضارية ومتقدمة جدا اذا ما قورنت بما كان عليه الحال قبل البعثة . ان المجتمع السياسي التي كانت الدعوة الجديدة بصدد صناعته يختلف جذريا من حيث ماهيته وطبيعته وهدفه وتصوره وعلاقاته وشتى نواحي وجوده السياسي عن المجتمع الجاهلي الذي سبقه . انه مجتمع لم تعهده الجزيرة قط في كل اطوارها ومراحلها التاريخية ، مجتمع الفكرة تدير شؤونه دولة الفكرة .
هذه الدولة التي قامت سنة ٦٢٢ م كانت دولة عالمية (أممية) ، كما كانت دولة منهجية ايديولوجية على أساس من الواقع التاريخي الامين . تضمنت مهاجرين من مكة ، لكن هؤلاء المهاجرين لم يكونوا من الضعف بحيث يكونون مجرد لاجئين ، ولا من القوة بحيث يكونون فاتحين . وتضمنت انصارا من يثرب لكنهم في عددهم المحصور وقوتهم المحدودة لم يكونوا جبهة غالبة كاسحة ، بل كان يتربص بهم خطر مخالفيهم داخل مدينتهم وخطر مكة وقريش وقد أووا طريدها . ومن هنا وجد المناخ الصالح لقيام الدولة العالمية نتيجة حتمية لقيامها على الاساس الايديولوجي (٣٣) انها دولة عالمية في عناصر تركيبها **ووثائق تأسيسها** ، كما هي عالمية في أصولها ومبادئها الفكرية العقائدية العامة .
ما كاد الرسول (ص) يستقر في المدينة وما كاد العام الاول من هجرته اليها ينتهي حتى وضع دستورا لتظليم الحياة العامة هناك ، وتحديد لعلاقات بينها وبين جيرانها ويدل هذا الدستور على مقدرة فائقة من الناحية ا تشريعية وعلى علم كبير بأحوال الناس وفهم لظروفهم ، وقد عرف هذا الدستور **بالصحيفة** (٣٤) . أما أطراف هذه الصحيفة ثلاثة : المهاجرين ، والانصار ، ويهود يثرب ومن الغني عن البيان انه لا نستطيع أن نفهم وضع الدولة في الدعوة الاسلامية في أطوارها الاولى الا من خلال الاستعانة بهذه الصحيفة التي هي الدستور المكتوب لدولة الرسول في المدينة ولا نكاد نعرف من قبل دولة قامت منذ **أول أمرها** على أساس دستور مكتوب غير هذه الدولة الاسلامية ، فانما تقوم الدول اولا ثم يتطور أمرها الى وضع الدستور . (٣٥)

الصحيفة :

يلاحظ من قراءة النص ان اسلوبها وافق تماما اسلوب العصر والفترة التي كتبت فيها . ويوافق روح التنظيم في المجتمع العربي من حيث الترابط القبلي والاعتراف بقوة العصبية واثرها في المجتمع وانه ليس من السهل — على الاقل في ضوء ظروف كتابة الصحيفة — التخلص منها . « وقد بدا واضحا في الصحيفة ان البطون والعشائر ادخلت في النظام الجديد بشخصياتها القبلية لا بافرادها . وهذا ما كان يجري عليه المجتمع العربي في تكوينه في ذلك الوقت. ثم انها توافق تشكيل المجتمع في المدينة من حيث اقسام القبائل وبطونها وارتباطاتها الحلفية (٣٦) . » ورغم أن الصحيفة قد جاءت ببعض المصطلحات الجذرية العقائدية الا انها ايضا تحلت بقدر كبير من الواقعية ومعرفة المفارق الاساسية بين عالم الممكن وعالم المستحيل في ضوء تلك الظروف التاريخية العصبية التي عايشتها الدعوة . فهي — اي الصحيفة — توافق القرآن الكريم في مبادئها العامة من حيث اعتبار المسلمين امة واحدة من دون الناس ، ومن حيث التراحم والتعاون بينهم ومعاونة بعضهم بعضا ، ومن حيث الاحتفاظ برابطة الولاء وما يترتب عليها من حقوق الموالاة ، ثم من حيث مراعاة حقوق القرابة والصحبة والجوار . كذا كتحديد المسؤولية الشخصية والبعد عن ثارات الجاهلية وحميتها . كذلك وافقت الصحيفة القرآن في وجوب الخضوع للقانون ورد الامر الى الدولة باجهزتها للتصرف في الامور . وفي شؤون الحرب والسلم ، وان خرب الافراد وسلمهم انما تدخل في الاختصاص العام فلا تحدث فرديا . كذلك معاونة الدولة في اقرار النظام والاخذ على يد الظالم وعدم نصر المحدث او ايوائه (٣٧) . ولقد افرد الرسول (ص) قسما من الصحيفة لتحديد وتعريف العلاقة بين دولة الفكرة وقطاعا من قطاعاتها السكانية غير المؤمنة بالدعوة يتضح من خلالها تسامحا كبيرا عجز اليهود أن يكونوا في مستواه على مدى التاريخ : « وان اليهود لينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين . وان يهود بني عوف امة مع المؤمنين ، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ، مواليهم وانفسهم الا من ظلم واثم فانه لا يوتغ الا نفسه واهل بيته . وان ليهود بني النجار . . » يلاحظ ان الرسول (ص) ذكر فقط اليهود الموالين للبطون العربية واهمل ذكر القبائل الكبرى من اليهود وهي ثلاث (بني النظير ، بني قريظة ، وبني قينقاع) والتي كانت تناصبه (ص) العداء آنذاك . ويلاحظ كذلك ان الرسول (ص) أعطى صفة للجماعة الاسلامية (صفة امة واحدة من دون الناس) . والامة التي عناها الرسول (ص) لها منطقة من الارض اجمالية ، وهي منطقة المدينة ، وكل هذه المنطقة ينبغي ان تكون حرما وارض سلام لا يعتدي فيها احد على احد ، والامة لذلك لا تشمل — في مفهوم

الرسول (ص) ـــ على المؤمنين وحدهم ، بل هي تتألف من كل من يتبعهم ويحارب معهم اي من كل اهل المدينة ، وكان بين الانصار قوم لم يسلموا ولكنهم لم يستبعدوا من الامة بل ادمجوا فيها بنص صريح ، وكذلك اليهود شملتهم «الامة» ، وان كانوا لا ينتمون اليها انتماء وثيقا كالمهاجرين والانصار ، ولذلك لم تكن تقع عليهم نفس الواجبات وليس لهم نفس الحقوق (٣٨) . ومن اهم نتائج الصحيفة ـــ خاصة في ضوء الظرف القبلي السائد آنذاك ـــ تنازل القبائل عن حق الاخذ بالثأر فيما بينها :

« وانكم مهما اختلفتم فيه من شيء فان مرده الى الله عز وجل والى محمد صلى الله عليه وسلم وانه ما كان بين اهل هذه الصحيفة من حدث او اشتجار يخاف فساده فان مرده الى الله عز وجل والى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم » . هنا يحاول الرسول (ص) تأسيس سلطة مركزية لا قبلية يرجع اليها عند الخلاف كما يحاول وضع حد للتشتت القبلي الذي اصاب العرب في جاهليتهم . وعلى هذا لم يصبح الثأر امرا يتحول الى ثار يجر ثأرا كما كانت الحال في القبائل العربية من قبل حيث لم تكن هناك سلطة ما قوة اقهر ، اما في المدينة فقد نفذ مبدأ العقاب والاقتصاص من الفرد الى الجماعة حدثت خطوة هامة في سبيل تعزيز السلطة المركزية في المدينة ، وهذا امر جديد جدا على عرب الجزيرة . الامر الثاني الذي عني به رسول الله (ص) في الصحيفة هو رص الجبهة الداخلية لمواجهة الاعداء خارج المدينة فاكد ان : « المؤمنين المتقين ايديهم على كل من بغى منهم ، او ابتغى دسيعة ظلم او اثما ، او عدوانا ، او فسادا بين المؤمنين ، وان ايديهم عليه جميعا ولو كان ولد احدهم » .

بعد أن وضع الرسول (ص) من خلال الصحيفة تخطيطا عاما للامة الجديدة ، حصر مهمته في الدفاع عن حدود الدولة الجديدة وضمان الامن لها . كان الرسول (ص) بحاجة لتوسيع قاعدته البشرية وتكثيف السكان في المدينة ، لذلك اعتبرت الهجرة الى المدينة اساسا للحصول على حق الرعوية للدولة ، فمن يدخل في الاسلام عليه ان يهاجر الى يثرب وقد نزل القرآن بنص صريح في ذلك : « والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وان استنصروكم في الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ») الانفال ٧٢ (ظلت هذه الدولة تنحصر على المدينة نفسها وعلى ريفها الى عام فتح مكة سنة ٨ هـ ، حرص النبي (ص) خلالها ان ينظم الحياة العامة داخل المدينة وكانت متقدمة معه جدا حيال ما يجري خارجها ، كذلك حرص ـــ وعن طريق السرايا ـــ على ان يضم الى المدينة ما حولها من الريف والقبائل ، ويقوم بعملية تحييد سياسي وعسكري لكل الحزام الجغرافي المحيط

بها ، لان المدينة لا تستطيع أن تعيش بنفسها ، ولا أن تستغني عن ريف يمدها بالمؤن ويكون مجالا لنشاطها (٣٩) . لقد احكم الرسول (ص) علاقاته مع العرب البدو خارج المدينة تارة بالمهادنة والمحالفة واخرى بالضرب على ايديهم ، وكان خلال كل ذلك يؤكد لهم حيوية وقوة المدينة والدولة الجديدة فيها . في السنتين الاوليين في عمر الدولة المدينة كان الرسول (ص) يرسل السرايا ــ وهي عبارة عن حملات حربية صغيرة ــ يقصد بها ما يقصد من اعمال الدوريات الحربية وهي المحافظة على الحدود والاستكشاف ، واحيانا ايقاع الضرر بالعدو والانسحاب بسرعة ، وللدكتور احمد الشريف راي في تأكيد الصفة الدفاعية أساسا للسرايا واظن انه الراي الاصوب : « ويذكر المؤرخون هذه السرايا على انها عمليات حربية مقصودة بذاتها (الطبري وابن كثير والواقدي) وعلى انها متصلة بالصراع بين النبي (ص) ومكة ، وهذا خطأ في نظرنا ، والخطأ آت من أن المصادر نفسها والمؤرخين المحدثين لم يفطنوا الى ان هذه السرايا كانت عمليات حربية داخلية ، يقصد بها تقوية الجبهة الداخلية ، ويقصد بها كذلك ضمان الامن ودفع الاذى الذي قد يأتي من الخارج (٤٠) . » ويمضي دكتور الشريف بالتأكيد على ، انه كان من مهمة هذه السرايا منع تجارة قريش من المرور في أراضي الدولة الجديدة ، طبقا لنص الصحيفة الذي يقول انه **لا تجار قريش ولا اموالها** ، وهذا داخل في نطاق أعمال السيادة للدولة اليثربية وكان لا بد من اشعار قريش ، ومن اشعار القبائل المجاورة أن حدود الدولة الجديدة محروسة ، وأن سيادتها على اراضيها يجب أن تحترم ، وانه من الخير الاتفاق معها والاعتراف بها (٤١) . « كان الرسول (ص) يبعث هذه السرايا القتالية كضرب من العمليات العسكرية الوقائية ، ولو كان يقصد بها حربا هجومية بالذات لاخرج كتيبته الخضراء الذي قال عنها ابن هشام : وانما قيل لها الخضراء لكثرة الحديد وظهوره فيها (٤٢) وقال عنها ابن اسحاق : فيها المهاجرون والانصار ، رضي الله عنهم ، لا يرى منهم الا الحدق من الحديد (٤٣) . لقد حرص الرسول (ص) خاصة في الفترة المدينية ان يظهر لجميع الناس حسن نواياه حتى تجاه مكة وقريش واليهود ، وليؤكد لجميع الناس في يثرب والجزيرة العربية كلها انه انما جاء ليبشر وينذر ، حتى لجأ ــ وذلك لابراز نيته السلمية ــ لافهام الناس وبطريقة مادية محسوسة انه لا يود حربا ، لجأ في التعبير عن هذه النية الى طريقة مستحدثة تأباها الفروسية العربية ، وهي طريقة حفر الخندق حول المدينة (٤٤) .

خلاصة :

* من خلال هذا العرض الموجز لممارسات الرسول (ص) في شأن ملكية الارض والماء والكلا والحرف والعمل وبيع قوة العمل والصحيفة نستطيع ان ندحض المقولة التي تحدد الاسلام وتقيسه وتحاصره في نطاق الاخلاق الفردية والمناقبية المثالية ، ونثبت حجية الراي القائل بأن الاسلام منهج يعني بشؤون الحكم والادارة والسياسة وبأنه جاء ليلغي واقعا جاهليا بكافــة وجوهه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وينشىء مكانه واقعا اسلاميا يختلف جذريا في منطلقاته وهدافه ووسائله واطره ومحطاته عن الواقع الذي سبقه. وبوسعنا ان نقول انه من خلال موقف الرسول (ص) من هذه القضايا الثلاث :

(١) ملكية الارض والماء والكلأ .

(٢) الحرف وبيع قوة العمل والعمال .

(٣) والصحيفة ، وغيرها من الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نستطيع ان نتلمس روح الفكر السياسي في الاسلام ونوع الحكم والاقتصاد والمجتمع الذي كان بصدد صنعة القرآن ممثلا بالجماعة الاسلامية الاولى . واذا كان الامر كذلك فينبغي أن نفرد بحثا يتبع هذا يتناول **ماهية الدولة في القرآن** ، نقارن فيه مؤسسة الحكم عند العرب قبل الاسلام وطبيعة هذه المؤسسة كما جاءت من خلال النص القرآني

والحديث النبوي الشريف . ولا بأس أن نخرج بعدها ببحث ثالث نقارن فيه بين الدولة كما ارادها القرآن والدولة وكما هي اليوم في المنطقة المسماة بالعالم الاسلامي .وختاما نؤكد بأن القرآن والسنة وكافة القضايا المتفرعة من تاريخها فيها من الثراء الفكري وفي المبادىء المنهجية وفي القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يفرض علينا نحن المهتمين بشؤون الدراسات الانسانية أن نوليها اهتماما اكثر مما هو حاصل ، كيما نستخرج ونستنبط منها مناهج في الادارة السياسية والتسيير الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي . من خلال ذلك تتقوى بنياناتنا ، وتتأصل مناهجنا ، ويتثبت مكاننا في مساحة الحضارة . ومن خلال ذلك تتحدد هويتنا الحضارية والفكرية والسياسية ونصبح جديرين بالبقاء في عالم اصبحت المناهج الفكرية فيه بديلة لكتائب الغزو، فنحن بلا شك في عصر الاستعمار الجديد الاكثر خطورة والاعمق اثرا في ميزان التاريخ والحضارة .

الحواشي

١ ــ سيرة ابن هشام ــ ج٤ ، ص ١٠٢٧ .

٢ ــ سيرةابن هشام ــ ج٣ ، ص : ٥٩٨ .

٣ ــ سيد قطب ، « **معالم في الطريق** » ــ القاهرة : ١٩٦٤ ــ ، ص٨٣ .

٤ ــ ابوالاعلىالمودودي ، « **مبادىء أساسية لفهم القرآن** » ــ الكويت: ١٩٧١ ــ ، ص ٢٠ــ٢١.

٥ ــ **سيرة ابن هشام** ، ج١ ص ١٩٠ .

٦ ــ **سيرة ابن هشام** ، ج١ ، ص ١٩٤ ــ ١٩٥ .

٧ ــ « كان الرجل اذا سافر فنزل منزلا أخذ أربعة أحجار فنظر الى أحسنها ، فجعله ربا ، وجعل ثلاث أثافي لقدره واذا ارتحل تركه . « **كتاب الاصنام** » ، للكلبي ، ص ٢٤ . روى البخاري عن أبي رجاء العطاردي قال : « كنا نعبد الحجر . فاذا وجدنا ما هو خير منه القيناه واخذنا الاخر فاذا لم نجد حجرا جمعنا حثوة من تراب ، ثم جئنا بالشاة فحلبنا عليه ثم طفنا به » **الجامع الصحيح** ، كتاب المغازي .

٨ ــ د. محمد رأفت عثمان ، **رياسة الدولة في الفقه الاسلامي** ــ القاهرة : ١٩٧٥ ــ ، ص ٣ .

٩ ــ **المرجع نفسه** ، ص ٧ .

١٠ ــ **المرجع السابق** ، ص٩ .

١١ ــ د. علي عبد المعطي ود. محمد جلال ، **خصائص الفكر السياسي في الاسلام** ص ٩ .

١٢ ــ ابو سعيد نشوان الحميدي ، **الحور العين** ، ص : ١٥ .

١٣ ــ **مختصر الدول** ، صص ١٥٨ ــ ١٥٩ .

١٤ ــ أكد هذه النقطة سيد قطب ــ رحمة الله عليه ــ في كل مؤلفاته وبالاخص : « **خصائص التصور الاسلامي ومقوماته** » و « **معالم في الطريق** » و « **في ظلال القرآن** » ٣٠ جزء .

١٥ ــ وقد ورد الحديث بهذا النص : « الناس شركاء في ثلاثة ، الماء والكلأ والنار » وبذلك فأرض المراعي تعتبر ملكا عاما للناس جميعا لا يختص بها بعض دون بعض وكذلك الشأن بالنسبة لمصادر المـاء والنـار .

١٦ ــ المحتجر هو الذي يلجأ الى تحجير الارض أي وضع الحجر كعلامات لملكيته لتلك الارض .

١٧ ــ « **كتاب الخراج** » ليحيى بن آدم القرشي .

١٨ ــ **المرجع نفسه** ، ص ٤٣ .

١٩ ــ **المرجع نفسه** ، ص ٥٠ــ٥٢ .

٢٠ ــ

٢١ ــ **صحيح البخاري** ، ج ٥ ، ص ٨٦ ، كذلك ابن الاثير ، « **النهاية في غريب الحديث والاثر** » ج ١ ، ص ٣٧ .

٢٢ — سيرة ابن هشـــام ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

٢٣ — ابن حجر ، « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » ، ج ٤ ، ص ٣٤٩ .

٢٤ — من يدرس شعر حسان بن ثابت — شاعر الرسـول — قبل اسلامه وبعد اسلامه يـدرك ذلـــك .

٢٥ — الحافظ المنذري ، « الترغيب والترهيب » ، ج ٣ ، ص ٤ .

٢٦ — ابن تيمية ، « السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية » ، ص ١٢ .

٢٧ — النويري ، « نهاية الارب » ، ج ١٨ ، ص ٢٦٣ .

٢٨ — القسطلاني ، « ارشاد الساري » ، ج ٥ ، ص ٥٠ .

٢٩ — سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٤٥ .

٣٠ — الحافظ المنذري ، « الترغيب والترهيب » ، ج ٣ ، ص ٣ . رواه أبو داود واللفظ له ، والنسـائي ، والترمذي ، وقال حديث حسن .

٣١ — الكاسـاني : « بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع » ج ٤ ، ص ٨٩ .

٣٢ — الكاسـاني ، « بدائع الصنائع في ترتيي الشرائع » ، ج ٤ ، ص ٨٩ .

(٣٣) فتحي عثمان ، « دولة الفكرة » (الكويت : ١٩٦٨) ص ٥٧ .

(٣٤) د. أحمد الشريف ، «دولة الرسول في المدينة» (الكويت : ١٩٧٢) ، ص ٨٩ .

٣٥ — الحافظ المنذري ، « الترغيب والترهيب » ، ج٣ ، ص٤ .

(بيروت : ١٩٦٩) صص ٣٩ — ٤٧ . يذكر د. حميد الله كل المراجع الرئيسية التي وردت فيها هذه الصحيفة ، كما تشرح حواشي كتابه القيم مصطلحات الصحيفة التي قد تستغلق على القارىء المعاصر .

(٣٦) د. أحمد الشريف ، المصدر السـابق ، ص ٩٥ .

(٣٧) المرجع نفسـه ، ص ص ٩٦ — ٩٧ .

(٣٨) المرجع نفسـه ، ص ١٠٠ .

(٣٩) المرجع نفسه ص ١٠٤ .

(٤٠) المرجع نفسـه ، ص ١٠٥ .

(٤١) المرجع نفسـه ، ص ١٠٦ .

(٤٢) سيرة ابن هشام ، ج ٤ ، ص ٨٦٣ .

(٤٣) المرجع ذاته .

(٤٤) المرجع نفسـه ، ج ٣ ، ص ٧٠١ .

في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ

د. عاطف احمد *.

اولا : تمهيـــد :

لم يكن الاهتمام بدراسة العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ حديث النشأة ، بل هو اهتمام قديم نجد تلميحات له لدى مؤسسي علم الاجتماع الاوائل كابن خلدون ومن جاء بعده من رواد علم الاجتماع الفرنسي كدور كايم مثلا . الا ان ظهور الاتجاه الماركسي بما حمله من افكار اثار ضرورة الاهتمام بالمعطيات التاريخية عند تناول قضايا المجتمع ، الامر الذي اعطى للبعد التاريخي معنى آخر ما زال يثير حتى يومنا هذا الكثير من اختلاف وجهات النظر .

ولم تقتصر العناية بدراسة العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ على علماء الاجتماع وحدهم ، بل هناك من المؤرخين من اولى هذه القضية اهتماما خاصا .

والملاحظ انه على الرغم من تأكيد كثير من علماء الاجتماغ على ضرورة الاستعانة بالمعطيات التاريخية والاعتماد على المنهج التاريخي في تناول قضايا المجتمع وهو الامر الذي نلاحظه في اسهامات علماء الاجتماع الانجليز وعلى وجه الخصوص في اعمال بيلاه (Bellah) وبندكس (Bendix) وليبست (Lipset) وميرتون (Merton) ومـــور (Moore) ، ونيبســـت (Nesbit) ، سمسلر (Smesler) وســــوانسون (Swansen) ، وكذلك في اعمال تيلي (Tilly) الا ان غالبية البحـــوث والدراسات السوسيولوجية لا سيما في الولايات المتحدة الامريكية لم تتخذ طريقها بعد وبشكل جاد نحو استخدام المنهج التاريخي ، الامر الذي اثار عدة تساؤلات لعل من اهمها الى اي حد نستطيع ان نعتبر كلا من علم الاجتماع والتاريخ نسقين عقليين مختلفين ؟ واذا كانا كذلك فاين يكمن هذا الاختلاف ؟ ام اننا نستطيع

---

* مدرس علم الاجتماع بكلية البنات في جامعة الازهر .

أن نعتبرهما نسقا معرفيا واحدا ، وان كلا النظامين يعملان في معية واحدة ؟

ثانيا : تمايزات اساسية بين علم الاجتماع والتاريخ :

لعل الراصد لحركة الاهتمام بدراسة العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ يلاحظ أن هناك وجهتي نظر ، الاولى تميز بين منهج دراسة الحالات الفردية (Idiographic) من جانب وذلك المنهج الذي ينزع نحو دراسة النواميس العامة (Nomothetic) من جانب آخر .

وهذه الرؤية ترى في علم الاجتماع والتاريخ نسقين معرفيين متمايزين ، كل له منهاجه وطرائق بحثة المتميزة .

أما وجهة النظر الاخرى فهي اكثر حداثة من الرؤية التقليدية السابقة ، حيث ترى في علم الاجتماع والتاريخ انشطة عقلية غير منفصلة .

واذا كانت الرؤية التقليدية قد ارادت ان تؤكد على مجموعة منالتمايزات بـ ينعلم الاجتماع والتاريخ كنسقين معرفيين مختلفين ، الا ان هذه التمايزات قد نبعت أساسا من المشتغلين بهذين العلمين . فعالم الاجتماع مثلا رغم اتجاهه نحو استخدام بعض السجلات التاريخية الا انه ما زال يعمل في ظل بعض المخاوف . فهو من جهة ينبغي أن يكون على درجة عالية من التدريب في تناول المعطيات التاريخية ، فضلا عن عدم معرفته الدقيقة بالتاريخ الذي يعنى بدراسته ، وهو من جانب آخر ما زال موجها توجيها عقليا يحمل مجموعة من التمايزات تؤكد على فصل هوية علم الاجتماع عن سائر العلوم الاخرى كالتاريخ مثلا .

لذلك نجد ان غالبية علماء الاجتماع والمؤرخين ذوي النزعة التقليدية لا يرضون كثيرا عما يثيره اصحاب النزعة الحديثة من عدم الفصل بين علم الاجتماع والتاريخ ، حيث يرون ان لكل منهما نسقه الفكري المتميز ومنهجه الخاص في محاولة تحليل الواقع الاجتماعي بشكل امبريقي .

وتتحلى هذه الاختلافات ايضا في موضوع اهتمام كل علم ، وفي الاطار الابستيولوجي لكل منهما ، وفي الدور الذي يضطلع به كل نسق علمي وفقا لاطاره النظري والمفهومات المرتبطة به .

ولم يقتصر الاختلاف بين العلمين فيما يتصور اصحاب النزعة التقليدية على هذه الامور فحسب ، بل تجاوز ذلك الى فيما نسميه بمنطق « التفسير » وفي طرق الحصول على معطيات الدراسة وفي طبيعة المحكات التي تستخدم عادة في تقويم هذه المعطيات .

ولم تكن النزعة المحافظة التي تميز بين علم الاجتماع والتاريخ وليدة اليوم بل كانت لها ارهاصات ارتبطت بظهور علم الاجتماع في انجلترا فيمقدمتها انعدام الثقة في علم الاجتماع في حد ذاته من قبل بعض المؤرخين الانجليز لا سيما هؤلاء المنتمون الى الجامعات القديمة الامر الذي ادى الى خلق مشكلات تتعلق بالحوار العقلي حول احتمال وجود ما يسمى بالتاريخ السسيولوجي (Sociological History) وعلم الاجتماع التاريخي (Historical Sociology)

ولم تتغير هذه النظرة كثيرا من قبل المؤرخين تجاه علم الاجتماع رغم تغير الموقف في السنوات العشر الاخيرة ، فما زال كثير من المؤرخين ينظرون الى العلوم الاجتماعية باعتبارها تهديدا أكثر من كونها تاثيرا مثمرا عظيم القيمة ، فهم يرون أن للمؤرخين اهتماما متميزا ينصب على « الماضي » وان اهتمام علماء الاجتماع عادة ينصب على « الحاضر » . وهذا التمييز يعني ببساطة ان دارسي كل علم (علم الاجتماع والتاريخ) قد تعودوا عمليا أن يلبسوا انفسهم اثوابا محلية متمايزة .

اما من الناحية المنهجية فان هذا التمييز يتسم بالتعقيد الشديد وبوجه عام نرى المؤرخين يعتمدون على مسارات السنين لكي يخبروا علماء الاجتماع بما هي اللحظات التاريخية التي كانت ذات تأثير على مجرى الحوادث في المستقبل . كذلك فان المؤرخين يستطيعون أن يحددوا ليس فقط المعطيات التي يستطيع علماء الاجتماع استخدامها ، بل ايضا تحديد نصيب الماضي من اهتمامات هؤلاء العلماء ، الا أن قدرة المؤرخين على أن يضعوا معنى من تلك المعطيات التي سببتها تأثيرات الزمن ما زالت محل شك ، في حين لا يجد علماء الاجتماع هذه الصعوبة في ايجاد معنى لهذه المعطيات التي يستطيعون استخدامها كمقياس وسيط لعملية الضبط .

ولقد حال الخوف والازدراء والتهيب لدى بعض المؤرخين تجاه علم الاجتماع كنشاط عقلي دون تغيير هذه النظرة التقليدية ، فان عالم الاجتماع كثيرا ما يبدو غريبا مثيرا للضجر بالنسبة للمؤرخ نظرا لما يقدمه احيانا من نماذج هندسية ورسومات وجداول ، وتكنيكات قد تبدو غريبة عليه ، وهو الامر الذي أثار دهشة المؤرخ الامريكي الشهير كارل بريدين بوف (Carl Bridenbaugh) حين سأله عالم اجتماع « ما هو منهجك في الحصول على العينة » ؟

ومن بين دعاوي التمايز ايضا أن لعلماء الاجتماع اهتماما خاصا بالخصائص العامة للخبرة الاجتماعية وبأنماط الانشطة اليومية تلك التي تتجلى بشكل واضح من خلال النظام الاجتماعي ، بينما ينحصر اهتمام المؤرخ في تلك اللحظات ذات الطبيعة الخاصة في الزمن والتي تؤثر بشكل او بآخر في طابع

العصر وتلعب دورا في تحديد مسار المستقبل .

فمهمة علم الاجتماع على المدى الطويل هي البحث عن التتابعات الانتظامية في السلوك البشري (Regularities) وعن تلك النماذج السلوكية التي تتسم بالاتفاق ، وذلك بأمل التوصل الى اكتشاف القوانين العامة ، في حين يهدف المؤرخ اولا واخيرا الى البحث عما هو فريد ومميز في سلوك البشر آملا التوصل بشكل دقيق وبقدر الامكان — الى استقراء حوادث الماضي .

فعلم الاجتماع اذن فيما يرى اصحاب هذه النزعة يبحث دائما عن تلك النواميس العامة (Nomothetic) ، اما التاريخ فهو ينزع دائما الى البحث من تلك الحالات الفردية الفريدة (Idiographic) من السلوك الانساني .

ولا شك أن التمييز بـ ين هذين النسقين المعرفيين وان كان قد تبدى بشكل جلي على المستوى التجريدي ، الا انه يبدو على المستوى الواقعي ان هناك صعوبة تواجه هذا التمييز عند تناول حالة بعينها من جانب كل من علم الاجتماع والتاريخ ، ويؤدي هذا الامر احيانا الى التأكيد على انه من الصعوبة أن نضع خطا منطقيا فاصلا بين العلمين نظرا للتأثير المتبادل بينهما ودليلنا على ذلك — مثلا — تحول عدد من دارسي التاريخ والمؤرخين الى علماء ومتخصصين في علم الاجتماع .

ومع التسليم بوجود تمايزات بين علم الاجتماع والتاريخ ، ومع التسليم ايضا بواقعية التأثير بينهما ، يبقى سؤال هام : لماذا اذن يختلف عادة علماء الاجتماع والمؤرخون في طبيعة عملهم ، ولماذا ينفرد كل منهم بأسلوب متميز ومضمون مختلف ، ثم ما هي العوائق التي تحول دون التقارب بينهما ؟

وقد يعزى السبب في ذلك الى ان كلا منهما ينزع الى تناول ملامح مختلفة من الصورة العامة للمجتمع كذلك تناولهم المختلف لتلك الانشطة التي تحدث في اطار هذه الصورة العامة . فعالم الاجتماع عادة ما يكون شغوفا بملاحظة البناء الخاص بالصورة العامة للمجتمع أكثر من اهتمامه بالطابع الخاص بالافراد والاشخاص ذوي النزعات القيادية ، وهو بوجه عام يبدي اهتماما خاصا ببعض النماذج السلوكية المحددة في الوقائع او الحوادث التي يعنى بدراستها ، اكثر من اهتمامه باللحظات الخاصة بالكوارث والتحولات المفاجئة ، والتنازع بين الخصوم وسخريات القدر ، وكل المآسي البشرية ، وهي الامور التي يهتم بها عادة المؤرخون .

ولم تقتصر عوائق التقارب بـ ين علم الاجتماع والتاريخ فقط على طبيعة اهتمام كل علم والمنهج الذي يتبناه كل منهما ولا سيما فيما يتعلق بقضية « التفسير » التي يرتكز فيها المؤرخون على الدوافع (Motives) التي

ساهمت في صنع هذه الوقائع او تلك ، ويهتم فيها علماء الاجتماع بعمليات اقتفاء الاثر والبحث عن العلاقة بين هذه الوقائع او الحوادث وغيرها من النظم والقوى الاخرى المحيطة بالبيئة ، بل ان هذه العوائق قد تنبع من داخل العلم نفسه فمثلا نلاحظ انه ما زالت هناك صعوبات ومشكلات تتعلق بنوعية الارضية التي ينبغي ان يحتلها علم الاجتماع في البناء العام للحياة الاكاديمية ، فعندما يسأل عالم الاجتماع مثلا أن يضيف لنا طبيعة مهنته هذه (اي علم الاجتماع) ، يذهب الى أن علم الاجتماع ما هو الا منظور (Perspective) اكثر منه موضوع محدد للبحث (Subject) وهو اتجاه (Approach) اكثر منه اكتشاف لوقائع معروفة (Inventory of Known facts)

ولكن ما الذي يعنيه عالم الاجتماع بهذا ؟ ان هذا يعني — ببساطة — ان علماء الاجتماع ما زالوا لا يملكون ارضية طبيعية في عالم الظواهر الانسانية، غاية ما في الامر انهم يستطيعون أن يتميزوا عن هؤلاء الدارسين في المجالات الاخرى من خلال الطرق التي يسلكونها للحصول على معطيات الدراسة ، كذلك فان تلك المعاني والمفاهيم التي يتبنونها في اعمالهم عادة ما تميزهم عن سائر المهتمين بدراسة الظواهر الانسانية ، هذا فضلا عما يتسمون به من اخيلة خصبة ومناهج تعمل كثيرا على اتساق افكارهم وتقرب بين عقولهم .

لقد اصبح من الضروري اذن ان نأخذ بعين الاعتبار تلك الحدود الفاصلة بين علم الاجتماع والتاريخ ، ولكن في الان نفسه لا ينبغي ان نتجاهل ذلك التقارب القائم بينهما ، فلقد تحرك المؤرخون بحثا عن أدوات جديدة لكي تساعدهم في التعامل مع تلك المعطيات التي تتزايد ، ولقد نزع هؤلاء المؤرخون ايضا الى البحث عن صياغات تصورية جديدة (Conceptualizations) فنرى قدرة هؤلاء المؤرخين على كيفية التعامل مع معطيات الماضي من خلال اصطلاحات اكثر اجتماعية .

ولم يقف علماء الاجتماع موقفا سلبيا تجاه المعطيات التاريخية ، فلقد تحركوا بشكل لافت في الاونة الاخيرة للتعامل مع تلك المعطيات ، وهو الامر الذي فرضته طبيعة التغير السريع في العالم المعاصر مما حفز علماء الاجتماع على النظر الى الحاضر باعتباره تاريخا ، فضلا عن بحثهم المستمر في سجلات الماضي عن تلك العمليات التي تدخل في نطاق اهتمامهم كالتصنيع والتحضر والثورة .

ثالثا : محاولات التوفيق بين علم الاجتماع والتاريخ :

لعل محاولة اقتراب عالم الاجتماع من المنهج التاريخي وارتياده تلك الافاق الواسعة للتاريخ قد عمقت قدرته على الكشف عن طبيعة العلاقة التي

تحكم الوقائع الاجتماعية المختلفة ، وهو الامر الذي خلق لديه حسا خاصا بضرورة الاهتمام بالطبيعة الزمنية للقوى الاجتماعية .

ولقد كان السير رايت ميلز (C. Wright Mills) محقا حين اشار الى ان عالم الاجتماع هو في الحقيقة مؤرخ معاصر سواء اكان يعنى مثلا بتحليل احدى العمليات الانتخابية او يقوم بملاحظة انشطة مذهب ديني معين او استخلاص بعض التجارب من تلك الجماعات المعملية (كالجماعات البدائية والبسيطة) فعندئذ نجد انه من العسير عليه أن يتغافل تلك المعطيات التاريخية حتى في سعيه نحو البحث عن مؤتمرات القانون أو فكرة الانتظام وهو الامل الذي يتوق اليه علماء الاجتماع .

ولقد كانت محاولات التاثير والتاثر بين علم الاجتماع والتاريخ حافزا لدى بعض المؤرخين على الاستفادة من بعض النماذج السسيولوجية في تحليلهم مثل تويني (Tawney) ونامير (Namier) ، ثم تلك التاثيرات التي ظهرت بشكل او بآخر في محاولات البعض تبني الاتجاه الماركسي ، كما هو الحال بالنسبة لكريستوفر هيل (Christopher Hill) وهوبس باوم (E. J. Hobsbawm) وتومسون (E. P. Thompson) وفينسنت (J. R. Vincent) ، وبريجز (ASA. Briggs) ، وهي محاولات وان كانت غير مألوفة الا انها حاولت تبسيط ذلك الاتجاه الهادف الى التقريب بين علم الاجتماع والتاريخ .

وكان لعلماء الاجتماع دورهم في هذا الشأن حيث نجد سمسلر (N.J. Smesler) وبانكس (O. Banks) وجوتسمان (W. L. Guttsman) ، وهم لفيف من العلماء قدموا اسهامات بالغة الاهمية في عملية تدوين التاريخ الانجليزي (Historiography)

ومن بين الاسهامات الهامة التي عنيت اساسا بدراسة العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ من خلال عدة دراسات هي في معظمها دراسات ميدانية ، تلك التي قدمتها جماعة كمبردج لتاريخ السكان والبناء الاجتماعي (Cambridge Group) ولعل من أهم دراساتها ، تلك الدراسة التي قدمها بيتر لاسليت (Peter Laslett) وموضوعها « العالم الذي فقدناه » ، ثم تلك الدراسة التي قدمها ريجلي (E. A. Wrighly) والمعنونة « مقدمة في علم السكان التاريخي الانجليزي » .

ويتميز هذان المؤلفان بأنهما محاولة ناضجة وطموحة من حيث الموضوع والمنهج لتطبيق مناهج التحليل السكاني والسسيولوجي في تناول القضايا الخاصة بالتاريخ الانجليزي .

وفي المؤتمر العالمي الذي عقدته جماعة كمبردج عام ١٩٦٩ ، قدم لاسليت

دراسة عن النزعة الى العائلية والاسرة في الماضي ، وهي تعني في المحل الاول بالتنظيم الاجتماعي لوحدات العائلة في الماضي .

ولقد قام ثلاثة وعشرون باحثا باجراء عدة دراسات تاريخية مقارنة تعتمد على فرضية قدمها لاسليت (Laslett) مؤداها ان التنظيم الاسري كان دائما نووي الشكل .

ومن حصيلة هذا المؤتمر ايضا أربعة مقالات عن انجلترا وستة عن بعض البلاد الاخرى في أوروبا الغربية وثلاثة عن اليابان ومثيلها عن أمريكا الشمالية ، وهي دراسات اعتمدت في اغلبها على تلك المقدمة التحليلية التي قدمها لاسليت في دراسته عن الاسرة والنزعة الى العائلية .

ومن أنضج الدراسات التاريخية التي اعتمدت أساسا على المنهج السسيولوجي تلك الدراسة التي قدمها نيل (R. S. Neale) عن « الطبقة والايديولوجيا في القرن التاسع عشر » ، وهي دراسة تنهض أساسا للكشف عن الطبقة والوعي الطبقي في القرن التاسع عشر مستخدمة النموذج الخاص بالبناء الطبقي ، محاولة تفسير المشكلات الخاصة بعلاقات السلطة والتاريخ السياسي ، لا سيما في علاقة السلطة بالنزعة الراديكالية الفلسفية .

ولقد نهج نيل (Neale) في دراسته نهجا نقديا خاصة لهؤلاء المؤرخين الذين استسلموا للاطر التفسيرية الكامنة أو المضمرة ، وخضعوا لكثير من المفهومات التي ما زالت تتسم بالغيبية ، وحثهم على ضرورة الاهتمامبالنماذج السسيولوجية والتفكير بشكل نقدي في معنى الطبقة وعليهم أن يتفهموا قيمة النماذج الموجهة (Heuristic Models) لفهم التغير الاجتماعي في الدراسات التاريخية .

يؤكد بومان (Bauman) في دراسة هامة في نطاق علم الاجتماع التاريخي وموضوعها ظهور حركات العمل الانجليزي على ضرورة الاهتمام بالنماذج السيولوجية في تناول المعطيات التاريخية .

وبعد .. لا شك أن عمليات التأثير والتأثر بين علم الاجتماع والتاريخ اصبحت امرا معترفا به عمليا لا سيما اذا اخذنا في اعتبارنا ان العلوم الاجتماعية اضحت متشابكة فعالم الاجتماع — مثلا — في تناوله لاية ظاهرة كائنة كانت لا يستطيع ان يستغني عن علم الاقتصاد او السياسية او التاريخ ، كذلك الامر بالنسبة لعالم الاقتصاد او المتخصص في السياسة او المؤرخ .

فالاتجاه القائل بالاعتماد المتبادل بين العلوم الاجتماعية (Interdisciplinary Approach) قد أصبح امرا مشروعا لا سيما منذ ان بدأت هذه العلوم تجاوزاتها عن الاتجاهات التقليدية في الدراسة والبحث .

الحواشي

* اعتمد الكاتب اساسا للكشف عن طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ على المصدرين الاتيين : —

— Erikson, Kai, T. Sociology and The Historical Perspective, **The American Sociologist,** Vol. 5, Nov, 1970.

— Bulmer, Martin, Sociology and History : Some Recent Trends, Sociology : **The Journal of the British Sociological Association,** Vol. 8, No. 1, January, 1974.

● ●

تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية

د. علي عبد الرحيم *

بالرغم من اهمية تكاليف التسويق الا انها لم تلاقي اهتماما كبيرا من محاسبي التكاليف وذلك مقارنة بالتكاليف الصناعية . ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو ظهور محاسبة التكاليف أصلا في المشروعا تالصناعية وأن تكاليف التسويق في هذه المشروعات كانت في ذلك الوقت اقل اهمية من تكاليف الانتاج . ولذلك، وجه محاسبو التكاليف اهتمامهم بالدرجة الاولى الى مشاكل التكاليف الصناعية (١) .

وفي عصرنا الحاضر ، نجد ان الاهتمام بتكاليف التسويق واثرها على رسم السياسات واتخاذ القرارات قد ازداد بدرجة كبيرة لا تقل أهمية عن تكاليف الانتاج حيث ان المشروع لا يحقق أهدافه بالانتاج فقط وانما يحقق اهدافه بتسويق هذا الانتاج . وقد بدأ الاهتمام بتكاليف التسويق بعد الحرب العالمية الاولى ، اذ بظهور نظم الانتاج الكبير والتخصص في العمل اصبحت المشكلة الرئيسية تتمثل في تسويق هذه المنتجات .

وقد تطورت فكرة التسويق تطورا كبيرا في القرن العشرين . ومن مظاهر هذا التطور زيادة الاهتمام بادارة التسويق . وقد عرفت هذه بأنها « استخدام العلوم التطبيقية لتنسيق الجهود الخاصة بتخطيط وتنظيم ورقابة أوجه النشاط التي تؤدي الى تدفق السلع والخدمات من المنتج الى المستهلك بما يؤدي الى اشباع رغبات المستهلك وتحقيق أهداف المشروع » (٢) .

ومن هذا التعريف يتضح أن هناك مظهران رئيسيان للتسويق :

أ) ان الهدف من التسويق هو تحقيق أقصى أرباح ممكنة للمشروع وهذه هي الوظيفة الاقتصادية للتسويق .

ب) ان الهدف من التسويق هو تحقيق اقصى منفعة ممكنة من السلع

---

* استاذ المحاسبة بكلية التجارة في جامعة الكويت .

والخدمات ، بمعنى خدمة المستهلك واشباع رغباته وحاجاته . وهذه هي الوظيفة الاجتماعية .

وفي ضوء هاتين الوظيفتين ، توجد مجموعتان أساسيتان من الوظائف التسويقية وتتمثل في وظائف خلق الطلب وخدمة الطلب وتتضمن هذه الوظائف البيع والاعلان وترويج المبيعات وبحوث التسويق والتعبئة والتغليف والتخزين والنقل والائتمان والتحصيل .

مفهوم تكاليف التسويق :

تتمثل تكاليف التسويق في تكاليف اداء الوظائف التسويقية المختلفة في المشروع . وعلى هذا تتضمن تكاليف التسويق كافة عناصر التكاليف التي يتحملها المشروع نتيجة لقيامه بهذه الوظائف . وهناك مفهومان أساسيان لتكاليف التسويق احدهما مفهوم ضيق والاخر مفهوم واسع . وبالمفهوم الضيق تضم تكاليف التسويق جميع التكاليف التي يسيطر عليها مدير المبيعات (٣) .

وبالمفهوم الواسع تضم تكاليف التسويق جميع الانشطة من وقت تمام الانتاج أو من وقت الشراء في المشروعات التجارية حتى تدفق هذه السلــع ووصولها للمستهلك الآخر (٤) .

ونتيجة لهذا المفهوم الواسع تتضمن تكاليف التسويق بجانب تكاليف البيع والتوزيع تكاليف الخدمات الادارية والتمويلية .

ويعرفها احد الكتاب « بأنها التكاليف التي تظهر بعد رقم مجمل الربح في حساب الارباح والخسائر » (٥) ولكن هذا التعريف غير دقيق حيث اننا نرى أن تكاليف التسويق يجب ان تحمل لحساب المتاجرة ، وعلى هذا الاساس فهي احدى العوامل المكونة لرقم مجمل الربح أو الخسارة في المشروع .

من هذه التعاريف المختلفة ، ثار جدل حول المصروفات الادارية وهل تعتبر جزءا من تكاليف التسويق أم لا ؟ . وفي رأيي ان ما يدخل ضمن تكاليف التسويق هو التكاليف الادارية الخاصة بالوظائف التسويقية فقط مثل تكاليف ادارة المبيعات ، ولا يدخل ضمن تكاليف التسويق مصروفات الادارة العامة للمشروع اذ أن هذه المصروفات مصروفات عامة تستفيد منها جميع الوظائف المختلفة في المشروع سواء كانت وظائف انتاج أو تسويق أو تمويل . ولهذا فلا يجب ضمها لاي من هذه الوظائف .

من هذا نخلص الى أن تكاليف التسويق هي تكاليف اداء الوظائف التسويقية المختلفة في المشروع سواء كانت وظائف خلق الطلب او وظائف

خدمة الطلب . ومن هذا التعريف ، يتضح أن عناصر تكاليف التسويق لا تخرج عن كونها مجموعة عناصر انفاق يمكن أن تطبق عليها الاسس العلمية نفسها التي تطبق بالنسبة لعناصر تكاليف الانتـــاج ، حيث يمكن التمييز بين عناصر تكاليف التسويق المباشرة وعناصر تكاليف التسويق غير المباشرة، ويمكن ايضا التمييز بين عناصر التكاليف المتغيرة وعناصر التكاليف الثابتة طبقا لعلاقة تكاليف التسويق وحجم المبيعات . ويمكن ايضا تطبيق نظريات تحميل التكاليف المختلفة الاجمالية والمباشرة والمتغيرة والمستغلة بالنسبة لعناصر تكاليف التسويق . فتحمل الوحدات المباعة بتكاليف التسويق الاجمالية طبقا لنظرية التكاليف الاجمالية ، وتحمل بتكاليف التسويق المباشرة طبقا لنظرية التكاليف المباشرة . كما وتحمل الوحدات المباعة بتكاليف التسويق المتغيرة طبقا لنظرية التكاليف المتغيرة ، وتحمل الوحدات المباعة بتكاليف التسويق المستغلة طبقا لنظرية التكاليف المستغلة .

ويقابلنا في تحديد نصيب الوحدة المباعة من تكاليف التسويق طبقا لنظرية التكاليف المستغلة مشكلة تحديد طاقة التسويق القصوى والفعلية وبالتالي تحديد تكلفة الطاقة غير المستغلة بالنسبة لتكاليف التسويق . ونساهم في حل هذه المشكلة بتقديم المفاهيم الآتية للطاقة بالنسبة للتسويق :

أ ــ الطاقة النظرية : وفي رايي أنها تتمثل في قدرة السوق على استيعاب منتجات المشروع وتقاس كنتيجة لبحوث التسويق والتي يقوم بها خبير في بحوث التسويق أو قسم بحوث التسويق في المشروع .

ب ــ الطاقة القصوى : وتتمثل في قدرة رجال البيع بالمشروع على توزيع منتجات المشروع .

جـ ــ الطاقة المتاحة : وتتمثل في قدرة رجال البيع بالمشروع على توزيع منتجات المشروع في حدود طاقة الانتاج المتاحة وسياسة التخزين التي تتبعها ادارة المشروع .

د ــ طاقة برنامج البيع : وتتمثل في المبيعات المخططة (المستهدفة) في الموازنة التخطيطية للمشروع .

هـ ــ الطاقة الفعلية : وتتمثل في المبيعات الفعلية للمشروع .

ومن هذا يتضح ان الفرق بين الطاقة القصوى والطاقة المتاحة تتمثل في الاختلافات الموجودة بين طاقة الانتاج وطاقة التسويق ، وحيث أن الاولى قد أخذت في الحسبان عند حساب تكلفة الطاقة غير المستغلة في الانتاج ، لذا نرى أن تتمثل الطاقة غير المستغلة في التسويق في الفرق ما بين الطاقة

المتاحة للتسويق طبقا للتعريف الذي أوردناه سابقا وبين المبيعات الفعلية وذلك حتى لا يتكرر الحساب مرتين ، مرة عند حساب الطاقة غير المستغلة في الانتاج ومرة أخرى عند حساب الطاقة غير المستغلة في التسويق .

وتحسب الطاقة غير المستغلة هنا طبقا لهذا القانون :

$$\text{التكاليف الثابتة للتسويق} \times \frac{\text{الطاقة المتاحة للتسويق} - \text{المبيعات الفعلية}}{\text{الطاقة المتاحة للتسويق}}$$

ويمثل المبلغ الناتج خسارة الطاقة غير المستغلة ويرحل الى حساب الارباح والخسائر ولا يحمل على الوحدات المباعة . ويجب على ادارة المشروع دراسة هذا الانحراف وتحليل اسبابه والعمل على تلافي حدوثه في المستقبل .

وفي رأينا أن يأخذ المشروع بنظرية التكاليف المتغيرة نظرا لما لها من فوائد عديدة خصوصا في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات . وحتى تستفيد ادارة المشروع من المزايا الاخرى لنظرية التكاليف المستغلة ، نرى أن يقوم المحاسب بحساب تكلفة الطاقة غير المستغلة طبقا لهذه الطريقة في قوائم منفصلة كاجراء مستقل ويقدمها للادارة في فترات دورية حتى تتخذ القرارات العلاجية المناسبة لمنع هذه الطاقة غير المستغلة من الحدوث في المستقبل أو التقليل من اثرها كلما امكن ذلك (٦) .

ونظرا لتطور وظيفة التسويق تطورا كبيرا في القرن العشرين ،خصوصا بعد الحرب العالمية الاولى نتيجة لتوسع الصناعة وابتعادها عن مراكز التوزيع واتساع حجم الاسواق الداخلية والخارجية وضرورة دراسة رغبات المستهلك عند رسم السياسات المختلفة بالمشروع مما أدى بالتالي الى زيادة تكاليف التسويق الى حد كبير ، احتاجت الادارة الى تصميم نظام لتحليل تكاليف التسويق وتبويبها ومعايرتها وتحقيق الرقابة عليها والعمل على خفضها الى ادنى حد ممكن .

وتتشابه تكاليف التسويق مع تكاليف الانتاج الى حد كبير من حيث الاجراءات والاساليب الفنية للتحليل وكذلك تتشابه مع تكاليف الانتاج في الاجراءات والاساليب الخاصة بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الادارية الرشيدة . وبالرغم من ذلك التشابه فان تكاليف التسويق تتميز بمميزات خاصة تبعا لطبيعة عملياتها التي تختلف عن العمليات الانتاجية من حيث تنوعها وتعددها وذلك لتأثرها ، في آن معا ، بعوامل داخلية وخارجية مثل ظروف المشروع وامكانياته وأنواع العملاء وظروف السوق وتغيرات الطلب من وقت لاخر ومجالات الحملات الاعلانية ودرجة المنافسة وغير ذلك من العوامل المختلفة .

وينتج عن تعدد وتغير العوامل والظروف المحيطة بالنشاط التسويقي صعوبة تحليل تكاليف التسويق ودراستها ، كما يصعب دائما التعبير عن العوامل النفسية والعلاقات الانسانية تعبيرا كميا بالرغم من تاثيرها على نشاط التسويق . كذلك يصعب معايرة تكاليف التسويق وضبطها بعكس الحال في تكاليف الانتاج .

ومن الخلافات الرئيسية بين تكاليف التسويق وتكاليف الانتاج أن تكاليف الانتاج يتحمل بها الانتاج سواء بيع أم رحل ضمن مخزون آخر الفترة بينما تحمل تكاليف التسويق على الوحدات المباعة فقط ولذلك تظهر تكاليف التسويق كجزء من تكلفة المبيعات في حساب المتاجر حيث أن كل تكاليف التسويق تخص وظيفة التسويق تحكم تحميل تكاليف ما قبل البيع » (٨) ومن الامثلة على ذلك ، عمولات الوحدات التي تمت خلال الفترة .

ومن العوامل الرئيسية التي تؤدي الى صعوبة تحليل تكاليف التسويق، عوامل تخص النشاط التسويقي نفسه مثل : « عدم امكانية التحكم في العملاء والمنافسين ، صعوبة تحديد الطاقة التسويقية بالنسبة للمشروع ، صعوبة الاشراف المباشر على رجال البيع ، صعوبة التحكم في تحديد السعر على اساس التكاليف ، وصعوبة الحصول على بيانات تفصيلية عن عمليات المنافسين » (٧) .

وبالاضافة الى ذلك ، هناك العوامل الاخرى التي تخص أنواع المشروعات المختلفة وطرق الصنع المختلفة وطبيعة الاسواق وطرق ترويج المبيعات مما يؤثر على تحليل تكاليف التسويق ويؤدي الى صعوبة هذا التحليل .

تحليل تكاليف التسويق :

ولتحقيق اهداف محاسبة تكاليف التسويق ، يقوم المحاسب بتحليل عناصر تكاليف التسويق ومراقبتها باستخدام الطرق العادية المتبعة في تحليل ومراقبة تكاليف الانتاج . فهو يقوم أولا بتقسيم أوجه النشاط التسويقي الى وظائف معينة ، ثم يحلل التكاليف الى مباشرة وغير مباشرة ومتغيرة وثابتة ، ثم يختار أعدل الاسس لتحميل التكاليف غير المباشرة طبقا لنظرية التكاليف المستخدمة ، ثم يستخرج نصيب الوحدة من تكاليف التسويقطبقا لمعدلات التحميل المناسبة. وحتى يساعد في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ، فيجب عليه أن يقارن بين تكاليف التسويق المحددة مقدما في الخطة وبين التكاليف الفعلية والهدف من ذلك تحديد الانحرافات عن الخطة وتحليلها وتقديم التقارير عنها للادارة حتى تتخذ القرارات العلاجية المناسبة لمنع حدوث الانحرافات مستقبلاو التقليل

من اثرها . ويجب على محاسب التكاليف ايضا ان يستخدم معدلات ربحية تحليلية للمنتجات المختلفة والعملاء ورجال البيع ومناطق التوزيع حتى يساعد الادارة في اتخاذ القرارات الخاصة برسم سياسات التسويق .

ومن المشاكل التي تثار عند تحليل تكاليف التسويق وجود عناصر تكاليف تحدث بعد واقعة البيع وتسمى تكاليف ما بعد البيع وتشمل هذه « جميع عناصر التكلفة التي تحدث بعد بيع البضاعة او أداء الخدمة وترتبط سببيا بالايراد الذي تحصل عليه المنشأة من بيع هذه البضاعة او تلك الخدمة مما يوجب تحمليها لهذا الايراد على نفس الاسس والمفاهيم المحاسبية التي تحكم تحميل تكاليف ما قبل البيع » (٨) ومن الامثلة على ذلك ، عمولات التحصيل وخصومات تعجيل الدفع وتكاليف الضمان وفي راينا انه يجب على المحاسب ان يطبق على هذه البنود قاعدة الاستحقاق كما في حالة تكاليف ما قبل البيع وعليه ، يجب ان تحمل الفترة بالمصروفات التي ساهمت في عملياتها بغض النظر عن التوقيت الزمني للدفع أو الحدوث وطبقا لذلك يجب على المحاسب ان يحتاط لهذه البنود ويعد المخصصات الضرورية لها وتحميل الفترة بما يجب ان تتحمله منها .

ويتم تحليل تكاليف التسويق بعدة طرق منها : التحليل حسب الوظائف او حسب مناطق التوزيع او حسب العملاء أو حسب المنتجات أو حسب رجال البيع أو حسب علاقاتها بحجوم البيع الى تكاليف متغيرة وثابتة . وأخيرا ، يتم تحليل تكاليف التسويق الى مباشر وغير مباشر على الوظيفة او المنطقة أو العميل أو المنتج أو رجل البيع . ويختار محاسب التكاليف التحليلات المناسبة لظروف المشروع ويجب أن يراعي هنا اهداف الادارة وتكاليف النظام المقترح . فاذا ما اختارت الادارة مثلا التحليل الوظيفي لتكاليف التسويق ، وجب على المحاسب أن يحدد الوظائف التسويقية بالمشروع وتجميع بنود التكاليف المتعلقة بهذه الوظائف ثم يقوم بعد ذلك بتحديد وحدة قياس لكل وظيفة على حدة وتحديد تكاليف كل وحدة بقسمة اجمالي تكاليف كل وظيفة على عدد الوحدات التي تمت خلال الفترة .

ويفيد التحليل الوظيفي لتكاليف التسويق في اعداد المقارنات والمعايير والموازنات الخاصة بتكاليف التسويق . وتقسم عمليات التسويق بحسب وظائفها الى وظائف البيع ، الاعلان وترويج المبيعا ت، بحوث التسويق ، التعبئة والتغليف ، التخزين ، النقل ، الائتمان ، والتحصيل . وتتوقف عملية تقسيم أوجه النشاط التسويقي الى وظائف على طبيعة المشروع وتنظيمه الاداري وحجم عملياته ويجب ان تتجانس جميع العمليات داخل كل وظيفة . وحتى يمكن تحديد التكاليف التي يجب ان تحمل بها كل وظيفة ، يجب تقسيم

التكاليف الى خاصة ومشتركة وتخصيص التكاليف الخاصة على الوظيفة التي استفادت منها وتحميل التكاليف المشتركة على الوظائف المستفيدة طبقا لاعدل اساس ممكن . ويجب ان يلجأ المحاسب هنا الى خبير بحوث التسويق ليساعده في تحديد مدى ضرورة كل وظيفة بالنسبة للمشروع . فبالنسبة للاعلان مثلا ، يجب أن يحدد خبير بحوث التسويق ما هو الاعلان الضروري لتحقيق حجم الاعمال المخطط ، وما هي وسيلة الاعلان المناسبة لتحقيق هذا الحجم . ويعتبر الاعلان الضروري طبقا لتقدير خبير بحوث التسويق تكلفة اذ انه ضروري لتحقيق هذا الحجم . وما زاد على ذلك يعتبر من قبيل الضياع وسوء استخدام الموارد في المشروع ويجب ان يرحل الى حساب الارباح والخسائر ولا يحمل على الوحدات المباعة ويعتبر انحرافا تحاسب عليه ادارة المشروع .

ولا يفيد التحليل الوظيفي وحده في تحديد نصيب الوحدات المباعة من تكاليف التسويق ، ولذلك ، يلجأ محاسب التكاليف بالاضافة الى التحليل الوظيفي بتحليل تكاليف التسويق الى تكاليف مباشرة وغير مباشرة والى تكاليف متغيرة وثابتة . وتكـــاليف التسويق المبـــاشرة هي تلك العناصر التي تخص وظيفة معينة أو قسما معينا او منطقة معينة او منتجا معينا او رجل بيع مع ين أو عميلا معينا .

اما التكاليف غير المباشرة ، فهي تلك التكاليف العامة التي لا تخص وظيفة معينة أو قسما معينا او منطقة معينة أو منتجا معينا او رجل بيع معين أو عميلا معينا .. وعلى ذلك فهي تكاليف مشتركة تخص أكثر من وظيفة أو منطقة أو منتج أو رجل بيع او عميل . ويجب هنا على المحاسب ا نيجتهد في البحث عن اعدل اساس ممكن لتوزيع هذه التكاليف المشتركة بين الوظائف المستفيدة منها أو المناطق أو المنتجات أو رجال البيع أو العملاء . ويتم ذلك عن طريق تطبيق نظرية مراكز التكلفة واستخراج معدلات التحميل . وبتحديد التكاليف المباشرة واستخراج معدلات تحميل التكاليف غير المباشرة يمكن حساب نصيب الوحدة المباعة من تكاليف التسويق طبقا لنظرية التكاليف الاجمالية .

اما اذا استخدم المحاسب نظرية التكاليف المتغيرة او المستغلة فيجب عليه بالاضافة الى ذلك تحليل تكاليف التسويق على حسب علاقتها بحجوم البيع الى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة ويعتبر التحليل الى متغير وثابت مهما ايضا في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات الادارية المختلفة مثل ايقاف نشاط تسويقي معين أو فتح منطقة توزيع جديدة وغير ذلك من عمليات التسويق المختلفة .

وبالاضافة الى ذلك يمك نلمحاسب التكاليف تحليل تكاليف التسويق بحسب مناطق التوزيع أو العملاء أو المنتجات المباعة او رجال البيع . ويفيد

تحليل تكاليف التسويق بحسب مناطق التوزيع في تحديد ربحية كل منطقة والمقارنة بينها وبين المناطق الاخرى .

اما التحليل على حسب رجال البيع فيفيد ادارة المشروع أساسا في الرقابة على رجال البيع عن طريق اعداد معايير للاداء وللتكاليف اللازمة لهذا الاداء كما تساعد الادارة في تحديد كفاءة رجال البيع المختلفين . ويساعد التحليل على حسب العملاء في ترشيد الادارة في تحديد سياسات البيع ونوع العملاء الذين يتعامل معهم المشروع . ويساعد التحليل على حسب المنتجات المباعة في تحديد ربحية كل منتج على حدة وترشيد الادارة لاتخاذ قرارات الاستمرار أو التوقف عن انتاج سلع معينة . و فيحالة كثرة انواع السلع المنتجة قد يلجأ المحاسب الى تجميع هذه السلع في مجموعات ذات صفات مميزة ومتشابهة . ويتم تكوين هذه المجموعات على أسس مختلفة مثل طبيعة المنتج ، أو اختلاف طرق اللف والحزم ، أو بحسب اسم الماركة ، أو بحسب طريقة استخدام العملاء للمنتجات أو بحسب حجم المبيعات لكل المنتجات المباعـــة .

الرقابة على تكاليف التسويق :

ولتحقيق الرقابة على تكاليف التسويق تتبع القواعد والاجراءاتالمحاسبية الفنية نفسها الخاصة بتكاليف الانتاج . والفرق الاساسي هنا يتمثل في صعوبة التطبيق بالنسبة لتكاليف التسويق . فتخطيط تكاليف التسويق ومعايرتها أصعب من معايرة تكاليف الانتاج وتقييم أداء النشاط التسويقي أصعب من تقييم أداء النشاط الانتاجي .

وتحتاج الرقابة على التكاليف عموما الى خطة محددة وقياس للتكاليف الفعلية ومقارنة التكاليف الفعلية بالخطة لتحديد الانحرافات وتحديدالمسؤولية عن هذه الانحرافات ومد الادارة بالتقارير المناسبة لاتخاذ القرارات العلاجية لمنع تكرار حدوث الانحرافات في المستقبل .

وبالمقارنة بين تكاليف التسويق وتكاليف الانتاج نجد أن معايرة تكاليف التسويق أصعب بكثير من معايرة تكاليف الانتاج وطبعا تتفاوت صعوبةالمعايرة بين الوظائف المختلفة للتسويق اذ يمكن نسبيا تحديد معايير لتكاليف التخزين والنقل والتعبئة والتغليف والائتمان والتحصيل اي وظائف خدمة الطلب ، في حين أن أعداد معايير لوظائف خلق الطلب كوظائف الاعلان وترويج المبيعات وبحوث التسويق من الصعوبة بمكان ولذلك نلجأ هنا الى الموازنات التخطيطية. ويجب الاستعانة عند اعداد الموازنة التخطيطية بخبير في بحوث التسويق حتى يحدد الاعلان الضروري والوسيلة المناسبة لتحقيق حجم المبيعات المستهدف

في الخطة والوسائل الضرورية الاخرى لترويج المبيعات وكذلك بحـــوث التسويق التي يجب ان تعد خلال الفترة وتعتبر الموازنة التخطيطية في هذا المجال افضل بكثير من المعايرة في التطبيق العملي (٩) .

ويحتاج اعداد الموازنة التخطيطية لتكاليف التسويق الى دراسة دقيقة لبنود التكاليف ، ويحتاج بجانب بيانات وآراء محاسب التكاليف الى خبرة ورأي خبير بحوث التسويق بالمشروع حتى لا تؤدي الى المغالاة في التقدير وكذلك يجب تنفيذ الخطة بمرونة كافية حتى لا تؤدي الى التوفير في تكاليف التسويق على حساب خفض حجم البيع المطلوب تحقيقه وهنا تحتاج الى تطبيق الموازنة التخطيطية المرنة .

ولا يخفى أن توزيع التكاليف غير المباشرة رغم انه يساعد على تحديد نصيب الوحدة المباعة من تكاليف التسويق الا انه يعوق تحقيق وظيفة الرقابة حيث تتطلب الرقابة تحديدا واضحا للمسؤولية ولا يمكن لادارة المشروع أن تسال مدير القسم عن التكاليف العامة الخارجة عن نطاق سلطاته .

الخلاصة :

يتضح من التحليل السابق :

١ ـ ان محاسبي التكاليف لم يهتموا بعد الاهتمام الكافي بمجال محاسبة تكاليف التسويق وذلك مقارنة بالتكاليف الصناعية وان هناك مجالا واسعا لبحوث ميدانية تركز اهتمامها على حل مشاكل وصعوبـــات التطبيق .

٢ ـ ان تكاليف التسويق تمثل مجموعة نفقات يمكن تطبيق نفس القواعد الخاصة بالتكاليف الصناعية عليها من حيث التحليل والتحميل ولكن الصعوبة هنا في التطبيق وايجاد الاسس المناسبة للتحميل .

٣ ـ ان نفس النقاش الدائر بين محاسبي التكاليف من حيث تطبيق انسب النظريات للتحميل يطبق على تكاليف التسويق ، وفي رأينا أن أنسب النظريات للتطبيق هي نظرية التكاليف المتغيرة مع حساب تكلفة الطاقة غير المستغلة في قوائم منفصلة كاجراء مستقل .

٤ ـ ان البحث قد ساهم في حل مشكلة حساب تكلفة الطاقة غير المستغلة في مجال التسويق بتقديم تعريفات للطاقة في هذا المجال وطريقة واضحة لحساب تكلفة الطاقة غير المستغلة في مجال التسويق .

٥ ـ انه يجب على المحاسب ان يأخذ في الحسبان تكاليف ما بعد البيع بأن

يحتاط لها ويعد المخصصات الضرورية في هذا الشأن وتحميل الفترة بما يجب أن تتحمله منها .

٦ ــ ان معايرة تكاليف التسويق اصعب في التطبيق العملي من معايرة التكاليف الصناعية . وهذه الصعوبة تختلف بـ ين الوظائف المختلفة فهي اصعب في وظائف خلق الطلب عنها في وظائف خدمة الطلب . ونوصي في حالة صعوبة اعداد المعايير باللجوء الى الموازنة التخطيطية المرنة . ونحتاج هنا الى راي خبير بحوث التسويق ليحدد الارقام والوسائل الضرورية لتحقيق حجم المبيعات المستهدف وذلك توطئة لقيام محاسب التكاليف بترجمة هذه الارقام والوسائل الى تكلفة .

٧ ــ ان الرقابة على تكاليف التسويق تحتاج الى تحديد واضح للمسؤولية عن الانحرافات وان توزيع وتحميل التكاليف غير المباشرة للتسويق يعيق عملية الرقابة حيث انه يساعد في عدم تحديد المسؤولية بشكل واضح بالرغم من انه يسهل تحديد نصيب الوحدة المباعة من تكاليف التسويق، وفي رأينا ان تطبيق التكاليف المتغيرة هنا يساعد على حل جزء كبير من هذه المشكلة .

FOOTNOTES

1- G.R. Growingshield & K.A. Gorman, **Cost Accounting.** (Boston: Honghton MIFFLING G., 1974), p. 478.

2- M. Zober, **Marketing Management** (New York: John Willey & Sons Inc. 1964), p. 8.

للمناقشة التفصيلية انظر :

دلال صادق ـ دراسة تحليلية لتكاليف التسويق في وحدات المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة بالجمهورية العربية المتحدة ـ رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة القاهرة ١٩٦٩ .

3- R. Wixon (ed.), **Accountants Handbook** (New York: The Roland Press Co. 1956), p. 9:1.

4- J.B. Weckert & J.D. Wilson, **Controlership - The Work of the Accounting Executive** (New York: The Roland Press Co., 1952), p. 377.

5- D.R. Longman & M. Schiff, **Practical Distribution Cost Analysis** Homewood, Illinois: Richard Irwin, Inc. 1955), p. 10.

6-

للمناقشة التفصيلية لهذا الراي انظر بحثنا الخاص « مدى صلاحية نظريات التكاليف للتطبيق العملي » **مجلة بحوث المحاسبة والادارة والتامين** ـ القاهرة : كلية التجارة بجامعة القاهرة ـ العدد الخامس عشر ـ ١٩٧١ . ص ١٤٠ .

7- The Institute of Cost and Works Accountants, **The Problem of Selling and Distribution Cost Accounting** (London: Gee & Co. Ltd., 1973), p. 0.

8-

محمد عطية مطر محمود ، تكاليف ما بعد البيع : دراسة تحليلية تطبيقية على الشركات التجارية والصناعية في الكويت (رسالة ماجستير ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة الكويت ـ ١٩٧٤) ص ٢ .

9- G.R. Grownshield & K.A. Gorman, **Op. Cit.**, p. 496.

التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية

واستراتيجية اشبـاع الحاجـات الاساسيـة للسـكان *

١٩٥٢ — ١٩٧٢

د. مصطفى السعيد **

تمهيـــد :

يعد التصنيع بمعناه الواسع ، اي بمعناه الذي يتسع ليشمل استخدام الاساليب الفنية الحديثة في مختلف القطاعات الانتاجية دون أن يقتصر على مجرد انتاج السلع المصنعة ، بعدا اساسيا ومتكاملا مع اية محاولة للتنميـة الاقتصادية ايا كانت طبيعة هيكل الموارد الانتاجية التي تتوافر بالمجتمع القائم بهذه المحاولة ، وايا كانت المعايير التي يطبقها لتحديد أولويات الانتاج— وتزداد الاهمية النسبية للتصنيع بالنسبة لدولة كجمهورية مصر العربية نتيجـة لمـا يتميز به هيكل مواردها الانتاجية من اختلال كبير في التوازن بين زيـادة السكان وزيادة الانتاج الزراعي ، ونتيجة لاحادية هذا الهيكل باحتلال القطاع الزراعي اهمية كبرى في الانتاج القومي وتوفير فرص العمالة (١) .

الا انه على الرغم من تلك الاهمية الكبرى للتنمية الصناعية بالنسـبة لجمهورية مصر العربية فان المهتم بدراسة تطور الاقتصاد المصري خـلال الثلاثين سنة الاخيرة لا يستطيع أن يتجاهل ما يوجد من تفاوت بين ما تم انجازه وبين ما كان يتوقع موضوعيا تحقيقه . وان كان من الممكن تقديم العديد من الاسباب التي تشرح وجود هذه الثغرة بين ما أنجز وما كان يتوقع فان من بين اهم هذه الاسباب عدم القدرة على الفهم الكامل والتحديد الواضح لطبيعة دور التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة عدم القدرة على تقـديم الاجابة الصحيحة والواضحة على السؤالين : لمن يتم هذا التصنيع ؟ وكيف يتم؟ وهي أسئلة ترتبط ارتباطا وثيقا بتحديد استراتيجية هذا التصنيع .

* قدمت هذه الورقة كاحد أبحاث المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ، القاهرة (٢٤ — ٢٦ مارس ١٩٧٧) .

** استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة .

لذا فان احد الابعاد الرئيسية لدراسة وتحليل تجربة التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ترتبط بضرورة تحديد أكثر الاستراتيجيات ملاءمة لواقع الاقتصاد المصري والاهداف المراد تحقيقها . وباستعراض التطور التاريخي للتنمية الصناعية في مصر فمن الواضح انها قد قامت على اساس من استراتيجية الاحلال محل الواردات . ولقد تناول الكثير من الاقتصاديين شرح طبيعة هذه الاستراتيجية واسلوب ومجال تطبيقها في الصناعة المصرية فضلا عن تقييم آثارها مع التركيز على الجوانب السلبية لهذا التطبيق (٢) .

وهناك قدر كبير من الاتفاق بين الاقتصاديين على ان استراتيجية الاحلال محل الواردات وان كانت قد ساهمت في تطور القطاع الصناعي في جمهورية مصر ونموه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الا ان سلبياتها ، في مجال التطبيق العلمي ، قد تفاقمت في السنوات الاخيرة ، الامر الذي يستوجب ضرورة اعادة النظر في الاستراتيجية وملاءمتها وضرورة البحث عن استراتيجية بديلة . وباستعراض الفكر الاقتصادي المصري في هذا النطاق نجد تيارين .. التيار الاول ويرى ان البديل لدفع التنمية الصناعية في ج٠م٠ ع هو تبني استراتيجية التصنيع من أجل التصدير ، بينما يرى التيار الاخر هذا البديل انما يكمن في اتباع استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان . (٣)

ويركز هذا البحث على دراسة البديل الثاني المقترح . وعلى وجه التحديد فان هذا البحث يحاول الاجابة على اسئلة اساسية تثيرها دراسة استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان من الناحية النظرية ومن ناحية امكانيات تطبيقها في جمهورية مصر العربية ، وفي مقدمة هذه الاسئلة ..

١ ــ الى اي حد تعتبر هذه الاستراتيجية بديل حقيقي لاستراتيجية الاحلال محل الواردات واستراتيجية التصنيع من اجل التصدير .

٢ ــ ما هو المفهوم الدقيق لما تقوم عليه هذه الاستراتيجية من فروض وكيف يتحدد مضمون هذه الفروض في الواقع .

٣ ــ ماذا يعنيه تطبيق هذه الاستراتيجية بالنسبة لما يتعين احداثه من تغيرات في نمط وابعاد التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ؟ .

ولا شك ان الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها يتطلب الالمام بطبيعة اهم المتغيرات التي يقوم عليها الاقتصاد المصري وكيفية تطور هذا الاقتصاد في الفترة موضوع الدراسة ١٩٥٢ــ١٩٧٢ والدور الذي لعبته التنمية الصناعية، كما يتطلب الالمام بطبيعة مختلف الاستراتيجيا تالمقترحة والنتائج التي

تحققت نتيجة تبني تجربة التنمية الصناعية في مصر لاحداها .

لذا فان بحثنا ينقسم الى ثلاثة مباحث ، نتعرض في المبحث الاول الى شرح اهم عناصر الاستراتيجيات الثلاث المقترحة ، اما البحث الثاني فنتناول فيه تطور التنمية الصناعية في مصر خلال الفترة موضـوع البحث ونتـائج تطبيـق استراتيجية الاحلال محل الواردات ، امـا المبحث الثالث والاخـير فيختص بدراسة ما يعنيه تطبيق استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان من تغيرات في نمط وابعاد التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية .

المبحـث الاول
اسـتراتيجيات التنميـة الصنـاعية

اقتصر الفكر الاقتصادي ولفترة طويلة لتطوره على الحديث عن نوعين من الاستراتيجيات التي يمكن تبنيهما عند القيام بالتنمية الاقتصادية عموما ، والتنمية الصناعية على وجه الخصوص ، في الدول الآخذة في النمو وهمـا استراتيجية الاحلال محل الواردات ، واستراتيجية تشجيع الصادرات . وكثر الجدل حول ايجابيات وسلبيات كل من هاتين الاستراتيجيتين ومدى ملاءمة كل منهما لمرحلة معينة من مراحل التطـور دون اخرى ولهيكل انتاجـي دون اخر (٤) . الا ان تفاقم النتائج السلبية التي اسفر عنها تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات بالنسبة لكثير من الدول الآخذة في النمو ، وفي مقدمتها ج.م.ع ، والصعوبات العملية التي اعترضت تطبيق استراتيجية التصنيع من أجل التصدير قد أدت بالفكر الاقتصادي الـى البحث عن بديـل لهاتين الاستراتيجيتين فكانت استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان . ولا شك أن الفهم الكامل لهذه الاستراتيجية الاخيرة يقتضـى الالمـام بالعناصر الاساسية للاستراتيجيتين الاخريتين وهو الامر الذي نتعرض اليه في الصفحات القادمة من هذا البحث .

١ ـ استراتيجية الاحلال محل الواردات ..

على الرغم من كثرة استخدام هذا الاصطلاح في الفكر الاقتصادي فان معناه لايزال يحيط به قدر من الغموض . وبدون الدخول في تفاصيل ذلك فان الاحلال محل الواردات وفقا لمفهومنا يتحقق عندما تنخفض نسبة ما يتم استيراده من سلعة ما او مجموعة من السلع الى مجموع المعروض منهـا في السوق المحلي فضلا عن القيام بانتاج سلعة ولاول مـرة محليا بدلا مـن استيرادها من الخارج .

وتتعدد الاسباب التي قيلت تبريرا لتبني استراتيجية الاحلال محل الواردات ، كما تختلف أهمية هذه الاسباب من دول الى اخرى ومن وقت الى اخر . وفيما يلي اهم هذه الاسباب :

١ ـ ان قدرا من الاحلال محل الواردات يتحقق كنتيجة طبيعية للنمو . اذ ان مع اتساع السوق المحلي نتيجة التنمية الاقتصادية لا بد وان نتوقع نشوء صناعات محلية جديدة لاشباع الطلب المرتبط باتساع السوق ، وان ذلك لا بد وان يحدث سواء قامت الحكومة بتشجيع هذه الصناعات أم لم تقم . وبالتدريج يتحول هذا القدر من الاحلال محل الواردات مع زيادة النمو من الصناعات الصغيرة الى الصناعات التي يتطلب لنجاحها توافر احجام كبيرة نسبيا لوحداتها الانتاجية . لذا فان الدول الصغيرة سرعان ما تستنفذ هذه الامكانيات من امكانيات الاحلال محل الواردات (٥) .

٢ ـ ان قدرا من الاحلال محل الواردات قد يتحقق نتيجة لضرورات اقتصادية تمليها ما يحدث من اضطراب وازمات في العلاقة الاقتصادية الدولية كما حدث خلال الازمة العالمية سنة ١٩٣٠ وخلال الحرب العالمية الثانية والمتتبع لتاريخ التنمية الصناعية في مصر يجد ان هذا العامل قد لعب دورا هاما فيما أقيم من صناعات قبل سنة ١٩٥٢ .

٣ ـ كثير من الدول الآخذة في النمو قد وجدت انفسها تندفع الى تبني المزيد والمزيد من استراتيجية الاحلال محل الواردات كرد فعل لما تعانيه من تزايد ضغط العجز في ميزان المدفوعات . وغالبا ما يكون تزايد ضغط العجز فيميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد الذي يرجع بدوره وفي جزء كبير منه الى طموح برامج التنمية ونتيجة لجمود قطاع التصدير أو عدم نموه بالقدر المطلوب . ان الاحلال محل الواردات غالبا ما يكون اسهل تطبيقا من العمل على تشجيع التصدير .

٤ ـ ان الاحلال محل الواردات قد يكون نتيجة لاتباع مخطط للتنمية الاقتصادية يهدف الى المزيد من اقامة الصناعات محليا أو الى توفير المزيد من العملات الاجنبية او خلق فرص للعمالة أو تنظيم الدخل القومي في الاجل الطويل أو تحقيق كل هذه الاهداف أو بعضها مجتمعة .

الا انه اذا كانت هناك اسباب أدت الى تبني استراتيجية الاحلال محل الواردات سواء أكان ذلك نتيجة اختيار واع أو اضطرار فان التجربة العملية وان ادت الى تنمية وتطوير القطاع الصناعي الى حد ما في بعض الدول الآخذة في النمو الا انه قد أسفرت في نفس الوقت عن سلبيات كبيرة ، وفي مقدمة هذه السلبيات ما يلي . .

١ ــ لقد ادى تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات الى المغالاة في الاهمية التي اعطيت لاقامات الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والصناعات الراسمالية . الامر الذي ترتب عليه زيادة استيراد الاقتصاد لهذه السلع الاخيرة وجعله اكثر حساسية لما يحدث من تقلبات في حصيلة العملات الاجنبية أن النقص في هذه الحصيلة غالبا ما يؤدي الى تقليل استيراد هذ ه السلع مما يؤدي الى تعطيل الطاقة المتاحة .

٢ ــ ان الاحلال محل الواردات قد تم مع اخذ النمط القائم للاستهلاك كاساس بينما قد يكون الهدف النهائي للتنمية هو تغيير هذا النمط ، فضلا عن ذلك فان اخذ النمط القائم قد لا يتفق مع ما يتمتع به الاقتصاد ، خاصة في الاجل الطويل ، من مزايا نسبية . ومن شان كل ذلك ان يؤدي الى عدم كفاءة استخدام الموارد .

٣ ــ ان الاحلال محل الواردات قد ادى الى عجز قطاع الصناعات التحويلية عن تزويد النشاط الزراعي بما هو لازم لتطوره وحل مشكلة الغذاء في كثير من الدول الآخذة في النمو ، كما ادت الى حدوث اختلال في توزيع عائد التنمية بين الريف والحضر .

٢ ــ **استراتيجية التصنيع من اجل التصدير ..**

الاصل في هذه الاستراتيجية أن يتم التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك التي يتوافر لها فرصة تصدير منتجاتها أو قدر منه الى الخارج .

ومبرر اتباع هذه الاستراتيجية يكمن أساسا من الناحية النظرية في أنه يصعب ان لم يستحيل على اية دولة أن تقوم بانتاج كل احتياجاتها ، ومن ثم لا بد وان تقوم باستيراد قدر او اخر من السلع والخدمات الاجنبية ، وفي ذلك لا بد وان تحتاج الى مزيد من العملات الاجنبية . وحيث أن القطاع لتقليدي للصادرات من المواد الاولية في الدول الآخذة في النمو يعاني من تدهو ـ شروط التبادل وعدم زيادة حجمه كميا بالقدر المطلوب فمن الضروري اللجوء الى تصدير المزيد من المنتجات الصناعية .

يضاف الى ما تقدم أن تجربة كثير من الدول الآخذة في النمو في العشرين سنة الاخرى في تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات قد اسفرت عن تزايد ضغط عجز ميزان المدفوعات كما أوضحنا الامر الذي يحتم ضرورة نقل الثقل لاستراتيجية التصنيع تجاه تشجيع المزيد من التصدير .

الا أن اتباع هذه الاستراتيجية يصطدم بالكثير من الصعوبات وفي

مقدمتها . .

١ ـ ان صناعات التصدير لا بد وانه تكون قادرة على منافسة مثيلاتها من الصناعات الاجنبية الامر الذي يتطلب توافر معدلات مرتفعة للكفاءة الانتاجية والتسويق قد لا تتوافر في كثير من الدول الآخذة في النمو .

٢ ـ ان صناعات التصدير غالبا ما تصطدم بارتفاع حاجز الحماية الذي تضعه الدول المتقدمة امام استيراد السلع الصناعية من الدول الآخذة في النمو .

٣ ـ ان احد وسائل تشجيع اقامة صناعات تصديرية يكمن في الدخول في اتفاقيات بشكل أو آخر مع الشركات الدولية النشاط . ولاسباب كبيرة فان التعامل مع هذه الشركات يكون محفوظا بكثير من المخاطر لما تتمتع به هذه الشركات من قوة احتكارية خاصة لمصادر التكنولوجيا الحديثة . فالاصل أن هذه الشركات ما لم تواجه بقوة تفاوضية معادلة من جانب الدول الآخذة في النمو ان تعمل على بقاء حركة التصنيع من اجل التصدير تحت سيطرتها بما يكفل استمرار تبعية الدول الآخذة في النمو للخارج .

٤ ـ غالبا ما تبقى صناعات التصدير ممثلة لجيوب داخل الاقتصاد القومي دون أن تندمج بشكل كامل ضمن بنيانه مما يؤدي الى ازدواجية الاقتصاد ودون أن تحدث اثارها في خلق صناعات جديدة ترتبط بها من الخلف أو من الامام . ويحدث ذلك بصفة خاصة عندما يتم تشجيع صناعات التصدير في صورة اقامة مناطق حرة واستخدام راس المال الاجنبي .

جـ ـ استراتيجية التصنيع من اجل اشباع الحاجات الاساسية للسكان

تكمن الفكرة الاساسية لهذه الاستراتيجية في أن نقطة البدء لاية تنمية انما يكمن في تحديد الحاجات التي يراد اشباعها . وفي هذا ابراز للجانب التقديري (Normative) في وضع استراتيجية التنمية ، اذ أن تحديد الحاجات التي يراد اشباعها انما يتوقف اساسا على القيم التي يؤمن بها المجتمع والتي تحدد بالتالي سلم تفضيلاته واولوياته . الا أن هذه الاستراتيجية في محاولتها اشباع ما يعد انه من قبيل الحاجات الاساسية للسكان لا بد وان تستند الى حقائق موضوعية متعلقة بما يتوافر من موارد في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية وما توجد من علاقة بين نمط الاستهلاك ومعدل الدخل القومي وهيكل توزيعه بين الافراد .

وبتعبير آخر فان تطبيق هذه الاستراتيجية يتطلب . .

١ ــ تحديد الحاجات الاساسية للسكان . ومع التسليم بأن تحديد ذلك انما ينطوي على احكام تقديرية الا انه لا يتم من فراغ . اذ أن تحديد الحاجات الاساسية يتم بعد استعراض النمط القائم للاستهلاك والتمييز بين ما يمس قطاعا محدودا بهم . كما أن تحديد ذلك يتم في ضوء تطور مستوى الدخل القومي وما يتعين أن يكون عليه هيكل توزيعه .

٢ ــ حصر شامل لجميع موارد المجتمع التي تستخدم أو يمكن أن تستخدم في العملية الانتاجية بحيث يتم تحديد الحاجات الاساسية التي يراد اشباعها في ضوء الطاقات الانتاجية التي يمكن اقامتها على اساس هذه الموارد

واذا كانت هذه الاستراتيجية تبدأ بتحديد نمط الاستهلاك الذي يراد توجيه الطاقة الانتاجية لاشباعه فانها لا تتجاهل ضرورة أن يتحقق التكامل بين تصنيع السلع الاستهلاكية اللازمة لاشباع الحاجات الاساسية للسكان وبين تصنيع السلع الوسيطة والسلع الراسمالية بما يكفل تطوير الهيكل الانتاجي على النحو الذي يضمن اشباع هذه السلع الاستهلاكية وخلق التوازن بين الاستهلاك والتراكم الراسمالي (٦) .

وحيث ان هذه الاستراتيجية لم تتح لها الفرصة بعد للتطبيق العملي في الدول الآخذة في النمو في العالم الثالث فاننا سنقتصر هنا على تحليل بعض النقاط النظرية المرتبطة بها . وكما سبق ان ذكرنا فاننا سنحاول الاجابة على بعض الاسئلة التي تثيرها هذه الاستراتيجية في علاقاتها مع الاستراتيجيات الاخرى المعروفة وفيما تقوم عليه من فروض .

السؤال الاول : ــ الى اي حد تعتبر هذه الاستراتيجية بديل حقيقي لاستراتيجية الاحلال محل الواردات واستراتيجية التصنيع من اجل التصدير ؟

من اليسير تبين أن استراتيجية الاحلال محل الواردات واستراتيجية التصنيع من أجل التصدير بعد كل منهما بديل للاخر لان انتاج ما يقام من صناعات محلية اما أن يستهلك محليا وبالتالي يقلل من الاستيراد القائم أو المحتمل واما أن يتم تصديره ، وان كان ذلك لا يتعارض مع وجود استراتيجية مبنية على قدر من الاحلال محل الواردات وقدر من التصنيع من أجل التصدير في نفس الوقت وعلى نحو ما يراه المجتمع محققا لاهدافه النهائية ، اما فيما يتعلق . باستراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان فانه يصعب تبين انها تعد بديلا لاي من الاستراتيجيتين المتقدمتين بالمعنى السابق ايضاحه لكلمة البديل . ولمزيد من شرح هذه الفكرة دعنا نفترض انه قد تم تحديد الحاجات الاساسية للسكان المراد اشباعها في ضوء ما يوجد من موارد وما يتوافر لدينا من معلومات عن مستوى الدخل ونمط توزيعه وفي ضوء ما نؤمن به من قيم ،

فكيف سيتم توفير الانتاج اللازم لاشباع هذه الحاجات ؟ . ان الامر لن يخرج عن احد احتمالين ، الاول اننا سنقوم بتوفير هذا الانتاج محليا والثاني اننا سنقوم باستيراده من الخارج . ومن الواضح أن الاحتمال الاول يعني اقامة صناعات تحل محل الواردات حيث أنه قد تم تعريف هذه الاستراتيجية بأنها تقوم على الانتاج المحلي للسلع التي كان يتم استيرادها أو تلك التي كان لا بد من استيرادها اذا لم نقم بالانتاج المحلي ، أما الاحتمال الثاني فانه يتطلب اقامة صناعات من اجل التصدير حتى نستطيع أن نستخدم عائدها لاستيراد تلك الحاجات الاساسية التي نرى لسبب أو اخر عدم جدوى انتاجها محليا .

اي بتعبير اخر فان استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية لا تعدو أن تكون محاولة لتاكيد أن تتم استراتيجية التصنيع على أساس تحقيق قدر من التوازن بين الاحلال محل الواردات والتصنيع من أجل التصدير من سلبيات وصعوبات في الواقع العلمي . فهي محاولة لترشيد هاتين الاستراتيجيتين لتحقيق قدر من التوازن بينهما على نحو مخطط يتفق مع طبيعة مرحلة التصنيع ويحقق الاهداف التالية ...

١ ـــ القضاء على تبعية الاقتصاد للخارج .

٢ ـــ تحقيق التوسع المستمر في الطاقة الانتاجية والطلب على السلع المنتجة .

٣ ـــ توزيع الموارد بين فروع الانتاج المختلفة وفي ضوء ما يجري تحديده من حاجات اساسية وعلى نحو يحقق أعلى قدر ممكن من الكفاءة .

٤ ـــ تحقيق النمو المتوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية وفي داخل قطاع الصناعة ذاته من ناحية أخرى .

ولا شك أن الدعوة الى ترشيد استراتيجيتي الاحلال محل الواردات والانتاج من أجل التصدير وتحقيق التوازن الملاءم بينهما بما يتفق مع الحاجات الاساسية والموارد المتاحة لا يكفي وحده للقول بأن هذه الاستراتيجية بديلة لاي منهما وبالمعنى الذي تعد به هاتين الاستراتيجيتين للاحلال محل الواردات والتصنيع من اجل التصدير بديلين كل منهما للاخر ، وان كان كل ذلك لا ينفي امكانية القول بأن استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية تعد استراتيجية من نوع ما .

السؤال الثاني : ـــ ما هو المفهوم الدقيق لما تقوم عليه هذه الاستراتيجية من فروض وكيف يتحدد مضمون هذه الفروض ؟ .

من احد الفروض الاساسية التي تقوم عليها هـذه الاستراتيجية ان التصنيع انما يتم لاشباع الحاجات الاساسية للسكان . واذا كان هذا الفرض يعد مصدر قوة عند تقويم هذه الاستراتيجية من الناحية النظرية اذ انه لا يمكن الاختلاف حول اولوية اشباع الحاجات الاساسية ، فانه يعد أهم مصادر ما يتعرض تطبيق هذه الاستراتيجية في الواقع العملي من صعوبات . فالقــول بأن الحاجات الاساسية انما تشمل المأكل والملبس والمسكن ، كما يشير بعض الداعين لهذه الاستراتيجية ، أمر ينطوي على تجاهل الحاجات الاخرى وفي مقدمتها التعليم والترفيه والصحة ... الخ ، كما أن الحاجة الى المأكلوالملبس والمسكن تنطوي على أمور متعددة ومتنوعة . فالحاجة الى المأكل تتنوع من الحاجة الى مجرد رغيف الخبز الى الحاجة الى العديد من انواع المأكولات والحلوى ولا يختلف الامر بالنسبة للحاجة الى الملبس والمسكن ، فأي من هذه الامور المتعددة والمتنوعة يعد اساسيا وأيها يعد غير أساسيا ؟ . أن الامر في النهاية لا بد وان ينطوي على قدر من التحكم والى احتمال فرض القائمين على التخطيط لاولوياتهم على المجتمع ككل . لذا فان ديمقراطية التخطيط تصبحأمرا لازما في مثل هذه الحالات حتى تتم تحديد هذه الحاجات الاساسية على نحو يتفق مع الاولويات الحقيقية للسكان .

كذلك من الفروض الاساسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية ان التوجه الى الداخل والاعتماد على الذات لا يجوز تفسيره بأنه دعوة الىالاكتفاء الذاتي واغفال المزايا التي يمكن ان تترتب على التخصص الدولي . الا أن الخيط دقيق بين الاعتماد على الذات وبين الاكتفاء الذاتي واحتمال أن تنزلق هذه الاستراتيجية الى المغالاة في الاعتماد على الذات بالقدر الذي يتناقض مع ما تتمتع به الدولة من مزايا نسبية في الزمن الطويل أمر لا يمكن التقليل من خطورته .

وأخيرا فان تحديد الحاجات الاساسية التي يتم اشباعها يرتبط بالضرورة بمستوى معين للدخل وبنمط معين لتوزيعه . ولا شك أن مقتضيات التنمية ستفرض ضرورة وجود حوافز وتفاوت في الاجور على حسب اختلاف مقدار وطبيعة العمل ، اي بتعبير اخر فان قدرا من التفاوت في الدخول لا بد وان يوجد . وهنا تثور اسئلة عديدة حول تحديد الحاجات الاساسية ولاي مستوى من مستويات الدخول يتم هذا التحديد . كذلك فان من المتصور انالاستراتيجية المقترحة لا تتناقض مثلا مع امكانية تشجيع السياحة في الدول الآخذة في النمو وما يعنيه ذلك من ضرورة اقامة صناعات تنتج ما يشبع حاجات السائح وليس فقط مجرد الحاجات الاساسية للسكان ، كما أن صناعات التصدير التي لا بد من تشجيعها حتى يمكن توفير العملات الاجنبية لشراء ما لا يمكن انتاجه محليا

من الطبيعي ان توجه لانتاج ما يشبع حاجات ابناء الدول الاجنبية ومن بينهم ابناء الدول المتقدمة وهي حاجات غالبا ما ستختلف في طبيعتها عــن الحاجات الاساسية للسكان موضوع البحث . الا أنه مع التسليم بأن الاعتبارات العملية ستفرض بالضرورة انتاج سلع خلاف ما يعد لازما لاشباع الحاجات الاساسية للسكان فان ذلك لا يجوز النظر اليه الا في ضوء مجرد كونه استثناء من القاعدة العــــامة .

المبحث الثـــاني
التنمية الصناعية في مصر ونتائج تطبيق استراتيجية الاحـــلال محـــل الـــواردات

باستعراض تطور التنمية الصناعية في مصر وبالرجوع الى أهم الدراسات حول هذا الموضوع نجد ان هذه التنمية قد قامت على اساس استراتيجية الاحلال محل الواردات ، وهو ما يعنى القيام محليا بانتاج ما كان يتم استيراده من قبل او ما كان يتوقع القيام باستيراده اذا لم تقم محليا بالانتاج (٧) . وفيما يلي السمات الاساسية لتطبيق هذه الاستراتيجية في الواقع العملي وما تعنيه من سلبيات وايجابيات .

اولا : اذا قبلنا تقسيم الانتاج الصناعي الى سلع استهلاكية وســـلع بسيطة وسلع راسمالية فان من الواضح تركيز استراتيجية الاحلال محل الواردات على السلع الاستهلاكية وخاصة في المرحلة الاولى من مراحل دراستنا ١٩٥٢ ــ ١٩٦٢ وقبل ذلك . ولقد بدأ هذا الاتجاه بالتركيز علـــى الســـلع الاستهلاكية الصناعية التي تستخدم مواد أولية محلية كالمنسوجات والجلود ليمتد بعد ذلك ويشمل اغلب السلع الاستهلاكية بما في ذلك السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات واجهزة الراديو وادوات التكييف وسيارات الركـــوب ... الخ . وتبدو هذه الحقائق واضحة في الجدولين رقم ١ و ٢ . ولقد شجع هذا الاتجاه هيكل التعريفة الجمركية حيث ترتفع التعريفة الجمركية بالنسبة للسلع الاستهلاكية وتنخفض بالنسبة للسلع الوسيطة والراسمالية فضلا عن تقييم الجنيه المصري بأعلى من قيمته الحقيقية بالنسبة للعملات الاجنبية الامر الذي يزيد من اربحية استيراد السلع الاخيرة .

ولا خلاف حول أن التطور الطبيعي لاستراتيجية الاحلال محل الواردات يبدأ بالتركيز على السلع الاستهلاكية ، الا انه في ذلك لا يجوز ، وخاصة بعد مرحلة معينة ، ان يتم على حساب تجاهل صناعات السلع الوسيطة والسلع الراسمالية وهو الخطر الذى يبدو تحققه بالنسبة لتجربة التنمية الصناعية في مصر .

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للواردات (١٩٤٥ — ١٩٧٠)

النسبة	مواد غذائية	سلع استهلاكية	سلع وسيطة	سلع راسمالية	المجموع
١٩٤٥	١٦ر٢	٣٦ر١	٣٤ر٠	١٣ر٥	١٠٠٪
١٩٥٠	٢٣ر٠	٢٢ر٢	٤٠ر٣	١٤ر٦	١٠٠٪
١٩٥٥	١٣ر٤	٢٠ر١	٤٢ر٣	٢٤ر٣	١٠٠٪
١٩٦٠	٢١ر٣	١٤ر٥	٣٩ر٤	٢٤ر٨	١٠٠٪
١٩٦٥	٢٧ر١	١١ر٢	٣٨ر٢	٢٣ر٥	١٠٠٪
١٩٦٨	٣١ر٦	٩ر٩	٣٤ر٢	٢٤ر٣	١٠٠٪
١٩٧٠	٢١ر٢	٩ر٥	٣٧ر٨	٣١ر٤	١٠٠٪

المصدر : د. عمرو محيي الدين — تقييم التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية — مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية بغداد —١٧—١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

جدول رقم (٢)

نسبة الانتاج المحلي السلعي الكلي على حسب الصناعة ومعدل الاحلال محل الواردات من ١٩٤٧ ـ الى ١٩٦٦/١٩٦٧

رقم الكود	الصنـــــاعة	النسبة المئـــوية ١٩٤٧	النسبة المئوية ٦٦/٦٧	النسبة المئوية للتغيير في معدل الاحلال
٢٠	الغــذاء	٩٥ر٨	٩٢ر٤	٣ر٥
٢١	المشروبات	٧٧ر٨	٩٦ر٥	٢٤ر٠
٢٢	التبغ	٩٧ر٧	١٠٠ر٠	٢ر٤
٢٣	المنسوجات	٧٣ر٤	٩٦ر٢	٣١ر٠
٢٤	الملابس الجاهزة	٦٩ر٧	١٠٠ر٠	٤٣ر٤
٢٥	الاخشاب	٣٠ر٩	٦٨ر٨	١٢٢ر٦
٢٦	الاثـــاث	٩٠ر٧	١٠٠ر٠	١٠ر٩
٢٧	الورق	٤٠ر٤	٦٥ر٣	٦١ر٦
٢٨	الطباعة	٩٣ر٢	٩٦ر٨	٣ر٨
٢٩	الجلود	٨٨ر٧	١٠٠ر٠	١٢ر٨
٣٠	المطاط	٣٠ر٧	٤٠ر١	٣٢ر٥
٣١	الكيماويات	٥٣ر٨	٦١ر٢	١٣ر٨
٣٢	البترول	٣٥ر٣٠	٧٤ر٤	١١٠ر٨
٣٣	المنتجات غير المعدنية	٧٣ر٩	٨٩ر٤	٢١ر٠
٣٤	المعادن الاساسية	١٩ر٢	٦٥ر٤	٣٠٣ر٧
٣٥	المنتجات المعدنية	٤٢ر٥	٨٠ر٩	٩٠ر٤
٣٦	الاجهزة غير الكهربائية	—	١٤ر٣	٣٤٧٥ر٠
٣٧	الاجهزة الكهربائية	ـــر٥	٤٦ر٠	
٣٨	ادوات النقل	٨ر٣	٤٣ر٥	٤١٨ر٠
٣٩	متنوعات	٥٢ر٨	٦٦.٦	٧٩ر٤
	المجموع	٧٠ر٥	١٢ر٦	٢٦ر١

المصـــدر : R. Mabro & S. Radwan, Op. Cit. p. 196.

ثانيا : ان استراتيجية الاحلال محل الواردات كما طبقــت في الواقع العملي في مصر قد ادت الى زيادة عجز ميزان المدفوعات ذلك العجز الذي وصل الى ٦٪ من الناتج القومي الاجمالي في نهاية الخطة الخمسية الاولى سنة ٦٥ والى ١٠ ، ٣٧٪ في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على التوالي وفيما يلي أهم أسباب ذلــك :

ا ــ زيادة حجم استيراد السلع الوسيطة الراسمالية وللاسباب السابق ذكرهــا .

ب ــ تحيز التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات الاستهلاكية نحو استيراد السلع الوسيطة فضلا عن ذلك فان معظم الصناعات التــي اقيمــت تتميز بارتفاع نفقة ما يتم استيراده من عناصر انتاجها الى قيمة المنتج النهائي ووفقا لبعض التقديرات فان استيرادها قيمته ٧٤٦ مليما يلزم تحققه لتوليد زيادة في القيمة المضافة ما يساوي جنيها واحدا (٨) .

جـ ــ زيادة الميل الى استيراد مختلف السلع ، وخاصة الغذائية نتيجة ما ترتب على سياسة التصنيع من زيادة الدخل وزيادة فرص العمالة .
ثالثا : ادت استراتيجية الاحلال محل الواردات الى التقليل من كفــاءة استخدام الموارد . وتتمثل مظاهر ذلك فيما يلي :

١ ــ نتيجة زيادة الضغط الناجم عن عجز ميزان المدفوعات ونتيجــة ارتفاع نسبة قيمة ما يلزم استيراده لتوليد وحدة من القيمة المضافة تعرضت الصناعة الى تزايد حجم الطاقة المعطلة والتي وصلت في صناعات كصنــاعة الادوية الى ما يقرب من ٨٠٪ في نهاية الستينات .

٢ ــ تزايد معدل الحماية الفعلي بالنسبة للكثير من الصناعات وخاصة صناعة الغزل والنسيج وصناعة السيارات . فقد زاد معدل الحماية الفعلية بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج من ٦٢٪ سنة ١٩٦٠ الى ٦٨٪ سنة ١٩٦٦ الى ٢٢٣٪ ٦٩/١٩٧٠ (٩) .

٣ ــ ارتفاع التكاليف المباشرة للموارد المحلية اللازمة للانتاج ، اي الموارد التي تم استخدامها من أجل توفير دولار من النقد الاجنبي أو من اجل اكتساب دولار من النقد الاجنبي ، فبالنسبة لصناعة الغزل والنسيج وهــي الصناعة الرئيسية في مصر نجد ان التكاليف المباشرة لخيوط الغزل كانت اعلى بكثير من سعر الصرف الرسمي سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦٦ اذ بلغت ٥٥٫٩ ، ٦٩٫٧ قرش للدولار على التوالي ذلك على اساس معدل عائد على راس المال مقداره ١٠٪ ، كما بلغت هذه التكاليف المباشرة بالنسبة للمنسوجات ســنة

١٩٦٦ وعلى اساس معدل عائد على راس المال مقداره ١٠٪ الى ٨٥ قرش للدولار .

رابعا : لم تحقق استراتيجية الاحلال محل الواردات ما كان مستهدفا منها من زيادة كبيرة في حجم العمالة في القطاع الصناعي وعلى نحو يقضي على مشكلتي البطالة الظاهرة والمقنعة . ويرجع ذلك الى ان هـذه الاستراتيجية قد تم تطبيقها على نحو متحيز للاخذ بأساليب الفن الانتاجي الكثيفة لراس المال وقد شجع على ذلك ما يلي :

أ ـ تقييم العملة المحلية باكبر من قيمتها الفعلـية بالنسبة للعمـلات الاجنبية مما شجع على استيراد المزيد من السلع الوسيطة والسلع الراسمالية

ب ـ تحيز هيكل التعريفة الجمركية لصالح السلع الوسيطة والراسمالية وضد السلع الاستهلاكية .

جـ ـ نظرا لوجود بطالة فان سعر العمل يعد أعلى من نفقته الاجتماعية.
ويتضمن الجدول رقم (٣) تطور الكثافة الراسمالية في القطاع الصناعي.

خامسا : لم يصاحب استراتيجية التصنيع القائمة على الاحلال محل الواردات توجيه المزيد من الاهتمام بالقطاع الزراعي . ولقد ترتب على ذلك عدم قدرة القطاع الزراعي على توفير المواد الغذائية لمقابلة احتياجات الزيادة في السكان وارتفاع الدخل نتيجة التنمية الصناعية فضلا عن عدم قدرته على توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة . فضلا عن ذلك فان القطـاع الصناعي لم يوفر للقطاع الزراعي احتياجاته من السلع الوسيطة والراسمالية ولقد ادى كل ذلك الى محاولة الابقاء بهذه الحاجات عن طريـق الاستيراد وبالتالي زيادة الضغط على ميزان المدفوعات « انظر جدول رقم (١) حيث يتضح مدى ارتفاع نسبة المستورد من السلع الغذائية الى مجموع قيمة الواردات »

بعد استعراض هذه الظواهر السلبية التي صاحبت تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات في جمهورية مصر العربية يحق لنا ان نتساءل عما اذا كانت هذه الظواهر ترتبط بالضرورة بعلاقة سببية مع تلك الاستراتيجية ، أم ان قدرا منها يرجع الى عوامل خارجة لا علاقة لها بالاستراتيجية موضـوع البحث . ان الاجابة على هذا التساؤل بدقة يتطلب القيام بدراسات تحليلية تفصيلية لطبيعة العلاقة القائمة بين هذه الظواهـر السلبية والاستراتيجية موضوع البحث مع اختبار هذه العلاقة بالرجوع الى الواقع . الا انه ، وعلى اساس ما يتوافر لدينا من معلومات اولية نستطيع ان نبرز ما يلي :

جدول رقم (٣)
الرقم القياسي للعمالة والانتاج وراس المال
مع حساب الكثافة الراسمالية في القطاع الصناعي في مصر
١٩٣٧—١٩٦٥ (١٩٣٧ — ١٠٠)

السنة	الانتاج	راس المال	العمالة	الكثافة الراسمالية
١٩٣٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٧	١٥٤	٨٨	١٣٨	٦٣
١٩٦٠	٣٣٥	٣٠٠	١٧٥	١٧١
١٩٦٥	٥٠٣	٣٦٤	١٨٨	١٩٤

المصدر : د. عمر محيي الدين : المصدر السابق ذكره .

ا — ا نكثيرا من هذه الظواهر لا يرتبط بالضرورة بعلاقة سببية مع استراتيجية الاحلال محل الواردات . فالتخطيط السليم لمدى الحماية التي يتضمن توفيرها للصناعات التي تحل محل الواردات وتحقيق التوازنبينها وبين الصناعات المعدة للتصدير والدقة في اختيار هذين النوعين من الصناعات من شانه ان يحول دون تحقيق بعض هذه السلبيات او على الاقل يحد من قوتها . ولكناذا كانت بعضهذه الظواهر لا ترتبط بالضرورة بعلاقةسببية باستراتيجية الاحلال محل الواردات فان احتمال تحقيق هذه الظواهر مع تطبيق هذه الاستراتيجية تزيد عن احتمال تحققها عند تطبيق استراتيجيات بديلة .

ب — ان هناك العديد من العوامل الخارجية التي لا علاقة لها بالاستراتيجية موضوع البحث قد ساهمت على الاقل في تفاقم هذه الظواهر السلبية . وفي مقدمة هذه العوامل الخارجة الانفاق العسكري وخاصة منذ حرب اليمن وبعد حرب سنة ١٩٦٧ . ومن الملاحظ ان هذه العوامل الخارجة قد باشرت تاثيرها في الوقت الذي اخذت فيه استراتيجية الاحلال محلالواردات تتحول الى مزيد من التركيز على الصناعات المعدة للتصدير وعلى تصنيعالسلع الوسيطة والسلع الراسمالية .

جـ — على الرغم من هذه الظواهر السلبية التي صاحبت استراتيجية الاحلال محل الواردات فان هذا لا يجوز أن ينفي وجود بعض الظواهر الايجابية وفي مقدمتها :

١ — خلق بنية صناعية لا شك انه كان سيستحيل ايجادها ما لم تتبع استراتيجية الاحلال محل الواردات بصورة او باخرى . ان اوضاع الاقتصاد

المصري في بداية الفترة موضوع الدراسة وكذلك هيكل علاقاته الاقتصادية الدولية وخاصة مع الدول الصناعية المتقدمة لم يكن تسمح باتباع استراتيجية التنمية من اجل التصدير على نطاق واسع .

٢ ــ ان استراتيجية الاحلال محل الواردات وبعد ان خطت خطوات واسعة في نطاق السلع الاستهلاكية الصناعية كانت قد بدأت ومنذ الستينات في اعطاء المزيد من الاهتمام لاحلال السلع الوسيطة والسلع الراسمالية . وتبدو هذه الحقيقة واضحة الرجوع الى الجدول رقم (٤) . اذ وفقا لهذا الجدول نجد تزايدا مستمرا في القيمة المضافة المتحققة في قطاع الصناعات الوسيطة والصناعات الراسمالية على حساب الصناعات الاستهلاكية .

٣ ــ ان استراتيجية التصنيع التي اتبعت خلال الفترة موضوع الدراسة قد حققت قدرا كبيرا من تنويع صادرات ج.م.ع وعلى نحو يفوق ما تحقق في كثير من الدول الآخذة في النمو . ففي أحد الدراسات عن تطور تنوع الصادرات في عينه من الدول الآخذة في النمو حجمها ١٥ دولة .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للقيمة المضافة

الاجمالية في القطاع الصناعي ١٩٥٠ ــ ١٩٦٦

الصناعة	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٦/ ١٩٦٧
الصناعات الاستهلاكية	٧٢ر٨٪	٦٩ر٨٪	٦٨ر٣٪	٦٣ر٠٪
الصناعات الوسيطة	٢٣ر٨٪	٢٥ر٢٪	٢٧ر١٪	٢٩ر٦٪
الصناعات الراسمالية	٢ر٢٪	٣ر٨٪	٣ر٥٪	٦ر٢٪
صناعات اخرى	١ر٢٪	١ر٢٪	١ر٠٪	١ر٢٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : د. عمر محيي الدين . المرجع السابق ذكره .

اتضح أن ج.م.ع كانت اقل دول هذه العينة من حيث تنوع صادراتها سنة ١٩٥٣ الا أن ترتيبها تغير سنة ١٩٦٨ لتصبح الدولة الثامنة في المجموعة. كذلك فان هذه الاستراتيجية قد ادت الى تغيير في هيكل الصادرات المصرية على النحو الذي ادى الى زيادة نصيب الصادرات الصناعية الى مجموعة الصادرات من ٨٪ سنة ١٩٤٠ ، ١٩٠٥ الى ٣٠٪ في ١٩٦٩ / ١٩٧٠ . ولقد تحقق هذا التغيير نتيجة زيادة قيمة الصادرات الصناعية المصرية مقدرة

بالدولارات بمعدل سنوي مقداره ٣ر١٣٪ خلال الفترة ١٩٥٣/٥٢ ، ٦٩ / ١٩٧٠ (١٠) .

المبحث الثالث

استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان والتغييرات التي يتعين اتباعها في نمط وابعاد التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية

اذا كان هناك من الاسباب ما يدعو الى القول بأن استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية لا تعد بديلا لاستراتيجيتي الاحلال محل الواردات والتصنيع من اجل التصدير ، وانها في التحليل النهائي تنطوي على قدر أو اخر من التوفيق بين الاستراتيجيين ، فان ذلك لا يفي كونها استراتيجية من نوع ما (١١) . ولعل احد مظاهر قوتها يكمن في انها تبدأ بتصور واع لما يجب ان يكون عليه هيكل الاستهلاك وبالتالي هيكل الانتاج وان ذلك يتم على اساس من التخطيط . انها تنطوي على تشكيل الحياة الاقتصادية بما يتفق مع الاولويات التي يراها المجتمع واجهة التطبيق . ومن ثم يتعين علينا ان نتساءل عن طبيعة التغيرات التي يتعين الاخذ بها في نمط التنمية الصناعية القائم حاليا في جمهورية مصر العربية اذ ما فرض وقمنا بتطبيق هذه الاستراتيجية . وباستعراض ما سبق ذكره عن طبيعة الفروض التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية وعن طبيعة استراتيجية الاحلال محل الواردات كما طبقت في جمهورية مصر العربية نستطيع ان نحدد مصادر التغيير على النحو التالي :

اولا : تحديد الحاجات الاساسية لسكان جمهورية مصر العربية :

لا شك أن نقطة البداية في استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية تكمن في تحديد هذه الحاجات ، وما ان يتم ذلك بالنسبة لسكان جمهورية مصر العربية فان الخطوة التالية هو البحث عن مدى اختلاف الهيكل القائم للتنمية الصناعية مع امكانية اشباع هذه الحاجات ثم احداث التغييرات التي تمكننا من القضاء على هذه الاختلافات أن وجدت .

ولا نريد في هذا النطاق ، ان نضع احكاما مسبقة حول مدى أولوية ما يتم انتاجه حاليا من سلع صناعية مختلفة . فلا نريد ، على سبيل المثال ، ان نصدر احكاما حول ما اذا كان انتاج السيارات الخاصة او اجهزة الراديو او ادوات التكييف أو الثلاجات او اجهزة التليفزيون الملون يشبع حاجة اساسية لدى المجتمع المصري من عدمه ان ذلك سيثير خلافات في وجهات النظر وحيث أن الامر يتعلق في النهاية حول اصدار احكام تقديرية فان الفصل

في هذه الامور يكون بطرحها للتصويت . الا أنه على الرغم من كون تحديد الحاجات الاساسية أمر ينطوي على حكم تقديري أساسا فان ذلك لا يجوز أن يحول دون ترشيد هذا الحكم بمحاولة الاسترشاد بقواعد موضوعية تساهم في ايضاح البدائل المختلفة أمام الجماهير عند ادلائها باصواتها . ومن بين هذه القواعد الموضوعية ايضاح حجم وهيكل الموارد المتاحة وتحديد مستوى الدخل ونمط توزيعه ... الخ .

ومن ثم فانه يتعين القيام بالدراسات المختلفة لتحديد ما يعد من قبيل الحاجات الاساسية واعداد البدائل المختلفة لهذه الدراسات وعرضها في النهاية للتصويت . وما أن يتم التصويت على احد هذه البدائل في الخطوة التالية هي القيام بتخطيط الانتاج على النحو الذي يحقق هذا الاشباع على افضل وجه وبما يضمن استخدام الموارد المتاحة على اكفأ وجه ممكن سواء عن طريق الانتاج المحلي أو الانتاج للتصدير واستيراد ما يشبع هـــذه الحاجات .

وعلى اية حال فان نظرة أولية على نوعية السلع الصناعية التي يتم انتاجها تشير الى الجزء الاكبر « ما يزيد عن ٨٠٪ » من هذا الأنتاج يتم لاشباع حاجات لن نختلف كثيرا على كونها اساسية فمنتجات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية واهمها طحن الغلال والسكر والزيوت والصناعــات الكيماوية وفي مقدمتها الاسمنت وصناعة البترول والصناعات المعدنيـــة الحديدية وهي تمثل ما لا يقل عن ٧٥٪ من الانتاج الكلي للصناعة يصعب الاختلاف حول عدم اشباعها لحاجات اساسية .

ثانيا : التوازن بين انتاج السلع الاستهلاكية وبين التراكم الراسمالي ، والمتمثل في انتاج المزيد من السلع الوسيطة والسلع الراسمالية :

ان احد ابعاد استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية أو الاعتماد على الذات تتمثل في ضرورة تحقيق التوازن بين انتاج السلع الاستهلاكية من ناحية وانتاج السلع الوسيطة والسلع الراسمالية من ناحية أخرى . ان تحقيق هذا التوازن أمر ضروري لتفادي ما يحدث من ضغط نتيجة ازدياد عجز ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة درجة التبعية للخارج . ولقد سبق ان أوضحنا في المبحث الثاني من هذا البحث ان احد المظاهر السلبية لتطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات في مصر يكمن في تحيز هذه الاستراتيجية تجاه السلع الاستهلاكية مع الاهمال النسبي للسلع الوسيطة والسلع الراسمالية مما ادى الى اضعاف قدرة هذه الاستراتيجية على التطور الى مرحلة الانتاج للتصدير ومما ساهم في تفاقم المزيد من السلبيات الاخرى . لذا فان تطبيق

الاستراتيجية الجديدة يقتضي احداث تغييرات جوهرية في نمط التنمية الصناعية وابعادها بما يسمح باقامة صناعات محورية وفي مقدمتها صناعة البتروكيماويات وصناعة الحديد والصلب وغيرها من الصناعات الثقلية وهي الصناعات التي تعدد عامة واساس للعديد من الصناعات الوسيطة والراسمالية .

ثالثا : زيادة امكانيات التشابك بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بما يحقق مستوى مقبول من الامن الغذائي :

ان الوضع الحالي لنمط التنمية الصناعية القائم على استراتيجية الاحلال محل الواردات لم ينجح في خلق قدر مقبول من الاعتماد المتبادل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي . فالزراعة لم تنجح في تقديم المزيد من المواد الاولية والغذاء كما أن الصناعة لم تقدم للزراعة ما تحتاج اليه من اسمدة وآلات . . . الخ . ولا شك أن استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية يهدف الى تغيير هذا الوضع بما يحقق قدر مقبول من الامن الغذائي ومزيد من التفاعل والتشابك الاقتصادي بين القطاعين .

رابعا : استخدام التكنولوجيا المتفقة مع طبيعة الموارد المتاحة وبما يحقق المزيد من فرص العمالة :

لقد تبين لنا ان استراتيجية الاحلال محل الواردات كما طبقت في مصر أنها لم تساهم بقدر كبير في التقليل من البطالة . بالاضافة الى ما تقدم فان جهدا لم يبذل لكي تتواءم هذه الاساليب التكنولوجية مع الواقع المصري . كل هذه النتائج تتناقض بلا شك مع استراتيجية التصنيع لاشباع الحاجاتالاساسية للسكان . ان هذه الاستراتيجية ، بما تستهدفه من الاعتماد على الذات وتلبية الحاجات الاساسية ، تقتضي اتاحة فرص العمل للجميع اذ ان العمل حق في حد ذاته وحق ساسي لكل آدمي ، كما تقتضي ضرورة تطوير التكنولوجيا لتتفق مع الظروف الموضوعية للاقتصاد موضوع الدراسة .

خامسا : ضمان نمط عادل لتوزيع الدخل بما يكفل استمرار اتساع السوق وتحقيق ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية :

لاشك أن الدخل من حيث مستواه ومن حيث نمط توزيعه يعد احد المتغيرات الاساسية لتحديد الحاجات الاساسية . ولا شك ايضا انه كلما زادت درجة عدم العدالة في توزيع الدخل كلما ادى الى ذلك الى صعوبات في تحديد ما يعد من تبيل الحاجات الاساسية . لذا فانه يتعين الاتجاه

بالتنمية الصناعية بما يكفل تحقيق المزيد من العدالة في الدخل في جمهورية مصر العربية حتي يسهل تحديد المقصود بالحاجات الاساسية . كذلك فان نمط توزيع الدخل لا بد وأن يتم على النحو الذي يكفل استمرار اتساع السوق على السلع الصناعية المنتجة دون الاخلال بمقتضيات العمل على زيادة الادخار بما يكفل المزيد من التراكم الراسمالي .

الحواشي

١ ــ د. عمر محيي الدين ، **تقييم التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية** ، مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ــ بغداد ، ١٢ ــ ١٩ ديسمبر ١٩٧٦ .

٢ ــ انظر في ذلك :

أ) د. عمر محي الدين . **المرجع السابق** .

ب) د. محمود دويدار ، **نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربي** ، دراسة مقارنة لمركز التنمية الصناعية للدول العربية ، يونيو ١٩٧٦ .

— R. Mabro & S. Radwan, **Industrialization of Egypt 1939 - 1973, Policy and Performance,** Clarendon Press, Oxford, 1976.

— G. K. Helleiner; **International Trade and Economic Development,** Penguin Modern Economics Texts, ed., B. J. McCormick.

— Bruton, H. J. (1970) "The Import — Substitution Strategy of Economic Development: A. Survey", **Pakistan Development Review,** Vol. 10, No. 2, pp. 123-66.

— Hirschman, A. O. (1968), The Political Economy of Import Substituting Industrialization in Latin America, **Q. J. E.,** Vol. 82, No. 1, pp. 1-32.

٣ ــ يطلق على هذه الاستراتيجية احيانا اسم استراتيجية التوجــه الداخلي والاعتماد على الذات ، ولقد بدات تحتل مكانها في الفكر الاقتصادي في العشر سنوات الاخيرة فقط ، ولقد أوصى بالاخذ بها العديد من المؤتمرات وخاصة تلك المتصلة بمناقشة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٤ ــ Herschman, A. O. "Strategy for Economic Development".

Bruno M. (1967), The Optimal Selection of Export — Promotional Import — Substitution Projects, **In Planning the External Sector: Technique, Problems, Policies,** U.N. pp. 88-135.

— Schyollowsky, D. M. (1967), From import — substitution to export — promotion for semi-grown up industries, a policy proposal, **Journal of Development Studies,** Vol. 3, No. 4, pp. 405-13.

— Chenery, H. B. (1960), "Patterns of Industrial Growth", **AFR,** Vol. 50, No. 4, p.p. 624-54.

— Chenery, H. B. & Taylor, L. (1968), Development Patterns Among Countries and Over Time, **Review of Economic and Statistics,** Vol. 50, No. 4, pp. 391-416.

٦ ــ لمزيد من التفاصيل حول شرح هذه الاستراتيجية انظر :

ا ــ مركز التنمية الصناعية بالدول العربية ، « **وثائق مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية** » ــ بغداد . ١٢ ــ ١٩ ديسمبر ١٩٧٦ ــ دراسة اساسية .

ب ــ د. محمد دويدار ، **المرجع السابق** .

جـ ــ د. اسماعيل صبري عبد الله : **نحو نظام عالمي جديد ، دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

٧ ــ د. عمر محي الدين ، **المرجع السابق** .

R. Mabro & S. Radwan, **Op. Cit.**

٨ ــ R. Mabro & S. Radwan, **Op. Cit.,** p. 207.

٩ ــ انظر عمر محي الدين ، **المرجع السابق** .

١٠ ــ P. O'BRIEN, "On Commodity Concentration of Export in Developing Countries", **Economica Internazionale.** Vol. 23, 1972,

R. Mabro & S. Radwan, **Op. Cit.** p. 217.

١١ ــ أن غياب الاستراتيجية يعد في حد ذاته استراتيجية ، فمن باب أولى أن نعتبر التصنيع من اجل اشباع الحاجات الاساسية استراتيجية ما .

أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية

د. سليمان عطية *

مقدمة :

سوف يتناول الباحث في هذه المقالة موضوع تقييم مشروعات وبرامج خطط التنمية من النواحي التالية : معنى مفهوم التقييم واهداف التقييم واهميته للتخطيط وللعملية التنموية ،ثم الاجراءات والخطوات اللازمة للقيام بعملية تقييم المشروع التنموي . ولكن قبل شرح وتحليل موضوع التقييم من النواحي السابقة يرى الباحث انه يجب التحدث اولا عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ومراحله باعتباره مدخلا للتقييم او بعبارة اخرى باعتبار التقييم مرحلة من مراحل التخطيط الشامل .

التخطيط الاقتصادي والاجتماعي :

لقد اورد الاقتصاديون والباحثون عدة تعاريف للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

— التخطيط يتضمن وضع خطة لاستخدام الموارد المتاحة افضل استخدام ممكن بغية تحقيق اهداف معينة ، وعلى هذا فان التخطيط الاقتصادي يعد في الواقع نوعا من الحساب الاقتصادي ، لانه يفاضل بين الاستخدامات البديلة للموارد ويوازن بينها ثم يتخير تلك الاستخدامات التي تؤدي اطيب النتائج (١) .

— التخطيط : الاداة او الوسيلة التي يتم بموجبها نقل المجتمع من وضع الى آخر ، اي انه الطريقة التي تنظم عملية نقل المجتمع من حال الى حال ، فالتخطيط بهذا المعنى شامل لجميع نشاطات المجتمع الاقتصادية منها والاجتماعية ، السياسية منها والادارية ، المدنية منها والعسكرية ، فهو اذن الاداة الادارية للتغير الاقتصادي والاجتماعي الشامل (٢) .

— التخطيط : هو عملية منظمة ، تقوم على الاسلوب العلمي في الدراسة والبحث عن طريق التفاعل الحقيقي بمشكلات المجتمع والقياس الواقعي

* استاذ المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الاردنية .

لاحتياجاته والحصر الدقيق لموارده وامكاناته ، والعمل على اعداد اطار عام لخطة واقعية قابلة للتنفيذ ، لمقابلة احتياجات المجتمع ، حسب أولويتها في ضوء الامكانات المتاحة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (٣) .

ـ ونعني بالتخطيط العمل على استغلال جميع المصادر الماديةوالبشرية المتاحة افضل استغلال ، كل ذلك على ضوء التنبؤ العلمي لاتجاهات التطور الاقتصادي وكذلك مراعاة قوانين التطور الاجتماعي (٤) .

ان التعاريف السابقة تناولت بوضوح معنى التخطيط واهميته للمجتمع ولكن يفضل الباحث التعريف التالي للتخطيط :

ـ التخطيط هو العملية التي تتضمن تحديد وقياس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يرغب أي مجتمع تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة ثم تصميم خطة تنمية تتضمن المشاريع والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف الى تحقيق هذه التغيرات المنشودة مع ملاحظة انه عند تنفيذ برامج خطة التنمية يجب الحصول على اكبر قدر ممكن من المنفعة باقل نفقة ممكنة .

من هذا التعريف نرى أن التخطيط يهدف الى :

أ) تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اي رفع مستوى المعيشة للمواطنين .

ب) ضمان استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة وحسن استغلالها وبعبارة اخرى استخدام تلك الموارد بكفاءة عالية بحيث تزيد المنفعة المحققة عن التكلفة .

مراحل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

يرى الباحث أن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي يتضمن المراحل التالية :

١ ـ مرحلة تحديد الاهداف العامة لخطة التنمية .
٢ ـ مرحلة وضع مشاريع خطة التنمية .
٣ ـ مرحلة تنفيذ مشاريع خطة التنمية .
٤ ـ مرحلة متابعة تنفيذ مشاريع خطة التنمية .
٥ ـ مرحلة تقييم نتائج مشاريع خطة التنمية .

وهذه المراحل الخمس ترتبط بعضها ببعض ويعتمد كل منها على الاخر ونتائج كل مرحلة تنعكس وتؤثر على المرحلة التي تليها . وسنتناول بايجاز

المراحل الاربع الاولى لدورة التخطيط وبالتفصيل للمرحلة الخامسة وهي مرحلة تقييم نتائج مشاريع خطة التنمية .

١ ــ مرحلة تحديد الاهداف العامة لخطة التنمية :

هي المرحلة التي تترجم فيها اهداف الدولة الكبرى الى اهداف تفصيلية سواء اكانت اهدافا اقتصادية او اجتماعية ويتطلب وضع هذه الاهداف دراسة الحاجات والامكانات المادية والبشرية دراسة حقيقية وواقعية ، شاملة ومتكاملة ، مع ملاحظة جميع المؤثرات الداخلية والخارجية التي يمكن ان تؤثر على هذه الاهداف . ومن امثلة الاهداف العامة لخطة التنمية ما جاء في خطة التنمية الخمسية في الاردن (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠) بحيث وردت الاهداف العامة للخصة المذكورة كما يلي :

١ ــ تحقيق نمو سنوي في الانتاج المحلي الاجمالي (١٢٪) .
٢ ــ توزيع مكاسب التنمية بحيث تعم السكان في جميع مناطق المملكة .
٣ ــ زيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المالية المحلية .
٤ ــ تخفيض العجز في الميزان التجاري (٥) .

ومن متطلبات هذه المرحلة ايضا تحديد الفرضيات المختلفة (التمويلية ، القانونية الاستثمارية .. الخ) التي يجب توافرها حتى يمكن تحقيق هذه الاهداف وكذلك يجب أن تحدد الاستثمارات المخصصة لكل قطاع من القطاعات المختلفة (الزراعية ، الصناعية ، الاسكان .. الخ) لكل سنة من سنوات الخطة ومصدر تمويل كل قطاع .

٢ ــ مرحلة وضع مشاريع خطة التنمية :

وهي المرحلة التي تتضمن اختيار المشروعات المختلفة التي تغطي جميع القطاعات المختلفة في الدولة ، بحيث تحقق بمجموعها الاهداف العامة للخطة التي حددت في المرحلة الاولى وعند تصميم المشروع التنموي يجب ملاحظة ما يلي :

أ) ان تكون اهداف المشروع واضحة وقابلة للقياس كلما امكن ذلك .

ب) تقدير تكلفة كل مشروع وبيان المبالغ المخصصة لهذا المشروع خلال كل سنة من سنوات الخطة اذا كان تنفيذ هذا المشروع يستلزم اكثر من سنة . مراعاة الدقة في تقدير التكاليف الخاصة بالمشروع دون اسراف أو مبالغة في الانفاق أو خفض بلا مبرر له .

جـ) بيان طرق تمويل المشروع وكذلك بيان مراحل تنفيذه ويجب مراعاة

العمل على تبسيط الاجراءات في مراحل العمل في المشاريع حتى لا تقوم معوقات أو مشكلات تعرقل سير العمل في المشاريع .

ويقوم اعداد المشاريع التنموية على اعتبارات متعددة نذكر منها : الواقعية أو القدرة ، المرونة ، الشمول ، الاولويات ، التوازن . ولتوضيح هذه الاعتبارات الخمسة نشرح كل منها على حدة كما يلي :

الواقعية او القدرة :

الواقعية في التخطيط تعني اعداد خطة التنمية بحيث تكون في حدود الامكانات والموارد المالية والبشرية المتاحة . فعند تصميم مشاريع خطة التنمية يجب الاخذ بعين الاعتبار انه يمكن تنفيذها من الناحيتين المالية والفنية وقد عبر أحد الاساتذة عن ذلك كما يلي :

— « ان كل مشروع في خطة التنمية يجب ان لا يكون مناسبا فقط من الناحية الفنية والاقتصادية ، وانما يجب أن يكون في حدود امكانية الدولة للتنفيذ ، وعند اختيار المشروع يجب مراعاة توافر الموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع وكذلك يجب دراسة امكانية استخدام هذه الموارد في مشاريع بديلة قد تعطي نتائج افضل » (٦) .

ومن الجدير بالذكر انه يجب أن نفرق عند اعداد الخطة بين الاهداف والآمال . فخطة التنمية يجب أن تتضمن مشاريع ذات اهداف محددة يمكن تحقيقها ، لا آمالا يصعب الوصول اليها .

المرونة :

مرونة الخطة تجعل عملية تنفيذ مشاريعها ميسرة لحل المشكلات التي لا يمكن التنبؤ بها مقدما . ذلك انه مهما كانت الدراسات والبحوث التي صاحبت اعداد المشروعات التنموية فانه لا يمكن أن تعرف بدقة جميع الاحتمالات والمفاجآت وكذلك لا يمكن اخضاع جميع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للقياس الدقيق والتحكم الاكيد . لهذا يجب أن تكون الخطة مرنة ، اي انه يجب أن تشتمل على حلول بديلة لما قد يطرأ من مشكلات كانت غير ظاهرة عند اعداد الخطة .

الشمول :

ونعني بشمول التخطيط هو الشمول الوظيفي والشمول الجغرافي ، فالشمول الوظيفي يعني ان تكون الخطة شاملة لجميع القطاعات في الدولة سواء أكانت في المجال الزراعي أو الصناعي او التربوي ، اما الشمول

الجغرافي فيعني أن تعم مشاريع الخطة جميع المناطق الجغرافية في البلاد ، اي يجب ان تنال كل منطقة نصيبها العادل من المشاريع التنموية وذلك للعمل على تطويرها ورفع مستوى معيشة القاطنين بها .

الاولويات :

عند اعداد الخطة يجب مراعاة الافضلية والاسبقية للمشروعـــات والبرامج الضرورية لمقابلة الحاجات الملحة في المجتمع ، ومن الضروري قيام هذا التفضيل بناء على دراسة حقيقية علمية ، ونتيجة لهذه الدراسة يتمكن جهاز التخطيط من تصميم المشروعات اللازمة والملحة .

التوازن :

ونعني بالتوازن هو الموازنة بين الموارد المتاحة والحاجات الملحة ، اي يجب أن تشتمل خطة التنمية على مشاريع تفي بالحاجات الضرورية للمجتمع ولكن مع مراعاة الامكانيات المادية والبشرية المتاحة .

يقوم التخطيط على قواعد هامة ، وعلى عمليات اساسية هي : ـــ

أ) تحديد الاهداف .

ب) تقدير الامكانات .

جـ) اختيار المشروعات التي تحقق هذه الاهداف في حدود الامكانات المتاحة ، سواء اكانت طبيعية ام مالية ام فنية ، ام كانت قوى بشرية (٧) .

٣ ـــ مرحلة تنفيذ مشاريع خطة التنمية .

ويقوم بهذه المرحلة اجهزة ومؤسسات مستقلة وهي تختلف عن الجهاز او الهيئة التي قامت بعملية التخطيط وذلك عملا بمبدأ توزيع الصلاحيات والمسؤوليات لضمان الرقابة على التنفيذ ، ان مرحلة التنفيذ تعتبر من المراحل الهامة لنجاح الخطة ، فاذا لم تنفذ خطة التنمية كما وضعت وحســـب الاجراءات المنصوص عليها في الخطة او حسب نظم الدولة المالية والادارية ، فانه لا يمكن تحقيق الاهداف العامة والخاصة للخطة ، هذا وان عملية تنفيذ الخطة تحتاج الى تطبيق جميع عناصر الادارة العلمية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وتنسيق في مختلف المؤسسات والوزارات التي تقوم بتنفيذ مشاريع خطة التنمية .

٤ ـــ مرحلة متابعة تنفيذ مشاريع خطة التنمية :

عملية المتابعة ترمي للتأكد من ان خطة التنمية تسير سيرا سليما في الطريق المحدد لها وأن جميع نشاطات المشاريع المختلفة موجهة لتحقيق

اهداف الخطة . وتتم عملية متابعة تنفيذ المشروع التنموي عن طريق مراجعة سجلات المشروع ومقابلة القائمين على ادارته وتنفيذه وذلك لجمع معلومات واحصاءات لاكتشاف ما حققه المشروع من اهداف ثم دراسة الاسباب التي ادت الى عدم تحقيق هذه الاهداف والمشكلات التي تدخلت في تقرير ما تم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه بعد .

وفي خلال مرحلة المتابعة يجب القيام باعداد سجل منظم لكل خطوة من الخطوات المنفذة لكي يتسنى المقارنة الصحيحة بين الخطة الموضوعة وما يتم تنفيذه منها ، وتجدر الاشارة هنا ان المقارنة يجب ان تكون من حيث الكم والكيف وذلك لاكتشاف الانحرافات وتفادي الوقوع فيها او في اخطاء جسيمة .

وعملية المتابعة ليست قاصرة على متابعة الحالة التمويلية للمشروع التنموي (اي مقارنة بين الانفاق المقدر للمشروع مع الانفاق الفعلي) وانما يتضمن ايضا المتابعة الادارية اي متابعة كفاءة ادارة المشروع للتعرف فيما اذا كانت الاسس العلمية للادارة قد طبقت . وكذلك لاكتشاف مواطن الضعف التي تعترض تنفيذ المشروع والعمل على تلافيها . والمتابعة اصبحت عملية ايجابية بدلا من كونها سلبية . اذن لم تعد عملية المتابعة قاصرة على اللوم والمؤاخذة على الاخطاء بل اصبحت تهدف الى الاصلاح وخلق التعاون بين المنفذين والقائمين على المتابعة من اجل خدمة التنمية واهدافها وقد اوضح ذلك محمد جمال برعي كما يلي :

« ولم تعد المتابعة تعني المفهوم القديم ، وهو تصيد الاخطاء والمؤاخذة عليها ، بل اصبحت تنحصر في التوجيه والتعاون وحسن الافادة من الخبرات النافعة وتبادلها لرفع مستوى الانتاج ومستوى الخدمة وابراز كفاية القائمين عليه ، حتى تتحقق الاهداف كلها على خير وجه ممكن » (٨) .

ويجدر الاشارة هنا الى انه من الاساليب الادارية الحديثة اسلوب « الادارة بالاهداف » . معنى ذلك ان يشترك المدير مع مساعديه في تعريف وتفسير اهداف المشروع ، وان تطبيق مثل هذا الاسلوب في ادارة المشاريع التنموية يؤدي الى تقليل الحاجة الى عملية المتابعة والرقابة على التنفيذ وذلك لان المدير وموظفي المشروع يحرصون على تنفيذ الاهداف التي شاركوا في بيانها وتعريفها ، فهم ارتبطوا بهذه الاهداف ومن ثم سيعملون على تنفيذها باقصى جهد ممكن . وقد عبر بيتر دركر عن ذلك كما يلي :

« يجب أن يكون هناك تفاهم تام . بين جميع الاداريين في اية وحدة ادارية في المشروع ، ويمكن التوصل الى هذا التفاهم اذا شارك كل مدير في المشروع ومهما كان مستواه الاداري في تعريف اهداف المشروع التي يعمل على

تحقيقها ، وعليه اذا ساهم المدراء في المستويات الادارية الدنيا في تعريف وتفسير اهداف المشروع فان المدير العام للمشروع يمكن ان يتوقع التعاون التام من هؤلاء المديرين وكذلك يستطيع ان يطلب منهم تحقيق اهداف محددة » (٩) .

ه ــ مرحلة تقييم نتائج مشاريع خطة التنمية :

مرحلة التقييم هي المرحلة الاخيرة في التخطيط وتتم بعد تنفيذ مشروعات الخطة ، والهدف من هذه المرحلة هو تقدير النتائج التي حققتها الخطة ثم معرفة اثرها على التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة . وسوف نتناول موضوع التقييم بالتفصيل على النحو التالي : ــ

معنى مفهوم التقييــم :

نعني بالتقييم التعرف على النتائج المحققة للمشروع التنموي ثم مقارنة تلك النتائج مع الاهداف المرسومة والمحددة مسبقا في الخطة وذلك لمعرفة مدى ما حققه المشروع من اهداف اقتصادية واجتماعية . وفي كلمات اخرى يمكن القول بان عملية التقييم هي عملية اجراء بحث علمي عن المشروع التنموي لمعرفة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن هــــذا المشروع . وسوف نورد فيما يلي كيف يفسر بعض الكتاب الامريكيين مفهوم التقييم :

ــ يمكن تقييم المشاريع والبرامج الاجتماعية من ناحيتين : فعالية المشروع وكفاءة ادارته ، ويقصد بتقييم فعالية المشروع التأكد فيما اذا كان المشروع هذه الاهداف : اما تقييم كفاءة ادارة المشروع فتعني التأكد فيما اذا كان المشروع قد حقق اهدافه بطريقة اقتصادية ، اي هل حقق المشروع اهدافه بدون الاسراف في الموارد المادية والبشرية المتاحة (١٠) ؟

ــ ان عملية التقييم تتضمن ما يلي : (١) تقدير مدى فعالية المشروع في تحقيق اهدافه ، (٢) الاعتماد على مبادىء البحث العلمي للتمييز بين تأثيرات المشروع الاقتصادية والاجتماعية والتأثيرات الاخرى التي تحدث نتيجة عوامل خارجية ، (٣) تحسين اعمال المشروع من خلال تحسين اجراءات تنفيذه ، وعملية التقييم تربط بين نتائج المشروع وبين التخطيط ، وعلى هذا فانه يمكن استخدام نتائج المشروع في التخطيط للمستقبل (١١) .

ــ ان تصميم المشروع وتقييمه يعتبران عمليتان مترابطتان فتصميم المشروع يتضمن تحديد اهداف المشروع ، والوسائل الخاصة بقياس تقدمه والفرضيات التي يجب توافرها حتى يمكن للمشروع ان يحقق اهدافه .

اما تقييم المشروع فيتضمن اعادة فحص عناصر تصميم المشروع كما انه يتضمن محاولة لتقدير نتائج المشروع (١٢) .

من دراسة التعاريف السابقة وغيرها نجد أن عملية التقييم تهدف الى تحقيق ما يلي :

أ) معرفة حالة المشروع : اي تحديد القيمة الفعلية للتغـــيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن تنفيذ المشروع ، ويتم ذلك عن طريق المقارنة بين نتائج المشروع المحققة مع النتائج المرجوة والمحددة في الخطة ، واذا وجد المقيم أن المشروع قد حقق اهدافه المرجوة فنقول عن نتيجة التقييم ان حالة المشروع مفضلة ، واذا لم يحقق المشروع اهدافه فنقول أن حالة المشروع غير مفضلة .

ب) التوصل الى معرفة اسباب عدم تحقيق المشروع لاهدافه : اذا تبين للمقيم ان المشروع لم يحقق اهدافه المحددة في الخطة ، فعليه ان يبحث عن الاسباب التي ادت الى ذلك ، ومن الملاحظ ان هذه الاسباب قد تكون ادارية أو قانونية أو فنية أو تمويلية .

جـ) التعرف على تأثير حالة المشروع على التقدم الاقتصادي والاجتماعي: اي معرفة اثر نتائج المشروع على مدى تحقيق الاهداف العامة للتنمية واذا لم يحقق المشروع لاهدافه فيجب التعرف على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لذلك .

د) العمل على تحسين حالة المشروع غير المرضية : من مستلزمات عملية التقييم كتابة تقرير عن نتائج هذه العملية ويتضمن هذا التقـــرير اقتراحات وتوصيات لازالة الاسباب التي ادت الى عدم تحقيق المشروع لاهدافه ثم الاستفادة من هذه المقترحات والتوصيات عند وضع الخطـــة المقبلة .

لتحقيق الاهداف السابقة لعملية التقييم لا بد من القيام باجراءات معينة وسوف نشرح هذه الاجراءات على النحو التالي :

اجراءات وخطوات تقيم المشروع التنموي ؟

تقوم عملية التقييم على اساس البحث العلمي لتحديد وقياس النتائج الفعلية للمشروع وتتضمن هذه العملية الخطوات الرئيسية التالية :

الخطوة الاولى : معلومات وافية عن نواحي متعددة في المشروع :

على المقيم ان يتفهم ماهية وطبيعة المشروع الذي يرغب في قياس

نتائجه وذلك بالتعرف على النواحي التالية :

ا) نوع النشاط الذي يمارسه المشروع ، اي هل هو مشروع صناعي او زراعي او تربوي ؟

ب) تاريخ بدء المشروع ومتى يتوقع تحقيق اهدافه .

جـ) ادارة المشروع واجراءات التنفيذ ونوعية الايدي العاملة اللازمة لتنفيذ المشروع .

د) النظم المالية والمحاسبية المتبعة في المشروع .

هـ) طرق تمويل المشروع سواء كانت من الموازنة العامة او من مصادر تمويلية اخرى .

و) الفرضيات التي يجب توافرها حتى يمكن للمشروع ان يحقق اهدافه وقد تكون هذه الفرضيات متعلقة بالتمويل او الايدي العاملة الفنية وغيرها .

وكذلك تتطلب هذه المرحلة من عملية التقييم دراسة المؤثرات الخارجية المحيطة بالمشروع حتى يمكن معرفة تأثيرها على نجاح المشروع ومدى امكانية تحقيق اهدافه . فنحن نعلم ان المشروع التنموي لا يعمل في فراغ وانما يتأثر بظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية التي يعمل في نطاقها ، فالمشروع اذن يتأثر بالمجتمع ويؤثر عليه ، وعلى هذا الاساس فانه يمكن اعتبار المشروع التنموي كنظام او نسق مفتوح يخضع للمؤثرات الخارجية وعوامل البيئة ، وهذا النسق له ثلاث عناصر رئيسية هي : مدخلات (مواد ، عمل ، اموال ، معلومات) ، ومخرجات او منتجات (سلع وخدمات) ، وعمليات التحويل .

ان العوامل الخارجية والبيئة (مؤثرات اقتصادية ، عادات وتقاليد المجتمع ، قيم المجتمع المتعارف عليها) لها تأثير على مدى تحقيق المشروع لاهدافه ونتائجه وتقييم نتائج المشروع يؤدي الى معرفة الانحرافات بين النتائج المرجوة والنتائج المحققة واسباب هذه الانحرافات ثم امداد ادارة المشروع بالمعلومات المرتدة (التغذية الاسترجاعية) التي تؤدي الى تجنب هذه الاسباب المعوقة في المستقبل . وقد ايد الكثيرون من الكتاب والباحثين النظرية القائلة بان التنظيم او المشروع يعتبر نظاما او نسقا مفتوحا وليس نظاما مغلقا وسوف نورد اقوال بعض هؤلاء الكتاب فمثلا : قال جميس ثومبسون :

ــ سوف نعتبر التنظيم المعقد نظاما مفتوحا يخضع لعوامل خارجية غير واضحة وغير محددة ، ومع ذلك فانه يمكن اخضاع هذا التنظيم للتفسير العقلي

اي يجب محاولة تحديد العوامل الخارجية المحيطة بهذا التنظيم (١٣) .

أما جورج رايس ودبن ديشوبرل فقد قالا :

ـــ ان التنظيم يعتبر مفتاحا كما يلي :

من التأثيرات الرئيسية للعلوم الاجتماعية على نظرية الادارة الحديثة هو اعتبار المشروع التجاري نظاما مفتوحا وليس نظاما مغلقا ، وهذا يعني ان نتائج المشروع لا يمكن معرفتها اذا ما حددت اهداف المشروع وسياسته وواجباته وذلك لان هذه النتائج تتأثر بعوامل خارجية كعادات المجتمع وتقاليده وتفضيلات المستفيدين من هذا المشروع واعمال المنافسين (١٤).

ـــ وقد ذكر دانيال كيتزو روبرث كان ما يلي :

ان اي تنظيم يعتبر نظاما مفتوحا له خصائصه الرئيسية بالاضافة الى الخصائص الاخرى التي تتمتع بها جميع الانظمة المفتوحة ، وهذه الانظمة تتضمن الحصول على الطاقة اللازمة لها من البيئة ثم تحويل هذه الطاقة الى منتج معين يرد الى البيئة التي اخذت منها تلك الطاقة (١٥) .

الخطوة الثانية تحديد اهداف المشروع تحديدا دقيقا حتى يمكن قياسها :

حتى يمكن تقييم نتائج المشروع وابداء راي في مدى نجاحه او فشله يجب معرفة أهداف المشروع ثم تحديدها تحديدا دقيقا ، فاذا جاءت هذه الاهداف في خطة التنمية عامة ، فعلى المقيم محاولة تخصيصها بشكل واضح يمكن قياسها كميا ، وقد عبر عن ذلك جاهودا وبارنتز بما يلي :

ـــ ان المقيم يحتاج الى تعريف الاهداف تحديدا دقيقا كلما امكن ذلك ، فمثلا اذا كان الهدف من مشروع تعليمي هو كالاتي : يهدف هذا المشروع الى ازالة الامية ، فانه لخدمة اغراض التقييم يعتبر هذا الهدف غامضا ، وتوضيح مثل هذا الهدف يتطلب الاجابة على الاسئلة التالية : هل يهدف الى تعليمهم قراءة الكتب المكتوبة باللغة القديمة المعقدة ، أو هل يهدف هذا المشروع الى تعليم كل الناس في الامة أو تعليم الصغار فقط (١٦) ؟ .

وتجدر الاشارة هنا الى أن بعض المشروعات يمكن تحديد اهدافهاتحديدا كميا وخاصة تلك المشروعات الصناعية التي تنتج سلعا ملموسة ، ولكن هناك كثيرا من المشروعات كالمشاريع التربوية والتدريبية التي يصعب تحديد أهدافها كميا لان العملية التدريبية كعملية انسانية ذات عوامل كثيرة متداخلة ومتغيرة ويصعب قياسها . وكقاعدة عامة فان الوسيلة التي يمكن تطبيقها في تحديد وقياس اهداف المشروع المراد تقييم نتائجه قد حددت في الفقرة التالية : ـــ

ـ ان قياس هدف اي مشروع يتضمن تحديد ما يلي : من ، واين ، ومتى ، والى اي حد . **من** : تعني معرفة من هم المستفيدون من المشروع **اين** : تتعلق بالمنطقة الجغرافية التي سوف يخدمها المشروع . **متى** : تبين الفترة الزمنية الذي يمكن للمشروع في خلالها تحقيق اهدافه . **والى اي حد** : تتعلق بالتعرف او قياس مقدار النتائج المرجوة من المشروع (١٧) .

الخطوة الثالثة : اختيار المعايير والدلائل التي يمكن بواسطتها الحكم على نتائج المشروع :

ونعني بالمعايير او الدلائل تلك القواعد او المؤشرات التي تستخدم لبيان اذا كان المشروع قد حقق ما كان يجب ان يحققه . ان المعايير والدلائل التي يجب وضعها لتستخدم كأساس لتقييم المشروع التنموي تعتمد على مدى وضوح اهداف المشروع . ويمكن استخدام هذه المعايير لقياس فعاليــــة المشروع (Effectiveness) اذا ما استخدمت بطريقة يمكن بواسطتها مقارنة النتائج الفعلية للمشروع مع النتائج المتوقعة وكذلك يمكن استخدام هذه المعايير في قياس الكفاءة الاقتصادية في المشروع (Efficiency) اذا ما استخدمت بطريقة يمكن بواسطتها مقارنة التكلفة مع المنفعة المحققة ، فمثلا نفرض أن الهدف من مشروع تدريسي هو تخريج (١٠٠) طالب سنويا وكذلك نفرض ان التكلفة المعيارية لتخريج الطالب الواحد هي (١٠٠٠)دينار سنويا، فاذا تبين ان عدد الخريجين لسنة من سنوات المشروع (٩٥) طالبا وان تكلفة الخريج الواحد بلغت (١٧٠٠) دينار ، وكذلك اذا اتخذنا عدد الخريجين كدليل لقياس نجاح أو فشل المشروع فتكون نتيجة التقييم كما يلي : ـ

١ ـ (٩٥٪) نسبة فعالية المشروع (مقارنة بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية) .

٢ ـ ان المشروع غير اقتصادي لان التكلفة الفعلية اكبر بكثير من التكلفة المعيارية وعادة تحدد التكلفة المعيارية من قبل خبراء في شؤون التدريب .

وكذلك يمكن استخدام نسبة الحضور كدليل على نجاح أو فشل البرنامج التدريسي وذلك لان نسبة الحضور وازديادها ونقصها في اثناء سير العمل في التدريب دليل على زيادة الاهتمام بالتدريب من قبل الدارسين وشعورهم بنفعه والحاجة اليه .

الخطوة الرابعة : جمع بيانات واحصاءات عن نتائج المشروع الفعلية :

بعد ان تعرف المقيم على خصائص المشروع واهدافه والمعايير التي يستخدمها لقياس نتائجه ، عليه ان ينتقل الى الخطوة التالية وهي جمع بيانات

ودلائل عن نتائج المشروع الفعلية وعن تكلفة الحصول على هذه النتائج ، وان مقارنة النتـــائج الفعلية مع تكلفتها (Cost-Benefit Analysis) من الامور الهامة التي تقرر نجاح المشروع أو فشله . ويجب أن تتوفر في الدليل الصفات التالية حتى يكون مقنعا وموضوعيا : ــ

أ) الكفاية والشمول (Sufficiency) الكفاية والشمول تعني وجود الدليل الكافي والمناسب والمقنع (١٨) .

ب) ان يكون الدليل معتمدا عليه في الحكم على نتائج المشروع (Competence)

. كما انه يجب ان يكون هذا الدليل قد جمع بأفضل الطرق المتبعة في جمع البيانات والدلائل (١٩) .

جـ) الملائمة (Relevence) ، وتعني الملائمة الربط بين المعلومات وطريقة استعمال هذه المعلومات . وعلى هذا فان الحقائق والاراء التي يستند اليها بقبول أو رفض اي امر او نتيجة يجب ان يكون لها علاقة مباشرة ومعقولة مع هذا الامر أو تلك النتيجة (٢٠) .

ويمكن تلخيص مصادر الحصول على بيانات واثباتات عن نتائج المشروع الفعلية وتكلفته فيما يلي : ــ

١ ــ مصادر مستندية ، وتنقسم هذه المصادر الى نوعين : ــ مصادر مستندية داخلية ، مصادر مستندية خارجية .

أ) المصادر المستندي ةالداخلية ، وتشمل سجلات المشروع التي تتضمن بيانات مختلفة عن المشروع ونتائجه ، وبناء على ذلك فانه يجب على ادارة المشروع تصميم نظام أو نسق معلومات يمكن المقيم من الحصول على هذه المعلومات .

ب) المصادر المستندية الخارجية ، وتشمل الاحصاءات والبيانـــات المختلفة عن النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والتي تجمعُها مؤسسات الدولة العامة كدائرة الاحصاءات العامة والبنك المركزي وغيرها مـــن المؤسسات الحكومية المختلفة .

٢ ــ المقابلات الشخصية وتكون هذه المقابلات مع القائمين على ادارة المشروع وكذلك مع المشتركين او المستفيديْن منه .

٣ ــ الاستبيانات ، في بعض المشروعات ، كالمشاريع التعليمية او التدريبية فانه يمكن الحصول على بيانات عن نتائج المشروع بواسطة توزيع استبيان على المشتركين في المشروع ويتضمن هذا الاستبيان اسئلة يمكن من

الاجابة عليها ،التعرف على الفوائد العائدة على المشتركين في المشروع .

٤ ــ المشاهدة أو الملاحظة ، وهذه الوسيلة هامة وخاصة في المشروعات الصناعية الانتاجية ، ذلك ان مشاهدة الانتاج الصناعي على الطبيعة يعتبر من احسن الوسائل للتعرف على نتائج المشروع سواء من حيث الكمية أو النوعية .

الخطوة الخامسة : ــ تحليل البيانات والاحصاءات عن نتائج المشروع :

تشتمل هذه الخطوة على تحليل البيانات والاحصاءات التي جمعت نتيجة تطبيق الخطوة الرابعة السابقة للتعرف على حالة المشروع . ونعني بتحليل البيانات ، وترتيب تلك البيانات بشكل يمكن تحليلها رياضيا أو احصائيا بقصد التوصل الى نتائج المشروع . وتعتبر هذه الخطوة من اهم خطوات التقييم ، اذ ان نتائج عملية التحليل تمكن المقيم من الحكم على نجاح المشروع او فشله لذلك يجب أن تراعى الدقة التامة في عملية التحليل ، وقد يستعين المقيم بخبراء ومتخصصين في الاحصاء او الرياضيات لاجراء عملية التحليل وعند اجراء عملية تحليل البيانات عن نتائج المشروع يجب التوصل الى اجابة على الاسئلة التالية :

١ ــ ما هي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن تنفيذ المشروع ؟

٢ ــ ما مقدار ونوعية هذه التغيرات ؟

وقد أورد الكاتب بارون مجموعة من الاسئلة التي يجب محاولة الاجابة عليها عند تحليل البيانات عن نتائج المشروع ، وهذه الاسئلة هي :

ــ ما مقدار المدخلات (المواد ، العمل ،المعلومات) التي استخدمت في انتاج المشروع ، وما مقدار منتجات او مخرجات هذا المشروع ؟

ــ ما نوع المدخلات والمخرجات ؟

ــ ما هو الهدف من استخدام المدخلات ومن الحصول على المنتجات أو المخرجات ؟

ــ من هو المستفيد من منتجات المشروع ؟
ــ متى استعملت مدخلات المشروع ومتى تمت الاستفادة من المخرجات ؟
ــ هل تعتبر منتجات المشروع جيدة ؟
ــ الى اي احد يمكن اعتبار منتجات المشروع مرضية للمستفيدين من

المشروع (٢١) ؟

واذا تبين للمقيم من خلال دراسته التحليل ان حالة المشروع غير مرضية (اي لم يحقق المشروع لاهدافه) فعليه أن يبحث عن الاسباب المختلفة التي ادت الى هذه الحالة وهذا يقودنا بالتالي الى الخطوة السادسة التالية في اجراءات التقييم .

الخطوة السادسة : التعرف على الاسباب المختلفة التي ادت الى الحالة غير المرضية للمشروع :

من الاهداف الرئيسية لتقييم المشروع هو التعرف على الاسباب التي حالت دون تحقيق المشروع لاهدافه ، ثم العمل على ازالة تلك الاسباب بقصد تحسين نتائج المشروع في المستقبل :

ان المقصود بالتقويم هنا ، هو العملية التي تعين على معرفة الظروف والاسباب التي ساعدت على تحقيق أو حالت دون ذلك بقصد تحسين العملية التدريبية لا مجرد الحكم عليها بالنجاح او الفشل (٢٢) .

ان معرفة الاسباب التي ادت الى حالة المشروع غير المرضية يتطلب النظر في أمرين هما : ـــ تقييم الكفاءة الادارية للمشروع ، ومقارنة تكلفة المشروع مع نتائجه ومنافعه .

أ) **تقييم الكفاءة الادارية للمشروع :** ان تقييم الكفاءة الادارية يتطلب النظر فيما يلي :

١ ـــ حصر الوظائف الفنية والمالية والادارية ودراسة الادوار والواجبات التي يقوم بها كل موظف ومراعاة انه لا يوجد تكرار في العمل أو تداخل في الواجبات وتوزيع الاختصاصات حسب الحاجة والكفاءة .

٢ ـــ دراسة الهيكل التنظيمي للمشروع للتعرف على خطوط السلطة والمسؤولية .

٣ ـــ الالمام بالاجراءات الادارية لمعرفة فيما اذا كانت هذه الاجراءات ملائمة ومنفذه كما هي مرسومة ومحددة في نظام المشروع وكما هو منصوص عليها في القانون .

٤ ـــ التعرف على مجال الاتصالات وانسياب المعلومات في داخل المشروع للتاكد من وصو لالمعلومات والتعليمات الادارية الى الجهــات المعنية .

٥ ــ الالمام بالمعايير الرقابية وقياس الاداء في المشروع ثم التعرف على الانتاجية .

٦ ــ التعرف على المستويات العلمية والخبرة العلمية للعاملين في المشروع للتأكد من مدى حسن استغلال الموارد البشرية المتاحة والتأكد من أن الخبرات اللازمة متوافرة .

وعند تقييم الكفاءة الادارية للمشروع ، يجب مراعاة الاسس العلمية للادارة السليمة ، ويمكن تلخيص هذه الاسس ، فيما يلي :

١ ــ وضوح السلطة والمسؤولية وكذلك وضوح القواعد والتعليمات والسياسات الادارية .

٢ ــ تطبيق مبدأ التنسيق والمشاركة في ادارة المشروع ، فعلى مدير المشروع ان يتبادل مع موظفيه الاراء في كل ما يجب عمله في تنفيذ أعمال المشروع .

٣ ــ تطبيق الطريقة العلمية في اتخاذ القرارات وفي معالجة المشاكل الادارية والمالية وتتلخص هذه الطريقة في الخطوات التالية :

ــ تحديد المشكلة ، تحليل المشكلة الى عناصرها وابعادها ، البحث عن حلول بديلة للمشكلة ، تقييم هذه الحلول البديلة ، اختيار البديل الافضل لحل المشكلة ، واختيار مدى ملاءمة البديل الذي تم اختياره لمعالجة المشكلة (٢٣) .

٤ ــ العمل على تفويض السلطة وتطبيق مبدأ اللامركزية في ادارة المشروع ، اي السماح للمستويات الادارية المختلفة في ممارسة عملية اتخاذ القرارات ومن المزايا الرئيسية اللامركزية في الادارة هو ان تصبح كل وحدة من وحدات المشروع مستقلة بذاتها وهذا بالتالي يشجع الافراد على الخلق والتجديد وتحسين العلاقات الانسانية بين القائمين على ادارة وتنفيذ المشروع .

٥ ــ العمل على تطبيق العلاقات الانسانية وذلك لمعالجة المشاكل الانسانية وتشجيع العاملين في المشروع على بذل قصارى جهدهم في عملية التنفيذ .

٦ ــ وجود نظام محاسبي سليم في المشروع يعطي الادارة معلومات وافية عن التكلفة والنتائج المحققة وكذلك امداد الادارة بتقارير تفيد في اكتشاف الاخطاء قبل وقوعها وتحقيق الرقابة المالية والادارية .

٧ ــ اختيار العاملين في المشروع بحيث تتوافر فيهم الكفاءات الادارية

والفنية اللازمة .

٨ — وجود نظام انسياب سليم للمعلومات بحيث يستطيع الفرد في المشروع الحصول على المعلومات الكافية لمعالجة ما يعترضه من مشكلات وكذلك تطبيق نظام المبادلة في انسيا بالمعلومات وذلك لترسيخ دعائم التفاهم بين المدير وموظفيه وازالة ما ينشأ من خلاف ناتج عن نقص او عدم وضوح في المعلومات .

ب) **مقارنة تكلفة المشروع مع منافعه ونتائجه** : على المقيم اعتبار التكلفة احد المؤشرات الاساسية لنجاح المشروع او فشله ، ففي ظروف تنمية المجتمع وقلة الموارد المتاحة ، فانه يجب ان تنفذ المشروعات باقل تكلفة ممكنة ، وتكلفة المشروع هي تلك النفقات التي يتكبدها ذلك المشروع في تحقيق نتائجه سواء اكانت نفقات ثابتة أو متغيرة . وتتكون تلك النفقات من مواد وعمل ومصروفات متنوعة ، اما نتائج المشروع فهي تلك الانجازات الناتجة من تنفيذ المشروع لعملياته وقد تكون هذه الانجازات ملموسة كما في حالة المشروعات الصناعية ومشاريع الطرق ، او غير ملموسة كما هي في حالة برامج ومشروعات التعليم والتدريب .

ان معرفة تكلفة المشروع فقط لا تؤدي الى الحكم على نجاح هذا المشروع او فشله وانما يجب معرفة مقدار المنافع التي نتجت عن تلك التكلفة، ويجدر الاشارة هنا الى انه ما دامت التكلفة يمكن التعبير عنها بقيم نقدية (دينار مثلا) فانه كي يتم تطبيق نظرية مقارنة التكلفة مع المنافع يجب تحويل المنافع المحققة الى قيم نقدية ايضا ، ثم تستخرج نسبة المنافع الى التكلفة وبعد ذلك تقارن هذه النسبة مع نسبة مثالية لهذا النوع من المشروعات وبالتالي يمكن اعطاء راي حول نجاح المشروع او فشله .

ومن الصعوبات التي تعترض تطبيق نظرية مقارنة التكلفة مع المنفعة هو عدم وضوح اهداف كثير من المشاريع وكذلك صعوبة وضع قيم نقدية لمنافع كثير من المشروعات التي تتميز منافعها بانها غير ملموسة يصعب قياسها اذ كيف يمكن التعبير عن نتائج مشروع تعليمي او صحي بقيم نقدية .

« ان مشكلة تحديد وقياس نتائج المشروع تزداد صعوبة وخاصة في المشروعات التي تعطي انتاجا غير ملموسا او تعطي انتاجا لا يخضع للعوامل السوقية ، ومن امثلة ذلك مشروعات التعليم ومشروعات حماية الممتلكات والمحافظة على الامن ، ان هذه الصعوبة في تحديد نتائج المشروع سائدة في معظم مشاريع القطاع العام » (٢٤) .

ويمكن التغلب على صعوبة تحويل المنافع الى قيم نقدية في المشروعات الاجتماعية عن طريق استعمال مقاييس تقريبية لنتائج المشروعات (Proxy Measures) لتحل محل المقاييس الفعلية (Real Measures) . فمثلا يمكن استخدام عدد الخريجين وعلاماتهم كمقياس تقريبي لنتائج مشروع تدريبي .

الخطوة السابعة : كتابة تقرير عن نتائج عملية التقييم :

ان الخطوة النهائية لعملية التقييم هي كتابة تقرير عن نتائج التقييم مؤيدة بالحجج والاثباتات والبراهين التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، والتقرير المفيد يجب ان يتضمن الاركان الاساسية الآتية :

١ ــ الوضوح في العرض والدقة في التعبير .

٢ ــ التبويب والتحليل ووضع الاحصاءات الضرورية والمتعلقة بكل موضوع وكذلك استخدام الرسوم البيانية ان امكن .

٣ ــ التركيز في التقرير على التحسين والتوصيات البناءة وليس على الانتقاد والمطالبة بتطبيق العقوبات .

٤ ــ مراعاة الايجاز المقبول مع عدم اخفاء اية معلومات اساسية وضرورية لفهم المعنى المقصود من التقرير .

وقد اورد محمد جمال برعي التعريف الشامل التالي للتقرير :

« التقرير هو بحث تفصيلي لموضوع معين يشمل جميع مراحله منذ كان فكرة حتى صار نتائج مدونة مرتبة مؤيدة بالحجج والاسانيد ، ويمكن تعريفه بأنه عرض كتابي او تحليل للبيانات والظروف القائمة ، والانشطة والحقائق والدراسات ونتائج البحث ، وتسجيل الآراء والتوصيات والمقترحات المتعلقة بموضوع معين او بمشكلة من المشكلات ... وتتوقف قيمة التقرير على عوامل عدة من اهمها ان يكون هدفه هو البحث عن الحقيقة المجردة دون اي تأثر بالميول والعواطف ، وان تتوافر كل عناية واهتمام بجانب الاعتماد على الحقائق المشاهدة ، او الاتصالات المباشرة التي تنقل بصورة صادقة وصحيحة ومتكاملة مجريات الامور دون اي خلط بين ما يثبت على انه حقيقة ، وبين ما يثبت على انه راي خاص او استنتاج محض » (٢٥) .

وحتى يكون التقرير المكتوب عن نتائج عملية التقييم واضحا ومفيدا يجب أن يتضمن العناصر الرئيسية التالية :

١ ــ اهداف المشروع كما هو منصوص عليها في خطة التنمية .

٢ ــ راي المقيم في نتائج المشروع ويتضمن هذا الراي مدى ما حققه المشروع من اهداف ويجب ان يكون هذا الراي مدعوما بالحجج والاثباتات .

٣ ــ اذا دلت نتائج عملية التقييم على ان المشروع لم يحقق الاهداف المرجوة والمحددة فانه يجب حينئذ ان يتضمن التقرير الاسباب المختلفة (الادارية او المالية او التمويلية) التي ادت الى ذلك .

٤ ــ النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عدم تحقيق المشروع .

٥ ــ اقتراحات وتوصيات لازالة اسباب عدم تحقيق المشروع ثم العمل على تحسين ادارة المشروع ، ويمكن لادارة المشروع الاستفادة من هذه التوصيات لرفع مستوى كفائتها وتحقيق نتائج افضل في المستقبل وهذا يعني ان نتائج اجراء عملية التقييم تنعكس على مراحل اخرى في التخطيط كمرحلة تحديد الاهداف العامة وكذلك مرحلة وضع مشاريع خطة التنمية وذلك لان التوصيات والاقتراحات التي تظهر في تقارير التقييم تبين اهمية واثر كل مشروع على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يستطيع القائمون على التخطيط التركيز على المشاريع التي تحقق اكبر منفعة للبلاد .

الخلاصة والنتائج :

ان عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي هي عملية اساسية للدول النامية ، اذ يجب توظيف الموارد المالية والبشرية المتاحة في مشاريع تنموية تؤدي الى تقدم هذه المجتمعات وتطويرها بحيث تصبح في مصاف الدول المتطورة الصناعية ، ولكن عملية التخطيط لا تنتهي عند تصميم الخطة وتضميتها لمشروعات اقتصادية واجتماعية محددة الاهداف ، بل لا بد من تجاوز ذلك الى متابعة تنفيذ هذه الخطة وتقيم نتائج مشاريعها على مدى ما حققته هذه الخطة من الاهداف المرسومة ، اي معرفة فيما اذا كانت خطة التنمية قد اعطت اكلها وساهمت في رفع مستوى المعيشة للمجتمع .

ان عملية التقييم هي عملية اجراء بحث علمي بقصد التعرف على ما يلي : ــ

١ ــ فعالية المشروع اي هل حقق المشروع اهدافه المرسومة ؟

٢ ــ كفاءة المشروع الادارية في عملية التنفيذ . اي هل تطبق الادارة النظم الادارية والمالية للدولة ام لا ؟.

٣ ــ التأكد فيما اذا كانت الموارد البشرية والمالية المخصصة للمشروع قد وزعت توزيعا سليما على مختلف اوجه نشاط المشروع .

٤ ــ التأكد من أن الموارد المخصصة للمشروع قد استخدمت بشكل اقتصادي بحيث تحقق أكبر قدر من المنفعة .

ان اجراء تقييم أي مشروع اقتصادي أو اجتماعي تتضمن الخطوات التالية : ــ

١ ــ جمع معلومات وافية عن نواحي متعددة في المشروع ، كنوع النشاط الذي يمارسه المشروع ، مدته ، النظم المالية والادارية المتبعة في المشروع ، طويل تمويله والفرضيات التي يجب توافرها حتى يتمكن المشروع تحقيق اهدافه ، كل ذلك من اجل التعرف على المشروع المراد تقييمه .

٢ ــ تحديد اهداف المشروع تحديدا دقيقا أو كميا حتى يسهل قياسها .

٣ ــ اختيار المعايير والقواعد التي يمكن بواسطتها الحكم على نتائج المشروع .

٤ ــ جمع بيانات واحصاءات عن نتائج المشروع الفعلية .

٥ ــ تحليل البيانات والاحصاءات عن نتائج المشروع وذلك لامكانية الوصول الى حالة المشروع ، (مرضية أم غير مرضية) .

٦ ــ كتابة تقرير عن نتيجة عملية التقييم تبين خلاصة عملية التقييم ونتائجها والتوصيات والاقتراحات الضرورية لتحسن أعمال المشروع وبذلك تكون المعلومات الواردة في التقرير مادة هامة عند اعداد خطة التنمية في المستقبل وبناء على ذلك فان عمليتي التقييم والخطيط عمليتان مترابطتان ، اذ أن عملية التقييم تربط بين نتائج المشروع المحققة والتخطيط في المستقبل .

وفي كلمات مختصرة ، يمكن القول أن المتابعة والتقييم مرحلتان هامتان من مراحل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتهدفان الى التأكد من أن خطة التنمية تسير في الطريق المرسوم لها وفي حدود التوقعات المقدرة لانجاز مراحلها وتحقيق أهدافها . كما أنها يهدفان الى بذل المساعدة الضرورية لازالة أي صعوبات أو مشاكل أو معوقات تعترض سير الخطة و زيادة القوة الدافعة لها .

الحواشي

(١) حسين عمر ، **التخطيط الاقتصادي** (القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧) ص ٩٤ .

(٢) محمد العمادي ، **التنمية الاقتصادية والتخطيط** (دمشق : مطبعة دار الحياة ، ١٩٦٧) ص ٢١٣ .

(٣) محمد جمال برعي ، **التخطيط للتدريب في مجالات التنمية** (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨) ص ٢٦ .

(٤)
Yehefikel Dror. "The Planning Process : A Facet Design", **Planning, Programming, Budgeting Asystem Approach to Management,** Ed. Fremont J. Lyden & Ernest G. Iniller. (Chicago : Markham Publishing Company), p. 97.

(٥) المملكة الاردنية الهاشمية المجلس القومي للتخطيط ، **خطة التنمية الخمسية ، ١٩٧٦ — ١٩٨٠** (عمان : المجلس القومي للتخطيط تشرين ثاني ١٩٧٥) ص ٥٠ — ٥٧ .

(٦)
Everett E. Hagen. **Planning Economic Development** (Home word, Illinois: Richard D. Irwin, Inc. 1963), p. 326

(٧) محمد جمال برعي ، **التخطيط للتدريب في مجالات التنمية** ، ص ١١٧ .

(٨) **المرجع السابق** .

(٩)
Peter F. Drucker. "Management By Objective and Self-Control", **Reading In Management.** Ed. Max D. Richard, & William A. Niclander, (Chicago: South Western Publishing Co. 1958) pp. 278-279.

(١٠)
Abraham S. Levine "Evaluating Program Effectiveness and Efficiency", **Welfare in Review** (July 1973) p. 2

(١١)
Joseph S. Wholey, John W. Scanlon & others. **Federal Evaluation Policy: Analyzing the Effects of Public Programs.** (Washington, D.C.: The Urban Institute, 1971) p. 23.

(١٢)
United States Agency for International Development. Office of Development Program Review and Evaluation. **Project Evaluation Guidelines,** Third Edition (Washington, D. C. 1973) p. 1.

(١٣)
James D. Thompson. **Organization in Action** (New York : McGraw-Hill Book Company, 1967) p. 10.

(١٤)
George H. Rice, J. & Dean W. Bishoprick. **Conceptual Models of Organization,** p. 165

(١٥)
Daniel Katz & Robert L. Kahn. **The Social Psychology of Organization.** (New York : John Wiley and Sons, Inc., 1965) p. 28

(١٦)
M. Jahoda and E. Barnitz "The Nature of Evaluation", **International Social Science Bulletin,** Vol. V11, No. 3 (UNESCO 1955), p. 353

(١٧)
Vlado A. Getting, "Research in Evaluation in Public Health Practices" **Papers presented at the 92 and Annual Meeting of the American Public Health Association,** New York, 1964, p. 12

(١٨)
United States General Accounting Office, **Standards for Audit of Governmental Organizations, Programs, Activities and Functions** (Washington, D. C. Government Priting Office 1972), p. 35

Ibid., p. 36 (١٩)

Ibid., p. 36 (٢٠)

(٢١)
C. David Baron, "Obtaining Information for Government Program Evaluation," **The Federal Accountant** (June, 1973), p. 35

(٢٢) محمد جمال برعي ، **التخطيط للتدريب في مجالات التنمية** ، ص ٣٧٨ .

(٢٣)
George H. Rice, and Dean W. Bishoprick. **Conceptional Models** of Organization (New York : Meredith Corporation, 1971) p. 42.

(٢٤)
"The Cost & Accomplishment of Public Programs," **The Federal Accountant,** Vol. XXI, No. 4 (December, 1974), p. 82

(٢٥) محمد جمال برعي ، **التخطيط للتدريب في مجالات التنمية** ، ص ص ٤٦٩ — ٤٧٠ .

ندوة العدد

ندوة العدد

جريا على عادة « مجلة العلوم الاجتماعية » بتشجيع اللقاءات العلمية بين الاكاديميين العرب من فروع العلم المختلفة ، وبناء على اقتراح من الدكتور اسعد عبدالرحمن سكرتير تحرير المجلة ، تم الاتفاق على الاعداد لندوة يشترك فيها مجموعة من الاساتذة لمناقشة ظاهرة التحضر في الوطن العربي وما ينجم عنها من مشكلات متنوعة . وقد أوكلت مهمة تنظيم الندوة وادارة حوارها الى الدكتور عبد الاله أبو عياش من قسم الجغرافية بجامعة الكويت .

وقد قام الدكتور ابو عياش بالاتصال بالعديد من الاساتذة . واتفق على عقد لقاء الندوة في ١٥ ايار ــ مايو ١٩٧٧ . واشترك بالندوة أساتذة من اقسام الجغرافية ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس . والمشاركون بالندوة هم الدكتور محمد علي الفرا من قسم الجغرافية ، والدكتورحسن سعفان والدكتور اسحق القطب من قسم علم الاجتماع ، والدكتور عبد الله محمود سليمان من قسم علم النفس .

د. ابو عياش : اشكركم على تفضلكم بحضور هذه الندوة وارحب بالجميع في بداية هذا الحوار . انني أرى أنه من الافضل أن نحدد العناصر الرئيسية التي ستتبلور حولها مناقشات الندوة . وكما يبدو لي فاننا سنتطرق الى مفهوم التحضر وتعريفاته ، واتجاهات وخصائص التحضر في الوطن العربي ، وعوامل النمو الحضري ، والمشكلات المختلفة الناجمة عن التحضر ، ثم التوصيات التي يمكن ان تطرح في هذا المضمار . فلنبدأ اذن بما تعنيه كلمة تحضر .

د. سعفان : الواقع أننا نطلق كلمة تحضر على حياة خاصة بالمدن متمتعة بميزات معظمها قائمة على العلم . عندما يقارنون المدينة بالريف يقال بأن المدينة قائمة على العقل وما اوجده العقل ولا بد من المقارنة بين التصنيع والتحضر .

فالتحضر يمكن أن يقترن بالتصنيع ، ولكن في احيان اخرى ربما لا يقترن به . بينما هناك نمط حياة معينة هي التي تميز البيئة الحضرية . فربما كان هناك قرى كبيرة وفيها اعداد كبيرة من السكان ، الا انها لا تمتاز بنمط حياة الحضر .

د. القطب : ان تعريف التحضر مرتبط بالتعريفات المرتبطة بتصنيف المجتمعات. فهناك من يصنف المجتمعات على اساس ريفي وحضري وعلى اساس ديني ودنيوي ، وعلى اساس الشعبي والحضري ، وعلى اساس المجتمعات الاولية والثانوية ، اي ان هناك نمطين مميزين من الحياة على اساس نوع المؤسسات وطبيعة العلاقات بين الافراد ، ونوع المفاهيم والتقاليد السائدة بين الناس . ومع التطور الذي حدث في القرن العشرين وامتداد العمران الى اطراف المدينة ، اصبح من الصعب في بعض الاحيان التمييز بين الريفي والحضري ، لان العمران بدأ يشمل المناطق الريفية . فحجم السكان يمكن أن يعتبر مقياسا لحضرية المكان والتحضر من حيث اقامة السكان في المدن أو اقامة السكان في مجتمعات يمكن ان يطلق عليها بالمدن ، وتختلف الحجوم السكانية للمدن من دولة لاخرى حسب التصنيفات المتبعة في التعدادات الاحصائية . فهذا هو الشائع الان في تعريف التحضر .

د. ابو عياش : انني أود التعليق على ما يعنيه مفهوم التحضر . ان وجهة النظر الجغرافية المتمثلة باغلبية الاراء تعتبر التحضر عَملية توسع وتضخم احجام البيئات الحضرية نتيجة ثلاثة عوامل . اولا ، الهجرة الى المدينة سواء كانت هجرة خارجية او داخلية ، ومن الارياف او من مدن صغيرة

الى مدن كبيرة . وثانيا ، النمو الطبيعي لسكان المدينة وما ينجم عن ذلك من تزايد في سكانها ، وثالثا توسع حدود المدينة وما ينجم عن ذلك من ضم مناطق غير حضرية في الاساس ، الا انه مع توسع المدينة تستقطب هذه المناطق وتصبح جزءا من البيئة الحضرية .

د. **الفــرا** : ان مشكلة مفهوم التحضر لازمت لفترة طويلة مشكلة مفهوم المدينة والقرية . فهناك صعوبات في تعريف المدينة والقريـــة . هل التعريف ينصب على الناحية الفردية ، اي هل نقول ان هذا التجمع البشري يمكن ان نطلق عليه مدينة اذا وصل حجمه الى عددمعين ؟ وقد كثر الجدل في هذه الناحية بالذات ، ولم يصل الباحثون الى نتيجة . وتعود كثرة الجدل الى تغير خصائص البيئة الحضرية حيث اخذت تلتقي البيئات الحضرية مع بعضها البعض مكونة (Conurbations) واخذت هـــذه البيئـــات تلتقي بالناطق الريفية . فلم تعد الناحية العددية هي المقياس الســليم لتعريف المجتمع الحضري او المجتمع الريفي .

يبدو لي ان الوظيفة التي تقوم بها البيئة الحضرية هي مقياس افضل من استخدام العدد ، اننا نحكم على المجتمع الحضري بالوظيفة التي يمارسها معظم السكان في مثل هذا المجتمع . فمن خصائص التجمع الحضري الذي يمكن أن يعطي للتحضر مفهومه الخاص هو ان السكان الذين يسكنون المجتمع الحضري هم البعيدون عن ممارسة ومزاولة الاعمـــال الزراعية والمتعلقة بالزراعـــة . فسكان المجتـــمع الحضري يمارســون عادة الاعمال الصناعية او الخدمات بقطاعاتها المختلفة التي تسمى بالقطاعات الثانوية

اذن أن مفهوم التحضر يمكن ان يتبلور بشكل افضل لو اعتمدنا على المقياس الوظيفي . فالمجتمع الحضري له وظيفته التي تميزه عن المجتمع الريفي وبالتالي له وظيفتـــه التي تنعكـــس على الانمـــاط الاجتماعية والسلوكية والروابط الاجتماعية التي تميز هذا المجتمع عن المجتمـــع الريفـــي .

د. **ابو عياش** : يبدو لي ان الدكتور الفرا قد ركز على النمط ، اي المظهـــر الحضري اكثر من التحضر . فالمظهر الحضري سواء كان اجتماعيا او وظيفيا او صناعيا ليس الا نمطا يميز الحياة الحضرية ، بينما التحضر هو عملية تبدل وتغير . فما ينجم عن عملية التحضر هو النمط . اي ان المجتمع الحضري وما يحتويه ليس الا نتيجة لعملية التحضر .

د. **الفــرا** : ان النمط المكاني الذي يشغله المجتمع الحضري هـــو انعكاس

للوظيفة والسلوك والعلاقات القائمة على رقعة الارض . فهذا النمط لا ياتي الا نتيجة تفاعلات الانسان الذي يعيش في البيئة الحضرية .

د. **ابو عياش** : نحن في الواقع نتكلم عن التفاعل . وعندما نتكلم عن التحضر ، فاننا نعني بشكل رئيسي التحول من نمط الحياة الريفية الى نمط الحياة الحضرية .

د. **سعفان** : انني احبذ ما ذكره الدكتور الفرا حيث أن تحديد المدن من حيث عدد السكان مختلف عليه من قبل الدول . فمثلا يستخدم أحيانا العدد (١١) الف نسمة لتحديد المدينة ، وفي فرنسا يستخدم العدد نفسه تقريبا بينما العدد المستخدم في الولايات المتحدة أقل من ذلك بكثير .

د. **ابو عياش** : اعتقد ان هذه معايير قديمة ، وتختلف في الوقت الحاضر عما كانت عليه في الماضي .

د. **سعفان** : لنعد قليلا لمناقشة الفرق بين تعبيرين رئيسيين وهما الحضارة والثقافة . فالحضارة هي عبارة عن الحضرية أي ما يأتي به العقل من مكتشفات ، وهي تراكمية لانها تتراكم عادة في المدينة وليس في الريف ، بينما الثقافة يمكن أن تكون في المدينة كما يمكن أن تكون في الريف لانها عبارة عن التطورات التي تحدث في التفكير . لكن الحضارة هي سيطرة العقل الخالد على الطبيعة وتقوم على المكتشفات العلمية ويكون مقرها دائما في المدينـــة .

د. **ابو عياش** : أود أن أوضح نقطة أشار اليها الدكتور سعفان . ان المعيار العددي المستخدم لتحديد المدينة هو ٥ الاف نسمة حيث أن هذا المعيار مستخدم من قبل الامم المتحدة ومن أغلبية الدول في العالم .

د. **الفرا** : لا اعتقد بصحة المعيار السكاني القائم على ٥ الاف نسمة .

د. **ابو عياش** : نحن نتكلم فقط عن المعيار العددي لتحديد المدينة، لكن المعروف أن هناك اكثر من معيـــار لتحديد المدينة كالمعيار الوظيفـــي والاداري والتاريخي وغيرها .

د. **سليمان** : اعتقد ان التعريف القائم على طبيعة الحياة ونمط الحياة وعلى المعيار الوظيفي معقول اكثر ، اذ عندما ننظر الى القرية والى المدينة نجد نمطين مختلفين من الحياة . فربما كانت المدينة نتاج عملية نمو في العدد، لكن هذا النمو العددي تبعه اختلاف في العلاقات وفي وسائل الانتاج والتوزيع . ويبدأ ينمو بالتدريج اسلوب جديد في حياة المدينة يختلف عن اسلوب القرية فمن الممكن أن نجد قرى كبيرة في عددها لكن نوعية الحياة

فيها لا تختلف عن حياة القرية الصغيرة . فلا بد اذن في محاولة التفريق بين المدينة والقرية من التركيز على طبيعة الحياة في كل منهما . وبهذا نستطيع أن نعرف ملامح كل منهما .

د. **القطب** : اود التعليق علىالتصنيف الوظيفي. بالرغممن ان احدى الاتجاهات يتبع التصنيف الوظيفي لكن هناك محاذير ضد اعتبار هذا التصنيف كمعيار رئيسي . فهناك مثلا مدينة تؤدي وظائف دينية ، ومدن تؤدي وظائف سياحية ترويحية ، وأخرى تقوم بوظائف تجارية . لذا فانتعريف والوظائف التي يؤديها التجمع السكاني والذي يتميز فيه عن التجمعات الاسكانية الاخرى .

د. **ابو عياش** : اعتقد أننا أعطينا الجانب التعريفي وقته المناسب ، ولا بد الان من الانتقال الى نقاط أخرى سيما وان تباين التعريفات تعكس وجهات نظر مختلفة بين فروع العلم المختلفة ، ومن الصعب تبني تعريف واحد . فاقترح ان تعالج خصائص واتجاهات التحضر في العالم بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص . فهل التحضر كظاهرة حديثة ارتبطت كما يقال بالثورة الصناعية ، أم انها ظاهرة قديمة كما اشار اليها الدكتور سعفان خلال المناقشة ؟ وهل مشكلة المدينة حديثة ام انها قديمة ؟ فنحن نعرف تاريخيا أن تضخم مشكلات المدينة ارتبطت بالثورة الصناعية .

د. **سعفان** : ان مشكلة المدينة قديمة ولكنها تضخمت بسبب ظروف العصر الحديث . ولكن الظاهرة قديمة بدليل اننا نجد عند الرومان أكثر من كاتب يشكو من مشكلة المدينة وارتفاع الاسعار بها واكتظاظها بالسكان فقد كان هذا موجودا في روما . وظهرت محاولات ايام الامبراطورية الرومانية فمثلا ، طلب الامبراطور اغسطس من الكتاب والادباء أن يركزوا على أهمية الانتقال الى الارياف واعمارها وجعلها مناطق منتجة . ونجد الظاهرة نفسها تقريبا في بريطانيا حيث اخذت تتركز الطبقة الارستقراطية في المدن تاركة وراءها الاراضي الريفية شبه مهجورة . فظهرت محاولات لتشجيع السكان للعودة الى الريفوتطوير الانتاج فيه .

د. **ابو عياش** : اذن فالتحضر والنمو الحضري ظاهرتان قديمتان . فالذي حدث هو تضخم وتزايد التحضر والمشاكل المرتبطة بهذه الظاهرة . والواضح أن ظاهرة التضخم هذه تزايدت في أعقاب الثورة الصناعية ودخول الآلة والمكننة الزراعية الى الارياف مما أدى الى الاستغناء عن آلاف

الايدي العاملة . فتكونت بطالة في الريف ، لكن في الوقت نفسه كانت الصناعات تنمو في المدن فأخذت بجذب الايدي العاملة الرخيصة من مستودعاتها الريفية . ثم دخلت وسائط النقل الحديثة التي احدثت تغييرات جذرية في اشكال المدن واحجامها حيث اتسعت مساحاتها بمقادير لم تكن معروفة من قبل . فوسائط النقط وخاصة السيارات أعطت السكان مرونة كبيرة للابتعاد عن وسط المدينة والتوجه الى الاطراف والضواحي ، وادى هذا التوسع في الكثير من الحالات الى التقاء المدن مع بعضها البعض والى تكون تجمعات حضرية ضخمة .

د. سليمان : يبدو لي ان الثورة الصناعية عقدت ظاهرة التحضر ، حيث اضافت الى المدينة مشكلات جديدة وزادت من اعبائها .

د. الفرا : لست ادري ان كان الدكتور ابو عياش يشير الى الظاهرة كوجود مادي او كمشكلة اخذت اثارها تظهر بشكل واضح فالمشكلة في رايي ملازمة للشيء الموجود ، اذ ليس هناك من شيء بدون مشاكل . فالمدينة ومشاكلها كانت منذ ان وجدت . لكن مشكلاتها اخذت طابعا خطيرا في الوقت الحاضر . وليس من شك في ان هذا بدأ مع الثورة الصناعية . فالبلاد المتقدمة والصناعية وعلى راسها بريطانيا ، كونها مهد الثورة الصناعية ، بدأت تعاني من مشكلة التحضر منذ ان بدأت افواج المهاجرين تترك الريف وتذهب الى المدن في ظروف معيشية اقتصادية واجتماعية تعيسة للغاية . ولهذا نشأت حول المدن مناطق تشكو من اوضاع سيئة جدا . وبالتالي ظهرت في المدن مشاكل خطيرة من جميع النواحي .

والظاهرة الخطيرة ذاتها اخذت تظهر في الدول النامية ولكن ليست بسبب الصناعة بالدرجة الاولى ، وانما بسبب التخطيط المركزي ، اي التركيز على العواصم والمدن الكبرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فبدأت هجرة من ارياف هذه الدول نحو عواصمها للاستفادة من هذه الخدمات المتركزة في العواصم والمدن الرئيسية . فالتحضر في الدول النامية ، اذن ، هي ظاهرة حديثة ، وهي ظاهرة هذا القرن .

د. القطب : ان ظهور مراكز حضرية رئيسية كان يعتمد على كونها اما عقدا رئيسية في شبكات الطرق او لكونها مراكز سياسية تعرف بالعواصم او مراكز الخلافة . اي حيثما تتواجد الدولة ونشاطاتها المختلفة يتركز السكان ويتزايدون . فالزيادة السكانية لا بد أن تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا المجال حيث انها ساهمت في زيادة اعداد السكان في المدن ، كذلك فان الاختراعات والاكتشافات ساعدت على مزيد من التركز السكاني .

فأنا أتفق مع الزملاء بالنسبة لتاثير الثورة الصناعية على نشوء المدن .

د. ابو عياش : يهمنا الان الانتقال الى الحديث عن بعض المشكلات التي ارتبطت بعملية التحضر وخاصة المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية . طبعا هناك مشاكل ادارية وتخطيطية وغيرها سيتم الاشارة اليها ، ولكننا نحاول التركيز على المشكلات الثلاث ، اي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية .

د. القطب : حبذا لو تحدثنا عن التحضر في الوطن العربي قبل الانتقال الى معالجة المشكلات . لدي بضعة ملاحظات على خصائص التحضر في الوطن العربي . فمن خصائص هذا التحضر انه سريع جدا . فالسكان الحضر في الوطن العربي يتضاعفون كل (١٥) سنة . وهناك تفاوت في نسب النموالحضري بين الدول العربية المختلفة ، فمثلا نجد ان نسبة السكان الحضر في الجزائر تضاعفت بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٤ . وزادت نسبة السكان الحضر في مصر من ٣٢٪ في عام ١٩٥٠ الى ٤٤٪ في عام ١٩٧٤ . وزادت النسبة في الفترة نفسها في السودان من ٦٪ الى ١٣٪ وزادت النسبة في عمان من ٣٪ الى ٩٪ خلال الفترة ذاتها . نستنتج من ذلك في أن هناك تفاوتا في تزايد نسب السكان الحضر . الملاحظة الثانية هي ان الدول النفطية شهدت زيادة سريعة وغير طبيعية في عدد السكان الحضر . فالتحضر في الجزائر يعزى في اغلبه الى تاثير الهجرة الداخلية ، بينما ينسب التحضر في دول الخليج الى تاثير الهجرة من خارج حدودها . اما الملاحظة الثالثة التي اود الاشارة اليها فهي ظاهرة الاستقطاب والتركز التحضري او ما يمكن ان نطلق عليه بمركزية التحضر . اي اننا نجد ان النمو الحضري يتركز بشكل رئيسي في مدينة واحدة او في عدد قليل جدا من المدن . فمثلا ، يوجد في مدينة طرابلس بليبيا حوالي ٤٥٪ من مجموع السكان الحضر في الدولة ، وتبلغ النسبة في القاهرة ٣٨٪ اي ان ٣٨٪ من مجموع السكان الحضر في مصر يتركزون في القاهرة ، ويوجد في مدينة الجزائر ٣٢٪ من السكان الحضر وفي بغداد حوالي ٤٩٪ .

د. سعفان : هذه الظاهرة التي تحدث عنها الدكتور قطب لها اسبابها وعواملها المؤثرة فيها . لكن لا بد من الاشارة الى ان هناك هجرة عكسية بدات تظهر في مثل هذه المدن ، فهناك الان هجرة عكسية من القاهرة الى مناطق اخرى في مصر .

د. قطب : هل نستطيع القول انه يوجد في العالم العربي تحضر زائد ؟

هل ان قدرة المؤسسات والهيئات والمرافق والاجهزة الادارية والخطط الحالية كافية لتأهيل المدينة العربية لاستيعاب المزيد من السكان ؟

د. **الفــرا** : ان ما حدث في رايي ليس تحضرا زائدا وانما اختلال في التوازن الاقليمي لتوزيع السكان والانشطة . فهناك مدن في الوطن العربي تشكو من قلة السكان ، اذ ان السكان يهاجرونها باتجــاه العواصم والمدن الكبيرة ، فالذي يبدو لي ان المشكلة ليست وجود تحضر زائد وانما وجود اختلال توازني في العملية التحضرية في الوطن العربي . وهذا يعزى للتركيز على العواصم واهمال بقية المدن .

د. **ابو عياش** : اعتقد ان ما قصده د. قطب بالتحضر الزائد هو التالي : هل ان المراكز الحضرية سواء كانت عواصم او مراكز اقاليم لديها القدرات والامكانات على تقديم خدمات للسكان الموجودين فيها او الذين يمكن ان ياتوا اليهــا ؟ .

د. **الفــرا** : لماذا تفسر ما عناه ؟ لماذا لا يوضح لنا د. قطب ما أراده مــن التعبيــر ؟ .

د. **سلمان** : الافضل ان يوضح د. قطب ما قصده من استخدامه لتعبير التحضر الزائــد .

د. **قطب** : الحقيقة ان د. سعفان أوحى لي بهذه النقطة عندما تحــدث عن الهجرة المعاكسة من القاهرة. فهل هذه الهجرة مرتبطة بحقيقة انمرافق القاهرة السكنية والترويحية والمواصلات وتوفير الخدمات لم تعد تفي باحتياجات السكان مما يؤدي الى الحركة خارج مدينة القاهرة ؟ ويمكن أن نلمس الظاهرة نفسها في عمان وبغداد . فهذه المدن نمت بشكل اكثر مما تستطيع المؤسسات والهيئات تحمله ، فعجزت عن تلبية احتياجات جميع السكان الذين يفدون اليها . فهل نستطيع القول اذن ان بعض مدن الدول العربية قد وصلت الى درجة الاشباع ، اي اقصى ما يمكن أن تصل اليه من حيث قدراتها الاستيعابية على أساس امكاناتها ؟ .

د. **سعفان** : ان ما يحدد درجة الاشباع هي الامكانات المتاحة لكل مدينة من المدن . فعندما تقل الامكانات وتعجز المدينة عنتقديم الخدمات الضرورية يضطر بعض السكان للخروج منها . وهذا ما يحدث هذه الايام فيالقاهرة فبعد أن كان الذهاب الى القاهرة حلم الالاف ، اصبح حلم هؤلاء اليوم ترك القاهرة نتيجة الاكتظاظ الشديد .

د. **ابو عياش** : الافضل ان لا نتشعب في الحديث اكثر من اللازم . فالذي اريد

الاشارة اليه أن كل التركيز خلال الحديث عن التحضر كان ينصب عليها كظاهرة سلبية . فهل ننظر الى التحضر كظاهرة سلبية فقط أم أن لهـا جوانب ايجـابية ؟ .

د. **الفـرا** : الذي يحدث في بلادنا العربيـة وفي الدول النامية أن سلبيـات التحضر التي أشرنا اليها ناجمة ليست عن طبيعة التحضر بكونه سلبيا وانما لان التحضر في بلادنا بني على أساس خاطيء . فما حدث في دولنا العربية أن المجتمع الحضري ينمو ويتسع وأن الاجهزة والمؤسسـات الموجودة اصلا لعدد معين من الاسكان لا توسع خدماتها لمجـاراة الزيادة السريعة في سكان الخدمات السيئة كالمجاري والمياه والكهرباء وشبكات الطرق والاتصالات . ان وجود مثل هذه السلبيات لا تعني بأن عملية التحضر في حد ذاتها ظاهرة سلبية . فالتحضر في الواقع سمة من سمات التقدم ، فللتحضر ايجابيات مختلفة . فالمجتمع الحضري حرص اكثر من غيره على تطبيق الاختراعات والابتكارات والوسائل التكنولوجية فالمجتمع الحضري اقدر علىاحتواء المؤسسات الثقافية والفكريةكالمعاهد والجامعات ألتي لا تنشأ الا في نوياتحضرية ذات احجام معينة .فالمجتمع الحضري اكثر قدرة من غيره على التقدم ، وبالتالي كانوا في الدولالمتقدمة يميزوا ويقيسوا التأخر والتقدم على أساس درجة التحضر . فالدول المتقدمة هي تلك التي ترتفع فيها نسبة السكان الحضر كبريطانيـا والولايات المتحدة ، حيث نسبة التحضر فيها ٨٠٪ بينما الدول المتخلفة كالهند تنخفض فيها درجة التحضر اذ لا تزيد نسبة السكان الحضر عن ٢٥٪ .

د. **سليمان** : لقد اوضح د. الفرا نقطة هامة حيث اشار الى ان تطوير مرافق وامكانات المركز الحضري ، عن طريق اقامة ناطحات سحاب وشـق انفاق مرور وغيرها ، يمكن ان تقلل من سلبيات التحضر . فالمشكلات عادة تظهر لان الخدمات غير متوفرة والحاجيات غير متيسرة ، فهـذا يؤدي الى مضاعفات خطيرة في حياة المدينة .

د. **قطب** : لقد اصبح واضحا من خلال النقاط التي اثيرت من قبل الزملاء أن الهجرة والحركة السكانية الى المدن ساعدت بدرجة كبيرة على النمو الحضري واتساع احجام المدن . ان هذه الحركات السكانية تعزى في العادة الى مجموعتين من العوامل : عوامل الدفع او الطرد من الارياف حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الصعبة التي تعمل على دفع اهل الريف الى المدن . كذلك لعب نظام الملكية الزراعية والتأخـر التكنولوجي وتدني الانتاج دورا مهما في حركة النزوح من الارياف نحو

المراكز الحضرية . وفي المقابل ، هناك عوامل الجذب التي توفرها المدن وتغري السكان بالقدوم اليها وخاصة فرص العمل والخدمات المختلفة كالتعليم والرعاية الصحية ممثلة بتوفر الاطباء والمستشفيات والعيادات الحديثة والمراكز الصحية المتخصصة ، كذلك ، هناك النواحي الثقافية كالمسرح والنوادي ودور العرض والعلم والموسيقى .

د. الفـرا : استطيع القول أن العوامل التي اشار اليها الدكتور القطب هي عوامل تقليدية يمكن ان تنطبق على كل دول العالم . ان هذه العوامل كانت قائمة لفترة طويلة نسبيا . لكن السؤال هو لماذا لم تتحرك هذه العوامل الا مع مطلع الخمسينات ؟ . في رايي هناك أمور معينة هـي التي ادت الى تسارع عملية الدفع من القرية الى المدينة في الوطـن العربي . خذ مثلا فرص التعليم الواسعة التي أخذت تتوفر في المدن الكبرى في العالم العربي حيث تتركز الجامعات والمعاهد العلمية . هناك ايضا العوامل السياسية ، فمدينة عمان بالاردن نمت وتوسعت بشكل رئيسي نتيجة هجرة الفلسطينيين اليها في أعقاب الاحتلال الصهيوني ، وكذلك اسهمت القوى الاقتصادية في سرعة نمو المدن ، فبعد الاستقلال والتحرر وجهت المشاريع الاقتصادية نحو تطوير الصناعات وتوسيـع المرافق المهمة في عملية التنمية الاقتصادية . وقد تركزت هذه المشاريع بشكل اساسي في المدن وخاصة العواصم التـي استقطبت معظـم استثمارات الدولـة .

د. ابو عياش : احب ان اضيف الى هذه العوامل النواحي الاجتماعية التـي لعبت دورا مهما ايضا في عملية التحضر . فتبدل القيم والعادات والتقاليد والانفتاح الاجتماعي في دول الوطن العربي افسح المجال لهجرة المراةالى المدن بعد أن كان ذلك مقتصرا على الرجل . فتوسع الفرص الاقتصادية وانفتاح مجالات العمل امام المراة في المدن أدى الى تزايد الهجرة . خذ مثالا لذلك الكويت .في بداية الخمسينات ، كانت نسبة المهاجرين من الاناث للذكور تقدر بحوالي ٢٧ أنثى لكل ١٠٠ ذكر . وارتفعت النسبة في الوقت الحاضر الى ٧٥ أنثى لكل ١٠٠ ذكر . والحقيقة أن الظاهرة نفسها برزت في مصر . ففي حركة السكان من الدلتا والصعيد الى المدن كانت الهجرة مقتصرة تقريبا على الرجل ، لكن هذه الظاهرة تبدلت فيما بعد حيث أخذت المراة بالهجرة الى المدن . فالذي أريد التركيز عليه هو أن العامل الاجتماعي كان له اثر كبير على عملية التحضر ونمو المدن في الوطن العربي .

د. سعفان : ان العامل الاجتماعي مهم بلا شك حيث أن هناك بعض الـدول

العربية ما تزال في بداية تحولها الاجتماعي . اما في مصر فيمكن القول أن حركة هجرة المراة بدأت منذ فترة طويلة نسبيا ، ويمكن ان تكون قد بدأت منذ مطلع العشرينات .

د. ابو عياش : لقد اعطينا العوامل المرتبطة بحركة التحضر ما فيه الكفاية من الوقت ، وعلينا أن نحاول التركيز الان على المشكلات التي نجمت عن هذه الظاهرة ، وبما اننا ركزنا على حركة السكان والهجرة فالافضل أن نناقش مشكلات التكيف التي يواجهها المهاجرون في المجتمعات الحضرية التي يستقرون فيها . كذلك نود معالجة المشاكل النفسية الخطيرة التي يعاني منها سكان المدن كالاغتراب والفردية وفقدان الانتماء وغيرها .

د. سليمان : الذي لا شك فيه أن الانتقال من الريف الى المدينة هو تغير صعب من نمط حياة ريفية الى نمط حياة حضرية . ففي الريف ، يتمتع الافراد بعلاقات دافئة وطيدة قائمة على اساس المشاركة ، وهذا نخلق شعورا واحساسا بالطمأنينة والانتماء . فاذا انتقلت اسرة من الريف الى المدينة فانها تأتي الى بيئة غريبة عليها مكانيا واجتماعيا . ويؤدي هذا الى نتائج هامة ، فيتولد الشعور بالغربة والوحدة ، واذا لم تستطع الاسرة تكوين علاقات جديدة تعوض عن علاقاتها في الريف ، فان ذلك سيترك فراغا نفسيا بين اعضائها . فتواجه الاسرة صراعا في القيم والعادات والتقاليد التي اعتادت عليها في الريف وما عليها ان تتعامل معه في المدينة والذي يحدث على الاغلب أن اعضاء الاسرة المتقدمين بالعمر وخاصة الوالدين يتقوقعون ويتمسكون بنمط حياتهم القديمة . لكن المشكلة التي تواجه ابناءهم اعمق وابعد اثرا اذ ان عليهم ان يواجهوا صراعا يوميا بين قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم وقيم وتقاليد أبناء المدينة ، فما هو مقبول لابن المدينة يمكن أن يكون مستهجنا وغير مقبول لابن الريف .

د. سعفان : أود الاشارة هنا الى ان دور السلطة الابوية اخذ يتغير ويتبدل هو الاخر ، ففي السابق ، كان دور الاب كبيرا وسلطته هي المؤثر الوحيد تقريبا في حياة الاسرة . لكن الابناء في الوقت الحاضر يتمتعون بحرية لم يعهدوها من قبل وخاصة بالنسبة لابناء الارياف ، فقد حدث تمرد على القيم والتقاليد التي كان متعارفا عليها . فلنأخذ مثلا مسالة الزواج حيث كان للاب فيها الدور الرئيسي ، فهو الذي يقرر كل شيء سواء بالنسبة لابنه أو ابنته . أما في الوقت الحاضر فلم يعد للاباء سوى سلطة التوجيه ولم يعد بمقدورهم فرض ما يريدون على ابنائهم .

د. سليمان : نلاحظ ان الاسرة المهاجرة الى المدينة تحاول المحافظة على توازنها بالسكن والتجمع في مناطق خاصة بها في المدينة حتى تستطيع الابقاء على عاداتها وتقاليدها . وهذه الظاهرة نلاحظها بشكل واضح في مدينة القاهرة ، والهدف من هذا النوع من التجمع هو محاولة خلق بيئة جديدة في المدينة مشابهة لبيئته السابقة .

د. ابو عياش : عفوا لمقاطعة حديثك د. سليمان ، لكن الذي نريده هو تحديد اهم المشاكل النفسية التي تواجه سكان المدن والمجتمعات الحضريةسواء كانوا من السكان الاصليين او من المهاجرين اليها .

د. سليمان : دعني أحدد أولا المقصود بالمشاكل النفسية فالمقصود بالمشاكل النفسية هي الامراض النفسية وخاصة الامراض العصبية كالقلق والشعور بالوحدة والانهيار العصبي وما نجم عنها من تزايد حالات الانتحار والجريمة . فالثابت احصائيا أن نسبة الامراض النفسية تزيد في المدن عنها في المناطق الريفية .

د. سعفان : ان معظم المشكلات النفسية تنجم عن فشل الشخص المهاجر في التكيف لظروف المدينة بشكل معقول ، وفشله ايضا في ايجاد عمل مناسب ومسكن مناسب . ان هذه المشكلات هي التي تزيد من تلق الشخص وتؤدي الى العصابية والانهيارات العصبية والهامشية الاجتماعية .

د. قطب : نحن نشير الى المشكلة عندما يظهر وضع غير طبيعي في المجتمع الحضري . ان أحد الاسباب الرئيسية للمشاكل الاجتماعية والنفسيةهو الضغط السكاني الشديد على رقعة أرض المدينة وخدماتها . فالمدينة العربية تعاني مما يمكن أن نسميه بالتحضر الباثولوجي أي التحضر المرضي . فالتحضر في الدول العربية ليس تدرجيا بحيث تصبح عملية التكيف موازية لعملية النمو الحضري . فالنمو الحضري يسير بسرعة اكثر من مقدرة الانسان العادي على التكيف لهذا النمو .
ثم هناك المناطق الطفيلية وخاصة مناطق العشيش (Slum Areas) التي تعاني منها المدن العربية . أعتقد أن معظم المشكلات الاجتماعية موجودة في هذه المناطق ، فهي مراكز تفريخ للجريمة والبطالة والعادات السيئة التي تسمم المجتمع نفسه .

د. ابو عياش : لا نستطيع أن نعزل المشكلات الاجتماعية وانلفسية لسكان المدينة ، وخاصة المهاجرين منهم ، عن الاوضاع الاقتصادية ، فالظروف الاقتصادية الصعبة تترك اثارا خطيرة على السلوك الاجتماعي للفرد

وعلى توازنه النفسي . فالوضع الاقتصادي السيء يؤدي الى أوضاع اجتماعية سيئة وبالتالي تتكاثر المشكلات النفسية .

د. الفرا : ان عملية التحضر يمكن أن تكون نتيجة او تكون سببا . فربما كانت نتيجة لاوضاع اقتصادية معينة ، وقد ينجم عن التحضر ايضا مشكلات اقتصادية وهي التي نحن بصدد الحديث عنها الان . ويمكن القول بان كل مشكلة من المشكلات التي طرحت يمكن أن يكون لها وجه اجتماعي ووجه اقتصادي ووجوه أخرى . فحينما يتسع المجتمع الحضري يحدث نوع من عدم التوازن ليس في التركيبة السكانية فحسب وانـما في التركيبة الاقتصادية ايضا ، فتنشأ مناطق مزدهرة ومنتعشة تستقطب النـاس ومناطق كاسدة تطرد السكان . والذي يهاجر عادة هوالقادر على العمل فيخسر الريف قواه المنتجة ويبقى فيه الشيوخ والاطفال فيضعف بنيانه الاقتصادي وينهار تدريجيا . بينما تكسب المدينة هذه القوى الشابة . ان هذا التخلخل في توزيع القوى العاملة يـترك مشكلات في الارياف واخرى في المدن ضمن النواحي التي اشار اليها الزملاء .
فالمدينة على الرغم من انها تكسب باستمرار الا انها تخسر ايضـا . فللمدينة قدرة معينة على الاستيعاب السكاني . فعندما تصبح تكلفـة الخدمات مرتفعة ، يتحمل المواطن عندها اعباء كبيرة تؤثر عـلى حالته الاجتماعية والنفسية .

د. قطب : اود الاشارة الى ملاحظتين سريعتين . الملاحظة الاولى تتعلق بتمركز المنشآت الصناعية في العواصم في الدول العربية . فمدينة بغداد تضم حوالي ٣٣٪ من المنشآت الصناعية في العراق ، كذلك بالنسبة لعمان وغيرها من المدن العربية الاخرى . فهذا التمركز له تاثيره على نوعية الذين يهاجرون الى المدن وهم الذين يوصفون بعمال الياقات الزرقاء .
اما الملاحظة الثانية فتتعلق بتمركز الخدمات في بعض المدن كما هو الحال في الكويت حيث ينجذب اليها العمال من ذوي الياقات البيضاء ، اي الذين يعملون في وظائف اغلبها ادارية .

د. ابو عياش : ما رايكم بتوجيه الحديث الى كيفية معالجة المشكلات التي تصاحب عملية التحضر ؟ وما هي التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن نوجه العناية لها ؟ .

د. سليمان : اعتقد ان المشكلات التي تكلمنا عنها تنجم عن الافتقار الى التخطيط السـليم. فالتخطيط يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار القوى المرتبطـة بالتحضر بحيث يكون لكل مدينة ادارة خاصة بها على معرفة تامة بجميع امكانات وقدرات المدينة وفرص العمل فيها . كما اقترح أن تتوفر لهذه

الادارة كل المعلومات اللازمة عن القادمين الى المدينة بهدف الاستقرار والعمل بها بحيث توجههم الى فرص العمل المتوفرة وترشدهم الى الاماكن السكنية المناسبة . فاذا صادفت المهاجرين اية مشكلة من المشكلات فانهم يستطيعون الرجوع الى هذه الادارة التي يمكن ان تقدم لهم المساعدة والارشاد .

د. **ابو عياش** : التخطيط الذي تشير اليه د. سليمان يجب ان يكون على مستوى الدولة وليس على مستوى المدينة . فالتخطيط للمدينة لوحدها لا يحل سوى جزء صغير من المشكلة .

د. **الفرا** : في نظري هناك ثلاثة مستويات من التخطيط محلي واقليمي وقومي . فالذي نلاحظه ان هناك عدم توازن بين هذه الانواع . فأحيانا نجد ان السائد هو التخطيط القومي وهذا خطأ لان المصلحة القومية ربما تستدعي في بعض الاحيان التركيز على مناطق معينة . والتخطيط الاقليمي يؤدي في بعض الاحيان الى ترك جيوب ناقصة ومتخلفة . والتخطيط المحلي يركز على منطقة محدودة . فالمهم في عملية التخطيط اذن هو كيفية الموازنة بين المستويات الثلاثة . ويمكن تحقيق ذلك ن طريق ربط المجالس المحلية بالاقليمية والقومية .

د. **سعفان** : يشترط في مراكز التخطيط ان تكون كاملة ، اي ان تتضمن الاخصائيين من جميع المجالات العلمية ويكون فيها الاحصائيات اللازمة والامكانات المالية الضرورية لتنفيذ بنود الخطة لانه لا فائدة من وجود مراكز تخطيطية ناقصة .

د. **ابو عياش** : كون المشكلات التي تطرقنا اليها كثيرة ومتشابكة من اقتصادية واهتماعية ونفسية وادارية وتخطيطية فيجب ان تشتمل المراكز التخطيطية على خبراء من كل العلوم كالاقتصاد والادارة والجغرافية والاجتماع والهندسة وتخطيط المدن وغيرها .

د. **الفرا** : التخطيط في الوقت الحاضر يقوم على كاهل فريق تجد فيه الاقتصادي والمهندس والاجتماعي والجغرافي وغيرهم . فهذا الفريق يعمل كوحدة واحدة متكاملة في عناصرها وروابطها . وهذا بدون شك يختلف عن التخطيط القديم الذي كان يقوم به المهندسون بشكل رئيسي .

د. **قطب** : اريد ان اضيف الى النقطة المتعلقة بالكفاءات المتواجدة في مجالس بلديات المدن العربية المعاصرة . علمت ان العديد من بلديات مدن العالم العربي لا يوجد فيها مهندسون لتخطيط المدن . فالمشرفون على التخطيط في الغالب هم حفنة من المهندسين المعماريين والمدنيين ، دون ان يكون

هناك متخصصون في تخطيط المدن . كذلك ، نلاحظ افتقار بلديات بعض المدن الى الخطة الشاملة .

واخيرا لا بد ان يكون هناك نوعان من التخطيط ، تخطيط قريب المدى واخر بعيد المدى .

د. الفرا : اعتقد ان مشكلة التحضر واجهت العالم في جميع اجزائه . وحتى الدول المتطورة ما تزال تعاني من هذه المشكلة . فبعض هذه الدول نجح في حلها والاخر لم ينجح لان التعامل مع السلوك البشري صعب ولان برمجة مثل هذا السلوك تكاد تكون مستحيلة . فمن بعض الاقتراحات التي طرحت هي تحهيم المدينة عن طريق اقامة احزمة خضراء حولها . من بعض الحلول الاخرى التي اقترحت تلك المتعلقة بالصناعة حيث منعت بعض الدول التوسع الصناعي في المدن لكونه أحد العوامل المهمة في جذب السكان اليها . وقد اتبعت بريطانيا مثل هذا الاسلوب في المدن غير المرغوب في نموها اكثر مما هي عليه . فاللامركزية في التصنيع تهدف الى نقل الصناعات من المناطق المكتظة بالسكان الى المناطق القليلة السكان لغرض تخفيف العبء عن الاجزاء المزدحمة في الدولة او الاقليم . وقد ظهرت اقتراحات أخرى بانشاء مدن جديدة لتمتص الفائض السكاني في المدن المزدحمة . وقد سمعت من الاخبار ان مصر تعاقدت مع عدد من الشركات العالمية للتخطيط لمدن جديدة لتخفف من الضغط عن القاهرة وتمتص الفائض السكاني فيها . وبما ان الهجرة مرتبطة بالاغراءات والفرص الكثيرة الموجودة في العواصم ، فان توفير مثل هذه الاغراءات في مدن الاقاليم والمدن الصغيرة يزيد من جاذبيتها وبالتالي تستطيع امتصاص جزء من الفائض السكاني في المدن الكبيرة .

د. ابو عياش : انني اتفق مع د. الفرا بأن الحاجة ماسة الى ايجاد خطة شاملة تأخذ في الاعتبار جميع المشكلات سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية ، ادارية أو خدمات ، سكانية أو مرورية ، فكل هذه الجوانب لا بد ان تؤخذ بعين الاعتبار في محاولاتنا لاعادة تنظيم المدينة العربية سواء بتحسين اوضاع السكان داخل المدينة أو اغراء جزء منهم بترك المدينة الى مدن أخرى .

د. سعفان : ليس من شك في ان ما اشار اليه د. الفرا و د. ابو عياش صحيح خاصة وان لدى الدول العربية مناطق واسعة مهملة يمكن أن تنشأ فيها مدن لتطويرها والنهضة بها . وقد اشارت الدراسات الى ان تكاليف انشاء مدن جديدة أرخص من اعادة تنظيم المدن القائمة حاليا ، فمثلا ،ان انشاء انفاق مرورية في القاهرة لن يخفف من الازدحام بينما ستكون

تكاليفها باهظة . وعلى العكس من ذلك فان انشـــاء مدينة مثلا بين القاهرة والاسكندرية سيكون قادرا على امتصاص جــزء من الضغط والفائض السكاني في هاتين المدينتين .

د. قطب : ظهر واضحا من خلال مناقشاتنا أن معظم مشكلات التحضر مرتبطة بما اطلقنا عليه بالمركزية ، اي مركزية الخدمات والادارات والصناعة والنشاط الاقتصادي وغيرها ، لكني أود أن أضيف نقطة في غاية الاهمية وهي المتعلقة بطبيعة استخدامات الارض في المدينة العربية ، فمعظم التوسع الحضري يكون عبارة عن امتداد افقي . ولهذا نجد أن مساحة المدينة تتضاعف خلال فترة قصيرة فتصل الى عشرات الكيلو مترات المربعة والتي غالبا ما تكون اراضي زراعية . لذلك يجب أن توجهالعناية الى التوسع الراسي ايضا في عملية التخطيط .

د. ابو عياش : اعتقد أننا اغفلنا نقطة مهمة وهي غياب البرمجة السكانية . فعدم نجاح برامج تنظيم النسل يؤدي الى تزايد سكاني كبير . فمثلا معظم مشكلات المدن في العالم العربي ناتجة عن النمو السكاني السريع بحيث تعجز ادارات هذه المدن عن توفير الخدمات لهذه الاعداد الضخمة فهذا هو لب المشكلة .

د. سعفان : ان مشكلة تحديد النسل معقدة لانها مرتبطة بقضايا اجتماعية وثقافية وحتى دينية . فهناك سوء فهم من قبل نسبة كبيرة من السكان ومن قبل بعض رجال الدين الذين وقفوا ضد مثل هذه البرامج . لذلك لا بد أن تتعاون الدول العربية كلها مجتمعة للمساهمة في حل هذا الاشكال فالتخطيط للمدينة العربية يجب أن يكون في بعض جوانبه قوميا تساهم به كل الدول العربية .

د. ابو عياش : اعتقد اننا عالجنا جوانب كثيرة في هذا الموضوع . وهو بدون شك موضوع مهم وخطير اذ ليس هناك من دولة عربية لا تعاني من مشكلات التحضر . وانني آمل أن نكون قد استطعنا القاء الضوء على مفاهيم التحضر وخصائصه واتجاهاته ، ووفقنا في معالجة بعض ملامح النمو الحضري في العالم العربي وما يتركه من اثار سلبية وايجابية على حياة المدينة العربية وسكانها . كما وجهنا عناية خاصة الى مشكلات التخطيط واشرنا الى الاقتراحات التي يمكن ان تساعد في حل مثل هذه المشكلات . انني اشكركم جميعاً واشكر « مجلة العلوم الاجتماعية » التي اتاحت لنا الفرصة لعقد هذه الندوة المهمة ، وارجو أن يكون لنـــا لقاءات أكاديمية دائمة ومتكررة .

مراجعات بالعربية

اقتصاديات التمدن

Robert Bish and Hugh Nourse, Urban Economics and Policy Analysis, McGraw Hill Book Company, 1975, 435 pages.

مراجعة : سليمان القدسي *

لئن كانت « التنمية الاقتصادية » تهدف فيما تهدف اليه ، الى وضوح اطر وضعية لهيكل العلاقات الاقتصادية القائمة في مجتمع ما ، وطرح الحلول الهادفة الى تخليص كثره من بلدان الارض من مرض التخلف ، فان «اقتصاديات التمدن » لتضع امام البلدان المتخلفة صورة للمجتمع المتقدم ، وهو المجتمع الذ يإليه قصد جهود الانماء في مختلف البلدان . ومن هنا فان « اقتصاديات التمدن هي المستقبل للحاضر المتخلف ، وهي تضع امام ناظري المتخلف من البلدان تحليلات للمشاكل التي يعاني منها مجتمع التمدن والحلول المطروحة لها ، وبالتالي فان « اقتصاديات التمدن » هي الامتداد المنطقي لدراسات التنمية الاقتصادية اذا ما كان التقدم ــ بخصيصة تمدن ــ التخلف ــ بخصيصة ريفيته ــ مطالب .

وواضعا المؤلف الحاضر في « اقتصاديات التمدن وتحليل السياسة » لهما في المجال المطروق باع طويل ، فروبرت بش يعمل في جامعة كاليفورنيا وله مؤلف بعنوان :

The Public Economy of Metro Political Areas. صدر عام ۱۹۷۱ . واما هيويورس فعضو هيئة التدريس بجامعة ميزوري ومن نتاجه كتاب اقتصاديات الاقليم Regional Economics ، وعلى بعض فصوله يستند المؤلف الحالي .

ويشتمل هذا الكتاب على ثلاثة عشر فصلا ، في الفصل الاول والثاني تقديم لمشكلة التمدن ، وتعريف ببعض المصطلحات كاصطلاح المدنية واينما أجيز استخدامه، وانماط التطور المدني مع اشارة الى الولايا تالمتحدة بالاضافة الى وضع خطط للكتابعادة .

فالتمدن ، وبعض خصائصه تركز السكان ، وتكتل انماط ارزاقهم في المدن ، ظاهرة عهد الانسانية بها قريب ، فحتى أواخر القرن الثامن عشر ما جاوزت نسبة المدن التي زاد عدد سكانها الاف خمسة الواحد او الاثنين بالمئة من مدن العالم بأسره . فجمهرة السكان في عالمهم كانت تسكن الارياف فيه

---

* طالب بالدراسات العليا في الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا ــ ديفيز .

لها ولغيرها ، والغير ممن استقروا في المدن قلة ، القوت والمعاش ، تلك كانت مجتمعات بدائية ، حال بينها وبين التمدن غياب مطالبه كارتفاع انتاجيــة الزراعة على نحو يحرر ـــ نسبة من العمال الريفيين ينطلق الى المدن ، قاصدا سبلا للرزق اخرى ، وبطء وسائل النقل المعروفة اذ ذاك وتعثر حالها ، ناهيك عن غياب نظام سوقي ناضج بمؤسساته وموجبات كفاءة انجازه .

وفي الفصل الثالث تحليل لبعض العوامل المحددة للتوطين الصناعي كحجم السوق وكلفة الانتاج . ففي عالم ما يتكتل قطانه في أجزاء دون أخرى ، تميل الصناعة الى التوطين اينما آلت كلفة الانتاج الى الانخفاض بفعل قرب من المواد اولية او معسكر للايدي العاملة ذات مهارة ورخص . وما يخفى أنه في الواقع يتمركز السكان في مناطق المدن أو الاقاليم ، ومن ثم فدالة الطلب على المنتجات الصناعية اكبر كثافة هنا منها في جهات من الاقاليم اخرى قلت تجمعات اسكانها ، وعلى ذلك يتحدد التوطين الصناعي بمقارنة دالة الربح Profit Function في موقعه احدهما قريب من السكان ، بعيد عن مصدر المواد الاولية وعليه تميل كلفة شحن المواد الاولية الى الارتفاع ، والاخر يكون عند مصدر المواد الخام فتنعدم كلفة نقلها ، يقابله ارتفاع كلفة شحن المنتج الثاني الى مستهلكه . وبعبارة اخرى تكون المقارنة بين كلفة شحن المــواد الاولية من مصدرها الى المصنع في المدن اذا ما كان التوطين فيها وبين كلفة شحن الناتج النهائي من موقعه عند مصدر المواد الخام الى المدن حيث الطلب عليها . وغني عن البيان تعقيدات اكثر يمكن أن تدخل على التحليل السابق مثل تعدد وسائل النقل والخيار بينها ، كما ينبغي ان يدخل في الاعتبار اذا ما كان المنتج للمادة محل الدراسة وحيدا ـــ محتكرا ـــ او واحدا من منتجيه قلة ، أو عدة كثر ، ناهيك عن خصائص المنتج مد لالدراسة وما اذا كان كاسبا للوزن Weigh-Gaining في العملية الانتاجية أم فاقدة . يزيد في تعقيد التحليل ادخال عوامل في الانتاج عدة اخرى كل منها مصدرة على درجات متفاوتة من التباعد عن مركز المسطح الصناعي (المستوى ـــ المثلث ـــ السداسي ـــ الدائري) موضع الدراسة . وكل هذا يفترض عالما يخلو من اللامعروف Unknown تغيب فيه كل احتمالات عدم التأكد ، وادخال العامل الاخير في التحليل يوجب استخدام ادوات احصائية كالاحتمالات . وبديهي ان عدم التأكد يصعب امكانية عوامل اخرى غير اقتصادية قد تدخل في تحديد الموقع الصناعي للمنشاة . سيما اذا كانت صغيرة الحجم مملوكة من قبل رجل اعمال صاعد ، فباله التوطن بالقرب من اهل او حي منه كان الترعرع والنشوء ، وخلافه من العوامل التي قد تدخل في دالة منفعة ـــ لا دالة ربح ـــ رجل الاعمال هذا .

ويتناول الكاتبان في الفصل الرابع تحليل الاستخدامات المدنية للارض ، مستندين الى نظرية « ريتشارد ميوث » و « وليم النزو » التي باتت البناء الاساسي في الموضوع . وموجز النظرية أن الطلب السكني على الارض كسلعة يقوم على علاقة المبادلة Trade-off وبين كلفة التنقل الى مكان العمل ـ سعر المتر المربع من الارض ، واسعار السلع الاخرى . ومن ثم فالاقتراب من سوق المدينة المركزي Central Business Districts يزيد احتمال ارتفاع سعر المتر المربع من الارض في مقابل انخفاض تكلفة الانتقال الى مكان العمل ـ بفرض أن مكان العمل يقع في سوق المدينة المركزي ـ وغني عن الايضاح ان ذلك يفترض أن اسعار السلع الاخرى تاتيه من موقع اخر ، وذاك بحكم التعريف تقريبا لان النظرية تستند على افتراضات المنافسة الكاملة . نظرية ميوث . . ويكون التوازن مستقرا ومتحصلا باختيار ذلك الموقع السكني الذي ما تتاتي بتغييره زيادة الاشباع الشخصي ـ مقدرا الوجدان من النقود ـ مرد ذلك الى ان الابتعاد عن التوازن ، اقترابا من سوق المدينة المركزي يرفع سعر الوحدة السكنية بمعدل يفوق معدل الوفر (الادخار) المتحقق من انخفاض تكلفة النقل ، وبالعكس فالابتعاد عن التوازن نأيا عن سوق المدينة المركزي يخفض سعر الوحدة السكنية ذات تناقص جدي الزيادة الحادثة في تكلفة النقل ، فالاخيرة ـ هندسيا . اقل انحدارا (ميلا) من الاولى . وتنهض على ما سبق خلاصه أن الارض تتدحرج انخفاضا في قيمتها ـ اسعارها ـ بالابتعاد عن سوق المدينة المركزي .

ويعرض الكاتبان في الفصل الخامس لموضوع السلع الجماعية والتنظيم السياسي من الوجهة الاقتصادية متطرقين الى الدعائم الاقتصادية التي عليها ينهض السلوك الجماعي أو الحكومي مثل الوفومرات الخارجية سلبا أم ايجابا والسلع العامة بما يختص من استحالة الاستبعاد Non-Excludability واستحالة تناقص الاشباع بزيادة عدد المستهلكين في حالة السلع العامة تامة النقاء Pure Public Goods ويناقشا ذلك الموضوع من جانبي الطلب والعرض . ففي جانب الطلب-يميزان بين طلب جماعي متجانس ، واخر بين التجانس Hetrogenous وعلى حين ان انعدام تجانس الطلب الجماعي يفقد المجتمع بعضا من جماع فائض مستهلكة ، فان توافر التجانس يعظم جماع فائض المستهلكين ، وهو ما يجعل الكاتبين يتطرقا الى « فرضية تيبو

"Tiebout Hypothesis"

والقائلة بمبدأ التصويت بالاقدام Vote by your feet في بلد كالولايات المتحدة تتعدد فيه الحكومات المحلية لتبلغ ثمانين الف حكومة مختلفة . وفي جانب العرض يشير الكاتبان الى أن دراسات ميدانية قدمت بحثا عما اذا كان الانتاج

الحكومي يخضع لما تخضع له بعض منتجات القطاع الخاص من خاصة زيادة عوائد النطاق Economic of Sale أم لا ، وما وصل الاقتصاديون الى اجماع ايجابيا أو نفيا حول هذا التساؤل بعد .

وفي الفصلين السادس والسابع يمر الكاتبان على مصادر الايرادات الحكومية .. فدرالية كانت أم محلية ، ذاكرين ان الحكومات المحلية في مقابلة زيادة المسؤوليات المسندة اليها بفعل زيادة السكان ، المتمدن وارتفاع الدخل الفردي ما تأتي لها زيادة متحصلاتها بنفس النسبة ، يعزى ذلك الى حقيقة ان المصدر الرئيسي لايرادات الحكومة المحلية يتمثل في ضرائب العقارات وهي ذات مرونة دخلية منخفضة (والمرونة الضريبية هي نسبة التغير المئوي في الايراد الحكومي مقاسة بنسبة التغير المئوي في الدخل) في حين ان المصدر الرئيسي لايرادات الحكومة الفيدرالية والولائية States يتمثل في ضرائب الدخل وهي ذات مرونة ــ معرفة على النحو النائت ــ مرتفعة . ويستتبع ذلك ان الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية يمكن أن تتحصل معدلات نمو في مدخراتها تقل عن معدلات نمو الدخل . هذه الحقيقة دفعت بعضــــا من الاقتصاديين المبرزين في الستينات الى حث الحكومة الفيدرالية على اشراك الحكومات المحلية في بعض مدخولات الحكومة الفيدرالية تمكينا للمحلي من الحكومات من القيام بواجبات آخذة التكاثر آن اثر آن .

وفي الفصل الثامن ضرب الكاتبان موضوعا تقليديا في اقتصاديات المدن في امريكا وهو موضوع التمييز السكني القائم على اساس العرق والحالة الاقتصادية . عرض الكاتبان لنماذج استاتيكية في تفسير التمييز ، ووفقا في ذلك العرض وان غفلا عن وضع مقياس عملي محدد للتمييز السكني ومتى يجوز اطلاق لفظ التميز السكني وصفا لوضع ما عليه ينطبق ، على الرغم من أن الادب اقلاتصادي حافل بمثل هذه المقاييس .

وتناول الكاتبان في الفصل التاسع والعاشر بالبحث مشكلة التخــريم Zoning وانتاج الخدمات التعليمية على التوالي . ويراد بالتخريم عزل بعض الاحياء السكنية عن استخدامات معينة . ثم تطرق الكاتبان الى الحديث عن مبررات الاخذ عن مبررات الاخذ بمبدأ التخريم ، وبدائل عنه ، والمشاكل التي تثيرها ، وفي خضم هذا الحديث تطرقـــا الى الوفورات المتحققـــة من وراء التوســـع في انتاجه وتكاليفه على مستوى الحكومات المحلية ومصادر الايرادات الكافية لهذا الضرب من ضروب الانتاج الجماعي .

و فيالفصل الحادي عشر تحدثا عن مشكلة التلوث في المجتمع المدني

سواء تلوث الماء أو الهواء ، متخذين من قيمة العقار مقياسا للخسارة يلحقها التلوث بمنطقة ما ، وللحديث عن تلوث المحيط السكني النقاش الدائر حول تباين التكلفة الجماعية علاقة مشتجرة عكفت كثرة من الكفايات الاقتصادية في السنوات الاخيرة على تمحيصها . فما تكترث المنشأة الفردية لاي تكلفة على اكتاف المجتمع توقعها كتلويث مياهه ، فتقتل الحي من كائناتها ، أو تلويث اهوائه فتعريض نشاته لانواع من الاصابات عدة ، ومن ثم فلا غرابة اذن بما كشفت عنه بعض الدراسات من وجود علاقة عكسية بين درجة التلوث في منطقة ما وقيمة عقاراتها ، وبالتمثيل فان خفض مقدار التلوث الهوائي في منطقة سانت لويس مثلا بمقدار ٢٥ مللغراما لكل مئة سنتيمتر مربعا من الهواء في اليوم يعود على المنطقة بنفع متمثل في ارتفاع قيمة عقاراتها بمقدار يزيد ثمانية مليونا من الدولارات .

وقبيل الانتهاء ، تصدى الكاتبان في الفصل الثاني عشر لمشكلة المواصلات في المدن ، وهي واحدة من أعتى المشاكل التي تواجه المخططين في الحكومات المحلية . وصعوبة المشكلة ناجمة عن عاملين : اولهما ان زيادة الطلب على المواصلات بصورها المختلفة (الحديدية ـــ الطرق ـــ العمومية ـــ الطرق الحرة . .) يعني زيادة الطلب على انصبة متزايدة من الارض تخصص للنقل غرضا . ومن ثم فالمواصلات تتنافس مع الانسان على الحصول على سلعة مرجوة وهي الارض ؟ المواصلات لتمشي عليها ، والانسان عليها سكن ومصانع فيها رزق . يزيد من حدة هذا التنافس حقيقة ان تكاثر الانسان ما يعني زيادة طلبه على الارض لاجل السكن والعمل فحسب ، بل يعني زيادة طلبه على وسائل النقل تأخذه من رقعة الى رقعة سائحا او ساعيا وراء رزق ، وزيادة الطلب على الاتصال هذا تترجم في زيادة الطلب على اهم مدخلاته وهي الارض .

وثانيهما : ان هذه العلاقة المشتجرة كثيرا ما تولد ظاهرة الازدحام ، وانما وقع هذا وقع التباعد بين كلفة فردية خاصة وكلفة جمعية أكثر منها . ولما كانت صناعة المواصلات ذات دوال انتاجية تعكس خصيصة زيادة عوائد النطاق في الغالب ، وفي ضوء وجود بون بين الكلفة الاجتماعية والفردية ، فان العمل بمبدأ التسعير الحدي Marginal-Cost Pricing في تلك الصناعة يعرضها لخسارة عنها لا بد ان تعوض في شكل عون حكومي مقدم . وفـــي ضوء ذلك سعى المخططون الى حيث جمهرة الناس الى التخلي عن التنقل بسياراتهم الخاصة واستبدالها بالحافلات الجماعية ، تجنبا لمشكلة الازدحام : في وجه هذا حلا للمشكلة كينونة المرونة المتبادلة بين وسائل النقل الخاصة والجماعية غاية في الانخفاض . ومرد هذا الاخير الى عنصر الوقت فالحافلات

الجمعية أكثر استهلاكا له ، واقل اقتصادا منه . كما توسل المخططون بوسائل اخرى بغية حل هذه المشكلة كشق الانفاق . واقتضاء رسم عبور في حالة الجسور وتشجيع لاستخدام الاقتصادي للسيارات الخاصة بحيث تنقل كلا منها أربعة أو خمسة اشخاص بدلا من أن يقود كل شخص سيارته ويتنقل منفردا ، والتشجيع يكون بمنح اعفاء عن دفع رسوم عبور الجسور في حالة السيارات المتطونة . Car-Pools

وفي الفصل الثالث عشر يقوم المؤلفان باعطاء موجز سريع للمشاكل القائمة في المدن والحلول المطروحة لها على نحو سبق ان مرا عليه تفصيلا في سوابق الفصول .

وكل بكل جاء الكتاب موفقا في عرض مشاكل المدن في البلدان المتقدمة والعلاجات التي راى الاقتصاديون انها لها ناجعة ، وان كنا نود أن نرى مناقشة توزيع الدخل القومي الولائي بين قرى ومدن ، وبين سكان المدن تبعا لعرقهم وحالاتهم الديمغرافية ، والتركيز الجنسي في المدن قدر من التفصيل أكثر . غير أن تنويع المواضيع التي تطرق اليها الكتاب ، جودة التحليل ، سلاسة اللغة ، وتناسق الافكار — كلها صفات تحبب القارىء فيما كتباه ، تشوقه اليه ، وتقحمه ذهنيا فيه .

جان تنبرجن ، منسق
إعادة تشكيل النظام الدولي

(نيويورك : أ.ب داتون ، تقرير مرفوع الى نادي روما ، ١٩٧٦) ، ٣٢٥ صفحة .

Jan Tinbergen, Coordinator, **RIO : Reshaping The International Economic Order** (New York : E. P. Dutton & C. Inc., 1976), 325 pages.

د. محمد سلطان ابو علي ★

يحتوي هذا الكتاب على تقرير مقدم الى نادي روما . وقد يكون من المفيد قبل عرض محتويات الكتاب ذكر كلمة موجزة عن هذا النادي .وليس النادي مؤسسة بالمعنى المعتاد لهذه التسمية . ولكنه عبارة عن ملتقى لعدد من المفكرين حول العالم يجتمعون بصورة دورية في أماكن مختلفة . ورئيس النادي هو الدكتور أوريليوبيتشي الايطالي الجنسية من اسرة هنغارية الاصل (١) . ويرجع تاريخ تكوين هذا النادي الى العام ١٩٦٧ عندما التقى بيتشي بالمدير العام للشؤون العلمية بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الكسندر كينج . ويهدف النادي الى تحقيق شيئين هما : نشر فهم أوسع واعمق لظروف الانسانية وحث تبني اتجاهات سياسية ومؤسسة جديدة قادرة على مواجهة الظروف العالمية الحالية (٢) . ولا يقوم النادي بأداء ذلك بنفسه ولكن يعمل كعامل مساعد على تعميق هذه الاتجاهات في أرجاء العالم . وكان اول كتاب صدر عن النادي هو كتاب **حدود النمو** (٣) الذي اثار العديد من وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لما ورد به من أفكار وآراء (٤) .

ينقسم الكتاب بعد الفصل الاول الذي يحتوي على مقدمة التقرير الى اربعة اجزاء . وعنوان الجزء الاول : الحاجة الى نظام دولي جديد ومناطق المشاكل الرئيسية . ويشتمل هذا الجزء على ثلاثة فصول . أما الجزء الثاني فيحمل عنوان : هيكل النظام الدولي الجديد ، وبدء وتحريك عملية التغيير المخطط . ويتكون من الفصول الخامس الى السابع . ويظهر الجزء الثالث تحت عنوان : اقتراحات العمل ، ويشتمل على المقترحات الاساسية التي انتهى اليها التقرير والتي يمكن أن تكون موضع التفاوض من اجل التوصل الى النظام الجديد . ويأتي التقرير الفني في الجزء الرابع وهو عبارة عن عشر

★ استاذ الاقتصاد بكلية التجارة في جامعة الزقازيق ، ومستشار اقتصادي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

اوراق بحسب المجالات المختلفة اعدها تسعة عشر باحثا . ويختتم التقرير محتوياته ببيان موقف الكتاب من الاراء الواردة به .

اولا : الحاجة الى نظام دولي جديد

يبين الفصل الثاني الجوانب الاقتصادية وتطوراتها لكل من الدول الصناعية والنامية والمخططة مركزيا (او المصطلح على تسميتها بالدول الاشتراكية) . وبالنسبة لمجموعة الدول الصناعية فيظهر الرخاء الذي تمتعت به من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ . وان امريكا واوروبا (باستثناء الاتحاد السوفييتي) وحدهما حصلا على حوالي ٦٢٪ من الدخل القومي للعالم في حين ان عدد سكانها لم يصل الى ١٠٪ من سكان العالم (ص١٢) وذلك في العام ١٩٧٣ . ويظهر هذا الفصل حقيقة ان النمو السريع قد ضمن بفضل انخفاض اسعار المواد الاولية . كما صاحب ذلك الاسراف والتبديد في الموارد (ص١١) .

اما بالنسبة لمجموعة الدول النامية، فان اهم تغيير تم بها خلال هذه الفترة فهو حصولها على الاستقلال السياسي . ولكن هذه الدول ما زالت فقيرة ، مواردها ضعيفة ، وتقنيتها بدائية ، وتحققت من ان الاستقلال السياسي لا يحقق بالضرورة استقلالها الاقتصادي . ويقرر الفصل الثاني مبدءا اعتقد ان له قبولا عاما وهو انه بدون الاستقلال السياسي يستحيل تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وبدون القوة الاقتصادية يكون الاستقلال السياسي للدولة ناقصا وغير آمن (ص١٥) . كما يظهر الفصل ان دول العالم الثالث لا تطلب صدقة من الدول الصناعية او اعادة توزيع الدخل والثروة التي تحققت في الماضي ولكن تطلب تكافؤ الفرص والحصول على نصيبها العادل في النمو الذي سيتحقق مستقبلا .

وفيما يتعلق بالبلدان المخططة مركزيا فيشير الى المشاكل التي يعاني منها والمتمثلة في ارتفاع اسعار البترول وعدم التوازن في تجارتها الخارجية مع العالم الغربي والناشىء عن اتصاف صناعتها بالحداثة ، ولهذا فان هذه الدول ايضا يهمها ان يرى نظام دولي جديد النور .

وبالرغم من ان هذا الفصل يشير الى وجود مشاكل اخرى الى جانب ارتفاع اسعار البترول الا انه يحمل هذا السبب الاخير عبئا اكبر من اسباب المشاكل الاقتصادية التي يواجهها العالم . فمن المعروف انه خلال الستينات كانت اسعار البترول في انخفاض ولكن معدل التضخم كان في تزايد في الدول الغربية . وربما كان من الانسب لمحاولة خلق الظروف الملائمة للنظام الدولي الجديد تأكيد عدم قبول الدول الصناعية لمستتبعات هذا النظام بسهولة .

على اية حال فان هذه التطورات قد عمقت عدم العدالة الموجودة في العالم بحيث اصبح يوجد عالمان احدهما مثقف وآخر ينتشر به الجهل . تصنيع وتحضير من ناحية وزراعة وريف على الناحية الاخرى . عالم يموج بالاستهلاك وآخر يكافح من اجل الكفاف . الاغنياء يهتمون بنوعية الحياة ويكافح الفقراء ضد المرض ... الخ (ص١٩) . ولهذا فانه يوجد حاجة للتغيير فقط ولكن مع موازنة المنافع التي يتمتع بها كل من الاغنياء والفقراء . وان الوصول الى هذا التوازن يؤمن للجميع مستقبلا واحدا والفشل فيه يعني عدم وجود مستقبل للجميع .

ثم يعرض الفصل الثالث لقائمة طويلة من مجموعات المشاكل وهي سباق التسلح ، والسكان ، والغذاء ، والتوطن السكاني ، والبيئة الانسانية، النظام ، النقد الدولي ، الموارد الطبيعية والطاقة ، العلم والتكنولوجيا او المشاريع متعددة الجنسية ، المحيطات ، والفضاء الخارجي ، والمنظمات الدولية والاعتماد المتبادل بين دول العاله المختلفة ، ومن الطبيعي انه يصعب معالجة كافة هذه المشاكل في فصل واحد . الا ان هذا الفصل يعطي بعض المؤشرات المفيدة التي تظهر اتجاه الافعال المطلوبة في طل النظام الجديد . مثال ذلك ، أن الانفاق السنوي على التسليح يعادل ٣٠٠ بليون دولار كما انه في تزايد مستمر . كما أن الاتجاه نحو الاسلحة النووية يهدد الحياة البشرية بالفناء ، وكذلك تحول بعض مناطق بأكملها من مصدرة للغذاء الى مستوردة ومثال ذلك امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا (ص٢٩) . ويشير التقرير الى التضخم المتزايد في سكان المدن والذي ينتج في المقام الاول من انتقال سكان الريف الى المدينة وما ينتج عن ذلك من مشاكل . كما يبين مشاكل النظام النقدي الدولي والذي يتسبب في زيادة ارصدة الدول المتقدمة نتيجة لما تحققه من فائض وربما زادت قيمة هذا الفائض اذا اخذنا في الحسبان « استنفاذ العقول » من الدول النامية نتيجة لهجرتها الى الدول الصناعية (ص٣٧) . ثم يبرز التقرير المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية وخاصة الطاقة والمياه . ولهذا الغرض الاخير عقد في آذار مارس ١٩٧٧ مؤتمر الامم المتحدة تحت اسم مؤتمر المياه الدولي . ولعل من اهم الجوانب التي يمكن ان تساعد على ايجاد نظام دولي جديد بطريقة سليمة تمثيل الدول النامية في المنظمات والمؤسسات الدولية . واحدى المشاكل الرئيسية هي ان تمثيل العالم الثالث فيها حدى . وهذه المؤسسات يجب ان تتغير بحيث تظهر « ديمقراطية اكبر ، وكفاءة اكثر ، وتضامنا اصدق » ص ٤٣ .

ويبين الفصل الرابع درجة التقدم المحقق في عملية التفاوض على النظام الجديد بدءا بالدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة الى

المؤتمرات التي عقدت بعد ذلك في سبيل التفاوض من اجل التوصل الى النظام الجديد . ويشير الى ان مجموعة الدول الصناعية تستخدم قوتها الجماعية في سبيل التاثير على افعال دول العالم الثالث أو اضعاف تضامنه (ص٥٢) . ويشير الى الوضع الغريب الذي نتج عن تزايد قوة دول الاوبك والذي ادى الى تقوية الدول الصناعية بدلا من مجابهتها . وحدث ذلك عن طريق شراء تقنية الغرب واسلحته والودائع النقدية الكبيرة المودعة لديه . وهذا مجال يستحق البحث . ويشير نهاية الفصل الى أن النظام الدولي الجديد ليس ترياقا لجميع مشاكل العالم الحالية ولكنه قد يؤدي الى تقليل عدم العدالة السائدة حاليا ويتيح الفرصة لاسس تعاون جديد .

ثانيا : هيكل النظام الدولي الجديد :

يبدأ الفصل الخامس بوضع الهدف الذي يجب أن يسعى العالم الى تحقيقه وهو « تحقيق حياة الكرامة والرفاهية لجميع مواطني العالم (ص١٦) . والعناصر التي تقود الى ذلك هي : العدالة ، الحرية ،الديمقراطية والمشاركة، التضامن ، والتنوع الحضاري ، وسلامة البيئة المحيطة . وهذه مفاهيم لا يختلف اثنان على المطالبة بها ولكن كيف السبيل الى رؤيتها في الواقع ؟ وما هي الضمانات الكفيلة باستمرارها ان وجدت ؟ . ثم يعرض بعد ذلك للمكونات الاساسية لاستراتيجيات تنمية جديدة . وهذه المكونات هي : اشباع الحاجات والتعليم ، والقضاء على الفقر ، والاعتماد على الذات ، واتاحة الفرصة للجميع لتشارك في جهود التنمية ، واستخدام السلطة العامة لقدراتها في توجيه المجتمع ، والتنمية الاقتصادية المتوازنة . ولا أرى جديدا يذكر في هذه الاستراتيجيات سوى المسميات . ويختتم هذا الفصل بالفكرة التي نادى بها كثير من المفكرين وهي وحدة العالم والتي قد تقتضي اعادة تفسير مضمون السيادة الوطنية .

ثم يعرض التقرير بعد ذلك لنماذج متعددة لتطور الدخل والانتاج الزراعي ونمو السكان . وتبين كافة التنبؤات على ان العالم الصناعي سيظل مستحوذا على الجانب الاكبر من الموارد حتى العام ٢٠١٢ على الاقل .

وفي الفصل الاخير من هذا الجزء (الفصل السابع)يعرض استراتيجيات التغيير . ويشير الى ضرورة تغيير المؤسسات الدولية علما بأن ذلك يتطلب توافر ثلاثة معايير في المؤسسات الجديدة هي : المساهمة اي ان تتيح للجميع المساهمة في بناء النظام الجديد ، وان تكون ممكنة سياسية ، واخيرا أن تعمل بكفاءة (ص١٠١) . ثم يبين سبيل الدول النامية للحصول على نصيب افضل ومن بينها المركز التفاوضي امام الدول الصناعية ، نظرا لاعتماد هذه الاخيرة

على المواد الخام المنتجة في الدول النامية . فمثلا ، تستورد أوروبا واليابان جميع حاجاتها من الكوبالت والمطاط والفوسفات كما تستورد الولايات المتحدة ١٠٠٪ من حاجاتها من المطاط الطبيعي ٩٦٪ من الكوبالت ، ٩٨٪ من المنجنيز ، ٨٧٪ من القصدير ونسبا متفاوتة من الموارد الاخرى (ص١٠٦) . كما يشير الى الحاجة الى تغيير الاطار القانوني بحيث لا يعتمد على الحضارة الغربية فقط ولكن يمتد ليشمل الحضارات الاسلامية والهنديـــــة والبوذية (ص١١٦) .

ثالثا : اقتراحات العمل

يتكون هذا الجزء من اثنى عشر فصلا (الثامن الى التاسع عشر) . وتنبني هذه الاقتراحات على الابحاث الفنية التي يشتملها الجزء الرابع . وتقسم هذه المقترحات من حيث الافق الزمني الى اقتراحات للاجل المتوسط والطويل ، وتنصب على مجالات النظام النقدي الدولي ، اعادة توزيع الدخل وتمويل التنمية ، انتاج الغذاء ، التصنيع والتجارة وتقسيم العمل الدولي ، والطاقة والمواد الخام والمعادن ، البحث العلمي والتطور التكنولوجي ، المشاريع الدولية (أو متعددة الجنسية) البيئة الانسانية ، خفض التسليح ، وادارة المحيطات .

ويصعب عرض وتحليل ما اشتملت عليه هذه الفصول من محتويات نظرا لانها عرضت بطريقة موجزة . وليس هنا المجال لاعادة تكرارها . ولكن هذه الفصول تحتوي على الاركان الاساسية للمجالات المتعلقة بها . الا انها يلزمها الكثير من التفصيل وبحث مقترحات بديلة . ومن بين المقترحات في مجال النظام النقدي ضرورة اعطاء دور متزايد لحقوق السحب الخاصة في الاحتياطيات الدولية بدلا من الذهب أو العملات الوطنية (ص١٢٨) . ولكن ما هي حقوق السحب الخاصة ؟ اليست عبارة عن سلة من عملات بعض الدول ؟ وهل ستثق الدول في هذه العملة وتتخلى فعلا عن الذهب ؟. كما يطالب التقرير بضرورة التوصل الى اتفاق بشأن الطرق المقبولة لتعديل اسعار صرف العملات المختلفة .

وفي مجال اعادة توزيع الدخل ، يطالب التقرير بزيادة تدفق الموارد من الدول الغنية الى الدول الفقيرة . ولكن تظهر التجربة للاسف تضاؤل معونة الدول الصناعية للدول النامية بدلا من تزايدها . ويعتمد التقرير على هذه الوسيلة بصورة اساسية لاقلال عدم العدالة في توزيع الدخل ، ولكن لا نعتقد بفعالية ذلك .

ومن بين المقترحات المتعلقة بانتاج الغذاء محاولة وصول كل الدول الى

ما يقرب من الاكتفاء الذاتي . ولا نعتقد انه من المفيد للتعاون الدولي أن تكون كل دولة مكتفية ذاتيا في انتاج الغذاء . هذا فضلا عن أن هذا المبدأ قد يؤدي الى عدم الكفاءة وارتفاع تكلفة انتاج الغذاء ومن ثم التبذير في موارد العالم وهو ما يسعى التقرير الى تلافيه .

ولا شك ان وسيلة حيوية في تحقيق نوع من التقارب بين الدول النامية والدول الصناعية هي التكنولوجيا . وينادي التقرير بضرورة تمكين دول العالم الثالث من الحصول على المعرفة التقنية ، وزيادة قدرتها على اجراء البحوث ، وان تخصص الدول الصناعية جانبا من ابحاثها لحل مشاكل الدول النامية (ص١٥٢) .

كما يعرض التقرير لمقترحات طويلة ومتوسطة الاجل في ميدان الحد من التسلح والتي تهدف اساسا الى الحد من السباق نحو التسلح .

ويعرض الفصل الاخير من هذا الجزء للوسائل المقترحة للتفاوض . ونظرا لجنوح العالم نحو حل مشاكله بالطرق السلمية ، تصبح عملية التفاوض رئيسية وتحتاج الدول النامية الى اكتساب خبرات جديدة في التفاوض بنجاح للحصول على اكبر مكاسب ممكنة . ويقدم التقرير مجموعة من البدائل تستحق التدقيق .

هذا بايجاز شديد ما يحتويه هذا التقرير الذي قام بتنسيق جهود المشاركين فيه الاستاذ تنبرجن الغني عن التعريف والفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد .ولعل اهم ما يميز هذا التقرير جانبان هما الاول : انه يتميز بروح التفاؤل بالنسبة لمستقبل العالم بالمقارنة للتقارير السابقة لنادي روما والتي كانت تصور العالم انه قد بلغ قرب نهايته . والجانب الثاني انه يجمع في صورة موجزة لجوانب المشكلات التي تواجه العالم الحاضر مع تقديم مقترحات بناءة لحلها . ومن هنا يصلح لكي يكون مرجعا لقراءات في مقرر اقتصاد تطبيقي ومشكلات معاصرة .

والذي نأخذه على التقرير أن النتائج التي يمكن أن تترتب على مقترحاته في حالة تبنيها انها تؤدي الى تغييرات حدية في اصلاح الاحوال الاقتصادية للدول النامية . لا شك أن التعاون بين الدول الصناعية والدول النامية مرغوب فيه ، وتقتضي مصالح الدول الصناعية أن تقدم دعما اكبر للدول النامية .

ولعل المطلوب هو تغيير الفلسفة التي يقوم عليها النظام العالمي الان . وهنا يبرز الدور الذي يمكن ان يلعبه العالم العربي الاسلامي وعلماؤه .

فالفلسفة والنظام الاسلامي يهدف في المقام الاول الى خلق عالم يتميز بالنماء والعدالة الاجتماعية . وهذه هي الدعائم الاساسية الكفيلة باقامة نظام دولي جديد حقا .

حـــواشي

(١) انظر كتابة :

Aurelio Pecceio, **La Qualite Humaine** (Stock, 1976).

(٢) **المرجع السابق** ، صص ١٢٨ ، ١٢٩ .

D.H., Meadowes et. al., **The Limits to Growth** (N.Y: Universe Booke, 1972).

(٤) لعرض مفصل لوجهة نظر معارضة ، أنظر :

H.S.D. Cole, C. Freeman, M. Johoda, and K.L.R. Pavitt, **Thinking About the Future: A Critique of the Limits to Growth** (Sussex University Press, 1974).

تقاریر

الاعلام في خدمة التنمية الوطنية

د. نبيل دجاني *

كلمتا الاعلام والتنمية اصبحتا من التعابير الشائعة والرائجة في مجتمعنا المعاصر غير أن لهما معان عديدة ومفاهيم مختلفة . وبداية ، لا بد من تعريف ما اعنيه بالتنمية وبوسائل الاعلام ومن ثم اعرض تصوري للدور الصحيح للاعلام في التنمية والمجتمع وللمشاكل التي تواجه استعمال الاعلام في التنمية في العالم العربي .

التنمية هي تعبئة الموارد البشرية لاستعمال واستثمار الموارد الطبيعية في المجتمع للنهوض ودفعه في طريق **النمو المتوازن او المتكامل** في جميع قطاعاته . فما لم تنم الامة روح الشعب والطاقات البشرية فيها فهي غير قادرة على ان تنمي اي شيء اخر في المجتمع . والمشكلة الاساسية لمعظم الدول النامية ليست الفقر في الموارد الطبيعية بقدر ما هي الفقر في الاستعمال المنظم لموارد الانسانية . وتعبئة الموارد البشرية تتطلب أن نحل قدر الامكان سلوكا ومواقف منتجة محل السلوك والمواقف غير المنتجة . والمواقف والسلوك المنتجة هي التي تساهم في المجهود الوطني الطويل الامد والتي تجعل التعاون والتحرك ممكنان . عملية التنمية اذن ، هي عملية تغيير عريض للجمتع .

والمهمة الاساسية للدول النامية هي اشراك الشعب بصورة اكثر فاعلية في القضايا الاقتصادية الانمائية والوطنية عن طريق زيادة مهارتهم ، وتعزيز ارتباط بعضهم مع بعض في اطار المجتمع الواحد ، ومساعدتهم على اكتشاف هويتهم الحضارية .

وما اعنيه بوسائل الاعلام لا يقتصر على الوسائل الحديثة للاعلام بل يشمل ايضا الوسائل التقليدية . والوسائل الحديثة لا تقتصر على ما يسمى عادة « بالوسائل الجماعية كالصحف ووكالات الانباء والراديو والتلفزيون والسينما » بل يتعداها ليشمل دور النشر والاتصالات السلكية (ومن بينها التلفون والتلكس) ووسائل تنسيق ونشر المعلومات بالاضافة الى اشرطة التسجيل وسائر التقنيات الحديثة المشابهة .

ومهمة وسائل الاعلام في عملية التنمية هي ان تعمل وتيسر التغيير

---

* استاذ الاعلام بكلية الاداب والعلوم بالجامعة الاميركية في بيروت .

الاجتماعي اللازم لهذه العملية . **وهذا التغيير هو عادة بطيء وطويل الامد .** ولذلك فان من وظائف وسائل الاعلام التنموية تيسير مهمة تعبئة الموارد البشرية وراء المجهود القومي **وتوسيع افق المواطنين .**

وبمعزل عن وسائل الاعلام والاستعمال الكامل الجماعي الحديث لها بالاضافة الى استعمال وتطوير الوسائل التقليدية ، ليس هنالك من أمل في الوصول بوقت قصير الى الاهداف الملحة التي تستلزم عمل الالاف معا .

ولان انتشار وسائل الاعلام واضح فان العامة تعتقد أن نجاح الاعلام يتم بالضرورة وبشكل عفوي . غير أن عملية الاعلام الانساني في المجتمع الحديث يمكن أن تتعطل بسهولة لانها تعتمد الان على متطلبات كثيرة منها المتطلبات التقنية ، والتنظيمية ، والقانونية ، وتنبثق هذه المتطلبات من سياسة عامة تستلزم اهتماما عاما . وفي ضوء ذلك ، يتوجب على المخططين والمواطنين في الدول النامية اعطاء العناية الكافية للدور الذي تلعبه وسائل الاعلام في مجتمعاتهم ، وعلى المخطط استكشاف أحسن السبل لاستعمال وسائل الاعلام هذه في جميع مناحي التنمية الوطنية .

ان المجتمعات الساعية نحو النمو تحتاج الى تنسيق أكبر بين السياسات والنشاطات لوسائل الاعلام المختلفة ،وتحتاج الى سياسات وخطط اعلامية تسمح بالتنوع الاعلامي . والسعي الصحيح يكون نحو برنامج يستطيع أن يوفر نظاما للمشاركة العامة في وسائل الاعلام . فلا يقتصر دور وسائل الاعلام ضمن نظام المشاركة هذا على بث المعلومات فقط ، بل يتعداه الى امداد المواطن العادي بالمعلومات والآراء الكافية **ليساهم بدوره مساهمة** ذكية في مجتمعه . والبرنامج الصحيح هو في استعمال وسائل الاعلام بشكل اوسع في حقل التربية والتنمية مع عدم سماح تطور هذا الاستعمال الى نظام استعمار اعلامي أو ثقافي جديد بسبب انعدام مقدرة الدول النامية على التخطيط ، خاصة في حقل استعمال التلفزيون والاقمار الاصطناعية .

وكذلك فان البرنامج الاعلامي السليم في المجتمع المتغير للدولة النامية يحتوي على سياسات وخطط اعلامية ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الاعلامية المتغيرة للمجتمع والامكانيات الحقيقية لوسائل الاعلام فيه واثر تنميتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والخلقي .

وأود هنا أن اشدد على ضرورة عدم الربط بين فكرتي « السياسة الاعلامية » و « التخطيط الاعلامي » وفكرتي الرقابة والتقييد والتوجيه . ان ما اقصده هو السياسة الاعلامية والتخطيط الاعلامي اللذين يسعيان لتأكيد حرية التعبير عند الفرد وحرية الوصول الى وسائل الاعلام . واقصد ايضا

السياسة والتخطيط اللذين يتوجهان الى سد حاجات التنمية الوطنية .

ولوضع برنامج اعلامي لا بد للمخطط أن يجمع معلومات أساسية عن وسائل الاعلام في المجتمع ، منها : من يحكم ويتحكم بوسائل الاعلام ؟ ما هي موارد هذه الوسائل وما هي مصادر هذه الموارد ؟ ما هي الحاجات التي تسدها وسائل الاعلام وما هي الحاجات التي لا تسدها ؟ الخ ...

وبصورة عامة ومبدئية يمكن تصنيف دور وسائل الاعلام في المجتمع كما يلي :

١) الانبـــــاء :

وهو دور ايصال المعلومات التي تمكن الفرد من اتخاذقرارات حكيمة . فعلى وسائل الاعلام ترجمة الاحداث وتمكين المواطن من الحصول على المعلومات من المصادر المختصة وتقديمها بطريقة نافعة ومفهومة للمواطـــن العادي . ونظرا لكثرة تدفق المعلومات في هذا العصر فان على وسائل الاعلام غربلة هذه المعلومات والتصرف بها كحراس لابواب تدفق المعلومات . **ويجب ان تتم هذه الغربلة على اساس حاجات البلد والمصلحة الاجتماعية .**

٢) المشاركة الاجتمـــــاعية :

ان المساهمة في التكوين الاجتماعي للافراد عن طريق خلق وعي اجتماعي مبني على ادراك الافراد للقيم الحالية والتقيد بها هو من أهم أدوار وسائل الاعلام وكذلك تعريف القادمين الجدد سواء كانوا أطفالا أم متجنسين الى هذه القيم ومساعدتهم على تقبلها ومن ثم تبنيها .

٣) المحافظة على التقاليـــد مع تقبل التجديـــد :

ومن دور وسائل الاعلام دعم الهوية القومية للمجتمع وتأكيد ثقة المجتمع بنفسه بواسطة التذكير بقيم المجتمع وانجازاته الماضية والمحافظة على هذه القيم وعلى الثقافات الناتجة عنها . غير ان المجتمع في حاجة ايضا للتجديد لمواجهة التطورات السريعة في عصرنا هذا . ولهذا فعلى وسائل الاعلام المشاركة في تقديم حلول بديلة عن طريق تقديم افكار وقيم جديدة .

٣) التثقيــف :

ان وسائل الاعلام هي ميدان هام للتعبير عن ثقافة المجتمع وأداة لنقل انماط الثقافات الاخرى ، وغالبا ما تكون وسائل الاعلام الوسائل الوحيدة التي تنقل الثقافة نقلا يكون في متناول جماهير الناس . لذلك فان وظيفتها الاجتماعية تقوم على دعم الثقافات التقليدية وفتح الاذهان على اشكال

واساليب جديدة ، وعلى وصل الماضي القومي بالابعاد العالمية الواسعة الحضارة الانسانية .

٥) تسهيل عمـل الحكـومة :

والحكومة لا تستطيع ان تصل الى المواطنين بشكل واسع الا من خلال وسائل الاعلام . ومن الوظائف المهمة لوسائل الاعلام تامين السبل لتدفق دائم للانباء والمعلومات والآراء ، والمشاركة الفعالة كهمزة وصل بين الحكومة والشعب من جهة ، وبين الشعب والحكومة من جهة اخرى ، وايضا كهمزة وصل بين مختلف ادارات الدولة .

٦) دعــم الادارة :

والادارة تحتاج الى تدفق دائم للانباء لكي تركز عملياتها في اتجاه أوسع ولكي تبقى على اتصال مستمر بموظفيها . والمجتمع الحديث تلعب فيه الادارات العامة دورا متزايد الاهمية وبالتالي تحتاج هذه الادارات الى انظمة اعلامية تساعد على تنسيق العمل بين موظفين موزعين في مختلف انحاء البلاد .

٧) دعم القطــــاع الاقتصادي :

لا يقتصر دور وسائل الاعلام في القطاع الاقتصادي على الوسائل المبنية من ضمن هذا القطاع كالتلفون والتلكس بل يتعداها الى الوسائل المطبوعة والوسائل الالكترونية المسموعة والمرئية التي تلعب دورا اساسيا في تنشيط القطاع الاقتصادي وخاصة في حقلي الزراعة والتجارة وفي تدريب القوى العاملة والتوجيه المهني .

٨) دعم التربيــة :

أن وسائل الاعلام ، بالاضافة الى تأمين المعلومات ، تستطيع أن تطبع في النفوس قابليات ومهارات خاصة . ويمكنها كذلك ان تقدم انظمة تربوية موازية للانظمة التربوية الرسمية تمد بها المواطن الذي غالبا ما يتعلق بها تعلقا أكبر وأيسر من تعلقه بمؤسسات التعليم الرسمية .

أن وسائل الاعلام المختلفة ، التقليدية والحديثة ، مرتبط بعضها ببعض في تطورها وكذلك مرتبطة بمختلف انظمة الاتصال . ومن الضروري للمجتمع الساعي للنمو البحث في تنسيق هذه الوسائل لزيادة الفوائد الاقتصاديةوزيادة فعالية الوسائل اداريا واستجابتها لمواجهة الاهداف الانمائية . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن تكون هنالك فائدة اقتصادية من التنسيق بين دوائر جمع

الانباء الخارجية للراديو والتلفزيون عن طريق ايجاد جهاز مشترك من المخبرين ومصادر الانباء . وكذلك يمكن أن تتم طباعة الجرائد والمجلات والدوريات بصورة افضل عندما تكون المطابع مشتركة بينهم . وفي ميدان الادارة ، يمكن تخفيض الكلفة في الراديو والتلفزيون والخدمات البريدية والاتصالات السلكية عندما نلجأ الى ادارة موحدة . وقد تتطلب الاهداف الانمائية ايضا أن تعمل أجهزة البث الاذاعي جنبا الى جنب مع اجهزة خدمات التطور الزراعي من أجل انتاج البرامج ، ومن اجل اعداد المجتمع المحلي لتقبل البث الاذاعي الخاص بالزراعة .

على أن للتنسيق بين وسائل الاعلام محاذيره وفي هذا الحال ، يجدر الاخذ بعين الاعتبار النتائج السلبية التي قد تنتج عن الارتباط والتشابك بين وسائل الاعلاه المختلفة . فالملكية الجماعية أو الادارة الجماعية قد تعيق نمو وسائل اعلامية أخرى اصيلة وهامة . كما أن الاشتراك في الخدمات التقنية بين وسائل الاعلام المختلفة قد يسبب في النهاية اعتناقها للآراء نفسها .

وفي منطقة نامية كالعالم العربي يجب ان يبذل جهد خاص للحيلولة دون تقدم التكنولوجيا تقدما يجعل المنطقة عاجزة عن السيطرة عليها من الناحية الاقتصادية ، و من الناحية الانسانية . **فالتكنولوجيا يجب ن تكون خادمة للانسان في حقل بناء وتطوير وسائل الاعلام وليس العكس** . وقد برهنت الخبرة أن الصعوبة الحقيقية هي في ما يمكن تسميته اندماج التكنولوجيا مع البنية الاجتماعية . فاعتماد التكنولوجيا يتسبب بنمط جديد في العمل وباسلوب جديد ايضا في الانتاج وحتى بمحتوى جديد . وهذه التكنولوجيا غالبا ما تكون مستوردة من بلدان صناعية متقدمة جدا ، وهي لا تلائم بالضرورة ثقافة البلد الذي تنتقل اليه ولا طريقة معيشته . ومن هنا ، يجدر بنا أن نكيف التكنولوجيا المستوردة مع حاجات منطقتنا الخاصة ومع أوضاعها .

والنمو السريع للتكنولوجيا في حقل الاعلام يفرض على الذين يستخدمون هذه التكنولوجيا أن يبتوها دوما حديثة وجديدة . فما كان بالامس غير ممكن الوصول اليه تقنيا أو اقتصاديا قد يصبح اليوم معقولا ، وعظيم الجاذبية في الغد . وقد تكون التغطية التلفزيونية للسكان المتوزعين على أماكن بعيدة ونائية غير جذابة اقتصاديا بواسطة البث الارضي غير أن هذه التغطية ممكنة واكثر جاذبية بواسطة البث عن طريق الاقمار الاصطناعية . والبث التلفزيوني التربوي المتعدد الاقنية الكثير الكلفة والذي يحتاج الى قدر مفرط من التوتر الطيفي قد يكون معقولا اذا ما استخدمت انظمة تلفزيونية تعتمد على الكابل الذي يؤمن عددا كبيرا من الاقنية بكلفة معقولة .

ان البرامج الانمائية تزداد فاعلية اذا ما رافقتها نشاطات اعلامية منظمة ومبنية ضمن سياسة اعلامية وخطط اعلامية . وقد تزيد الكلفة الاجمالية لهذه البرامج الانمائية ، غير انها كثيرا ما تفسح المجال لتوزيع الخدمات على عدد أكبر من الناس ، وبذلك تخفض كلفة الشخص الواحد في البرامج . كما انها قد تحسن نوعية الخدمات . فمثلا ، اذا ما أردنا زيادة فرص التعليم لنسبة اكبر من الشعب يلزمنا عادة بناء عدد أكبر من الكليات . غير انه بامكاننا أن نحقق هذا الهدف عن طريق انشاء نظام اعلامي يربط بين الطلاب والاساتذة ومصادر المعرفة .

ان القول بسياسة اعلامية وبتخطيط اعلامي يجب الا يعني فقط التوجيه المركزي ، بل يجب ان ينظر اليه على انه اسلوب للتطوير العقلاني للنشاطات الاعلامية المختلفة في المجتمع . فالتخطيط الاعلامي الصحيح يفتح المجال امام اقتراحات بديلة ممكنة ويسمح بالمرونة والتجديد . كما انه يتيح كامل الفرص للابداع . والتخطيط الصحيح لا يشجب الانظمة والممارسات الموجودة لمجرد كونها مستمدة من الماضي . ففي الحالات التي تعتبر مثل هذه الانظمة غير مناسبة لاهداف المستقبل يمكن تطويرها أو تعديلها لتصبح ملائمة لهذه الاهداف .

ان السياسات الاعلامية هي مجموعة مبادىء وقواعد وضعت لترشد الانظمة الاعلامية في سلوكها . وتوجيهها اساسي وطويل المدى وقد يكون له اثار عملية مباشرة أو على المدى القصير . **واعداد السياسات الاعلامية ينطلق في آن واحد من تحليل الممارسات القائمة والتعرف عليها ومن صياغة مبادىء وقواعد جديدة ملائمة لبلوغ اهداف مرغوب فيها .**

بعد هذا التعرض النظري لدور الاعلام في التنمية اتعرض للمشاكل التي تعوق استعمال الاعلام في التنمية الوطنية في العالم العربي :

١) المشكلة الاولى تعود لعدم توفر الادراك الكافي لدى المخططين والعاملين في حقل التنمية لاهمية دور الاعلام في التنمية .

٢) ومن هذه المشكلة تبرز مشكلة ثانية هي اعطاء العمل الاعلامي اهمية ثانوية في نظر الدولة ، وبالتالي تخصيص جزء يسير وغير كاف من ميزانية الدولة للقطاع الاعلامي .

٣) والمشكلة الثالثة هي في عدم الربط بين الخطط الاعلامية في حال وجودها ، مع خطط التنمية .

٤) والمشكلة الرابعة هي عدم تطوير وسائل الاعلام والعمل الاعلامي

في العالم العربي للسماح باتصال ذو وجهتين بين الجماهير وواضعي الخطط وبين مختلف فئات الشعب مع بعضها .

٥) ومشكلة خامسة هي في تفضيل المؤسسات الحكومية وتشديدها على الاعلام السياسي الدعائي وانصرافها الى الاهتمام بالوسائل الاعلامية المطبوعة لسهولة استعمالها مع أنها لا تصل الا لفئات قليلة من الشعب .

٦) وتشديد المؤسسات الحكومية بصورة لا منطقية على الانتاج الاعلامي على حساب أعمال اعلامية اساسية كالبحث والتقييم والتدريب والتسويق والتوزيع الصحيح يشكل المشكلة السادسة . اذ ان الاعمال الاعلامية يجب ان ينظر اليها ككل وان كلا منها جزء من العملية الاعلامية .

٧) ومشكلة اخرى تساهم في الحد من استعمال وسائل الاعلام في التنمية تكمن في عدم تطوير الطبيعة في بلداننا مع حاجات المجتمع كايجاد شبكات طرق ومد الكهرباء والمعدات اللازمة . وهذا يجعل من الصعب مد شبكة اتصال بين انحاء المجتمع الواحد .

٨) ويضاف الى المشكلة السابعة مشكلة الامية المتفشية في عالمنا العربي بالاضافة الى فقر غالبية افراد الشعب . فالامية تحد من استعمال الشعب للوسائل الاعلامية المطبوعة والفقر يحد من امكانية وصولهم الى الوسائل الاعلامية السمعية أو البصرية .

٩) ومشكلة اخرى هي عدم وجود نحوافز لدى المؤسسات الاعلامية، التي يملك اغلبها مؤسسات خاصة أو افراد ، للتوجه الصحيح الى كل الجماهير ، بل تكتفي هذه المؤسسات بالتوجه الى النخبة والى الطبقة الميسورة في المدن وتهمل الجماهير الاخرى ، خاصة الجماهير الريفية .

١٠) ويقابل هذه المشكلة مشكلة النمو البطيء غير الكافي للمؤسسات أو المنظمات الوطنية أو الاقليمية التي تضم عاملين مختصين في الاعلام كالصحافيين والمرشدين الزراعيين وغيرهم .

١١) واخيرا ، عدم وجود وكالات وطنية مستقلة ذات كفاءات مقبولة مما يفسح المجال امام احتكار وكالات الانباء العالمية للانباء . وينتج عن هذا تخمة أجهزة الاعلام العربية بالانباء العالمية وضعفها الكبير في أنباء البلد أو المنطقة .

ويمكنني أن اقدم اربعة أسباب عريضة لهذه المشاكل التي عرضتها الان :

اهمال العــامل البشري :

السبب الاول هو في اهمال العامل البشري في خطط التنمية . فالقرارات الاساسية بالتنمية يتخذها عادة سياسيون . وهؤلاء يبنون قراراتهم عــلى توصيات اختصاصيين تقنيين في الاقتصاد والهندسـة وغيرهما من الحقول العلمية التطبيقية . اما الاختصاصيون في علوم الاجتماع والنفس والاعلام فلا يزالون للاسف خارج نطاق الخبراء الذين يطلب اليهم المساهمة في وضع الخطط الانمائية . وهذا الخطأ ناتج عن الفكرة المغلوطة في عالمنا العربي بأن التغيير الاجتماعي أو البشري يتبع بالضرورة التغيير الاقتصادي أو التكنولوجي وبالتالي ففكرة الهندسـة البشرية او الاجتماعية التي تهتم بتعبئة الجماهير لتقبل التغيير المراد غير مقبول بها بعد .

اهمال عامل الاقناع في الخطط الانمائية :

والتغيير نحو اهداف معينة لا يتم في المجتمعات الديمقراطية الا بواسطة الاقناع ــ اقناع الجماهير باهمية الاهداف وضرورة تبنيها . غير أن العالم العربي لا يبذل الا الجهد اليسير في تنظيم الانظمة الاعلامية والقيام بعمليات اقناعية لتبني الخطط الانمائية ، وهنا يكمن السبب الثـــاني لمشاكل عدم استعمالنا الصحيح للاعلام في حقل التنمية الوطنية .

النظر الى الاعلام كشيء بديهي :

والسبب الثالث الذي يعوق استعمالنا وسائل الاعلام في التنمية هو عدم اقدام اية دولة عربية ، حسب اطلاعي ، على وضع سياسة اعلاميـــة واستاتيجيات اعلامية تساند عملية التنمية . ان العديد من المخططين لا يؤمنون باهمية وسائل الاعلام في عملية التغيير الاجتماعي بن على العكس فهم ينظرون الى هذه الوسائل على انها تعيق النمو وتفسد الجماهير . ومن هنا السبب في عدم اعتماد ميزانيات كافية لتحسين وسائل الاعلام في المجتمعات العربية . فلا تزال هذه الوسائل لا تحظى بأكثر من واحد في المائة من الميزانيات العامة لدولنا العربية .

معارضة النظام الاجتمــاعي لعملية التغيير :

التنمية ، كما اسلفت ، تعني التغيير في توزيع الثروة والنفوذ ، ومثل هذا العمل خطر على بعض الفئات التي تستفيد من ابقاء حالة المجتمع كما هي ، وبالتالي تسعى لايقاف التغيير عندما يتعرض لمصالحها . وهنا يكمن السبب الاخير الذي أود التعرض له هنا .

فهذه الفئات المستفيدة من الحالة الراهنة تحتكر وسائل الاعلام الخاصة وبصورة خاصة الصحف والمجلات ، او ان لها التاثير الكبير على وسائل الاعلام هذه اذا كانت لا تملكها ، وتأثيرها يكون عادة عن طريق حجب الاعلانات او غيرها من مصادر الدخل . ونتيجة لهذا التاثير، نرى وسائلنا الاعلامية الخاصة تحوي القليل من المعلومات التي توصي بالتغيير في طريق لا تريده هذه الفئات . ونرى هذه الوسائل تضفي صبغة المتطرف على من لا يماشي التقاليد، حتى البالية منها ، وصبغة الديمقراطي والايجابي او المواطن الصالح على كل من كان محافظا حتى على أمراض مجتمعة . واخيرا نرى هذه الوسائل تحول انظار الجماهير عن المشاكل الاساسية للتنمية وتلتفت الى الامور المثيرة كالجرائم والفضائح وغيرها .

● ●

المؤتمر الثامن عشر لجمعية الدراسات الدولية

د. فهمي الصدي ★

انعقد المؤتمر الثامن عشر لجمعية الدراسات الدولية في سانت لويس بولاية ميسوري — الولايات المتحدة في الفترة الواقعة بين ١٥ — ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٧٧ . اتخذ المؤتمر شعارا له هذا العام العنوان التالي : « تقييم دولي للمؤسسات : نحو تحقيق الكرامة الانسانية » . وقد هدفت معظم الابحاث التي قدمت للمؤتمر التركيز على هذا الشعار في خطوطه العامة .

افتتح المؤتمر بمناقشة عامة لبحث كان تقدم به الاساتذة هارولد لاسويل — ريتشارد سنايدر — تشارلز هرمان ونشر في مجلة الدراسات الدولية الربعية (العدد ٢٠ ، رقم ٢ ، حزيران / يونيو ١٩٧٦) وتضمن اقتراح اقامة نظام مراقبة دولي يهدف الى دراسة تأثير سياسات الدول على الكرامة الانسانية . في جوهر هذا النظام الاهتمام بحقوق الانسان كما قررتها المواثيق الدولية وجرى الاتفاق عليها كحد أدنى من الالتزامات نحو المواطن بصرف النظر عن أنظمة الحكم المختلفة ويستهدف هذا الاقتراح مراقبة التزام الدول بهذه الحقيقة الاساسية للانسان وتأثير أعمالها وتصرفاتها على هذه الحقوق . ونشر تقارير دورية عن مدى الالتزام بها أو تجاوزها . وقد قام بالتعليق على هذا الاقتراح الاساتذة كينيث بولدنغ من جامعة كولوارد وهربرت كولمان من جامعة هارفرد ، وهما من أبرز العلماء السياسيين في الولايات المتحدة ، بالاضافة الى ماركوس كابلان من مركز الابحاث الاقتصاديةوالتدريب في المكسيك ممثلا للعالم غير الغربي . كان لهذه المناقشة أبرز الاثر في الالتزام بشعار المؤتمر هذا العام وقد افاض الكثيرون بالاشادة بهذا الاتجاه الانساني في برنامج عمل واهتمامات المشتغلين بالعلوم السياسية والسياسة الدولية بشكل خاص . الا ان النقد والتحفظات حول الاقتراح ، وهي ما عبرت عنه التعليقات المختلفة خلال المناقشة وبعدها ، يمكن ايجازها في ثلاث نقاط : —

١ — الاهتمام بحقوق الانسان والكرامة الانسانية في المؤتمر يبدو انعكاسا لسياسة الرئيس الاميركي الجديد كارتر الخاصة بحقوق الانسان وليس تعبيرا عن تطور تدريجي حصل في القيم التي يحملها المهتمون بالعلوم السياسية والسياسة الدولية في الولايات المتحدة .

★ أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت .

٢ ــ العلاقة بين اهتمام الوسط الاكاديمي الطارىء بالكرامة الانسانية وسياسة الرئيس كارتر يمكن أن تؤدي الى محاولة استغلال الادارة الاميركية الجديدة لجهود الباحثين في هذا السبيل وبشكل اخص نظام المراقبة الدولي المقترح لخدمة اغراض السياسة الخارجية الاميركية .

٣ ــ صعوبة تحديد القيم التي يرمي نظام المراقبة الدولي الى حمايتها ، واعتبار القيم الغربية المعيار الذي تقاس بموجبه تصرفات الدول غير الغربية ، وذلك يعني سيطرة القيم الغربية في التقييم .

بالرغم من وجاهة هذه التحفظات يمكن القول ان الجو العام للمؤتمر كان متفائلا الى حد كبير بالانجازات التي يمكن ان يحققها نظام المراقبة الدولي من اجل حفظ كرامة الانسان وصيانة حقوقه الاساسية المعترف بها في المواثيق الدولية .

تضمن المؤتمر ١٨٥ حلقة للبحث اشترك فيها اكثر من ١٠٠ باحث منهم من قدم ابحاثا للمؤتمر ومنهم من اشترك فقط في مناقشتها والتعليق عليها . وتتراوح المواضيع التي عولجت في المؤتمر بين تلك التي تركز على الولايات المتحدة وسياساتها في الداخل والخارج والقضايا التي تستأثر باهتماماتها ، وتلك التي تعالج جوانب مختلفة من سياسات الدول الاخرى في الشرق والغرب والعالم الثالث . من الابحاث ما كان ذات صبغة نظرية بحتة وطابع فلسفي ومنها ما تناول قضايا معينة بالبحث والاستقصاء . وبشكل عام يمكن القول أن المؤتمر في شمولية مواضيعه قد عالج كل ما يمكن ان يعتبره المهتم بالامور الدولية جديرا بالبحث والتأمل . على أنه فيما يتعلق باهتمامات الباحث في شؤون الشرق الاوسط تلاحظ شمولية المؤتمر للامور المتعلقة بالطاقة من كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، كما يلاحظ التركيز لاول مرة في أعمال هذا المؤتمر على بعض القضايا الداخلية في دول الخليج والنظرة المستقبلية الى هذه الدول .

من المواضيع المتعلقة بالشرق الاوسط مثلا يمكن ذكر الابحاث التالية :

ــ تأثير السكان غير المحليين على التطور الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة وعلى سياسات العمل فيها .

ــ صفات سكان الكويت وتوزيعهم الجغرافي .
ــ الجنسية وسوق العمل في البحرين وقطر .
ــ الصين واميركا اللاتينية والشرق الاوسط .
ــ أوبك واعادة تنظيم الطاقة الدولية .

- القوة والانظمة العسكرية في الشرق الاوسط .
- الارهاب الدولي .
- رد الولايات المتحدة على الاستثمارات العربية واليابانية فيها .
- مبدأ ترومان .
- حوض المتوسط كمنطقة للدراسة .
- القوة العسكرية وسياسة ايران .
- تشكيل الشخصية السعودية .
- الامن القومي والبدائل لنظام الطاقة العالمي .
- الامن القومي والشؤون المالية الدولية .
- نماذج لتصرفات دول أوبك : دراسة نظرية باستعمال الكمبيوتر .
- الاسلام والمسلمين في ظل الاشتراكية .
- السيطرة على الاقلية العربية في اسرائيل .
- الاستثمارات الخارجية والتنمية التبعية : دراسة للشركات الدولية في ايران .

هذا وقد ركزت معظم الدراسات حول القانون الدولي والعالم الثالث والنظام الاقتصادي الدولي الجديد على دور مجموعة الدول العربية ،وبشكل خاص امكانياتها العادية وسيطرتها على مصادر الطاقة ، في التغيرات الطارئة على النظام الدولي . على ان الفائدة التي يمكن استخلاصها من المؤتمر تتمثل في متابعة الاهتمامات التي تشغل بال المشتغلين بالدراسات الدولية ، والجو العام المسيطر على طريقة معالجتها ، بالاضافة الى تطور اساليب تدريس مادة السياسة الدولية وهو موضوع افرد له المؤتمر عددا من حلقات البحث .

كانت جامعة الكويت هي الجامعة العربية الوحيدة الممثلة في هذا المؤتمر وقد قدم الدكتور فهمي الصدي بحثا للمؤتمر بعنوان « الاوجه الجديدة للتبعية » في حلقة بحث تناولت تقارير عن ابحاث مقارنة في التنمية .

دليل المكتبات الجامعية

مع صدر عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ بدات مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات اكاديمية عن الجامعات العربية متضمنة اوضاعها العلمية واقسامها ونشاطاتها ، ودورها في خدمة المجتمع .

وعملا بسياسة التطوير التي اصبحت من معالم الخط العام للمجلة ، وتمشيا مع التنويع ، نواصل في هذا العدد بالتعريف بالمكتبات الجامعية ، ضمن باب « دليل المكتبات الجامعية » .

وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن مكتبة الجامعة الاردنية ، آملين من ذلك أن يتحقق التعريف الذي اردناه بالنشاطات المكتبية في الجامعات العربية وغير العربية .

مكتبات الجامعة الأردنية

١ . تاسست مكتبة الجامعة الاردنية في أواخر عام ١٩٦٢م .

٢ . تشغل المكتبة حاليا بناء جديدا مكونا من ثلاثة طوابق ، مساحتها الاجمالية (٦٧٥٠ م٢) .

٣ . تتكون المكتبة من الاقسام التالية : ــ

ا ــ **قسم التزويد** : وهو القسم المسؤول عن شراء الكتب وتبادل المطبوعات وقبول الهدايا واعطاء الهدايا .

ب ــ **قسم التصنيف** : وهو القسم المسؤول عن اعداد البطاقات اللازمة للكتاب لتسهيل استعماله والاستفادة منه .

ج ــ **قسم الدوريات** : وهو قسم المطبوعات المنتظمة الصدور (الجرائد والمجلات والحوليات) .

د ــ **قسم الاعارة** : وهو القسم المسؤول عن اعارة الكتب لرواد المكتبة ثم استرجاعها منهم وترتيبها على الرفوف في أماكنها .

هـ ــ **قسم المراجع** : وهو القسم الذي يحتوي على الكتب التي لا تقرأ من اولها لاخرها مثل القواميس والموسوعات والاطالس وكتب التراجم والادلة والكتب السنوية والقوائم الببليوغرافية وكتب التفسير والحديث والفقه والتاريخ المتعددة الاجزاء .

و ــ **قسم المجموعات الخاصة** : ويضم عدة شعب هي القاعة الهاشمية ، التصوير الفوتوستاتي ، التصوير الميكروفيلمي ، المخطوطات ، الرسائل الجامعية ، الكتب النادرة ، الخرائط، مواد مكتبة غير الكتب .

٤ . عدد مجلدات المكتبة الان حوالي (١٦٠,٠٠٠) مجلد ، تجمعت في مدة (١٤) سنة .

٥ . عدد الدوريات في المكتبة حوالي (١٦٠٠) دورية منها (١٢٥٠) باللغات الاجنبية لا سيما الانجليزية و (٣٥٠) باللغة العربية .

٦ . عدد رواد المكتبة يوميا يتراوح بين (٢٠٠٠ ــ ٢٥٠٠) شخص .

٧ . عدد الكتب التي تضاف شهريا للمكتبة تتراوح بين (٨٠٠ — ١٢٠٠) كتـــاب .

٨ . عدد ساعات العمل في المكتبة عشر ساعات (من السبت الى الاربعاء) وخمس ساعات يوم الخميس أي تفتح (٥٥) ساعة اسبوعيا وتمدد ساعات دوامها اثناء الامتحانات .

٩ . خدمات المكتبة ليست مقصورة على أسرة الجامعة (الطلاب والموظفين واعضاء هيئة التدريس) وانما بامكان القراء من خارج الجامعـــة الاستفادة من خدماتها .

١٠. عدد موظفي المكتبة ستة وستون موظفا منهم من يحمل شهـــــادة الماجستير في علم المكتبات ومنهم من يحمل شهادة البكالوريوس في علم المكتبات ، ومنهم من يحمل دبلوما في علم المكتبات ، ومنهم مـــن حضر دورة مدتها تتراوح بين شهر وشهرين أما في الجامعة الامريكية في بيروت أو في عمان باشراف جمعية المكتبات الاردنية .

١١. تتعاون المكتبة مع جمعية المكتبات الاردنية بعقد دورات تاهيلية في علم المكتبات سنويا مدتها حوالي شهرين .

١٢. تقوم المكتبة بتدريب عدد من موظفي الدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة باطلاعهم على طريقة العمل المكتبي في كل قسم من اقسامها.

١٣. المكتبة مركزية ولا يوجد في الجامعة مكتبات فرعية وانما هناك خمس قاعات للمطالعة في كل من كليات : الطب ، العلوم ، الزراعة ، التجارة ، والتربية .

١٤. يسمح للطالب باستعارة ثلاثة كتب في آن واحد ولمدة اسبوعين ويحمل كل طالب هوية خاصة بالمكتبة .

١٥. يسمح لاعضاء هيئة التدريس باستعارة كتب تصل في حدها الاقصى ٢٥ كتابا ولمدة فصل واحد .

١٦. يسمح للموظفين باستعارة عشر كتب في آن واحد ولمدة شهر .

١٧. يسمح لطالب الدراسات العليا باستعارة خمس كتب في آن واحـــد ولمدة اسبوعين .

١٨. في المكتبة قاعة لرف الحجز تتسع لثلاثماية طالب ، تحجز فيها الكتب المحدودة العدد والتي تطلب من عدد كبير من الطلاب بناء على طلب

اعضاء هيئة التدريس .

١٩. تقيم المكتبة حسب المناسبات معارض للكتب كما انها تشترك في معارض الكتب التي تقام داخل الاردن وبعض المعارض التي تقام في الخارج . كما أن بعض المعارض التي تقام فيها يضم صورا ولوحات فنية من انتاج الطلبة او بعض الفنانين في البلد.

٢٠. مكتبة الجامعة الاردنية مكتبة ايداعية لمطبوعات الامم المتحدة منذ سنة ١٩٧٢ ولمطبوعات منظمة الزراعة والاغذية الدولية منذ سنة ١٩٧٠م كما انها ايداعية لمطبوعات منظمة الصحة العالمية منذ سنة ١٩٧٤ .

٢١. تحفظ المكتبة في القاعة الهاشمية المطبوعات التالية :
أ ــ الكتب التي تتحدث عن الاردن بغض النظر عن جنسية مؤلفها ولغتها وموضوعيتها .
ب ــ الكتب التي الفها أردنيون .
ج ــ التقارير الرسمية الحكومية الاردنية .
وذلك لتكون مركزا للابحاث عن الاردن لا سيما لغير الاردنيين .

٢٢. تحرص المكتبة على الحصول على المكتبات الخاصة لبعض اعلام الفكر والادب الاردنيين لا سيما بعد وفاتهم اما عن طريق الاهداء او الشراء وقد حصلت على حوالي عشر مكتبات خاصة .

٢٣. هناك حوالي (١٦٠) اتفاقية تبادل مطبوعات بين مكتبة الجامعة الاردنية وبعض المراكز الثقافية والمكتبات العامة والمكتبات الجامعية في البلاد العربية والاجنبية حيث تهديهم مطبوعات اردنية وتستلم بدلا منها مطبوعات اخرى غير متوافرة لدينا .

٢٤. تهدي مكتبة الجامعة عددا من المطبوعات لبعض المدارس الاعدادية والثانوية والنوادي الرياضية والثقافية والجمعيات الخيرية في الاردن .

٢٥. تصدر المكتبة بيبليوغرافيات خاصة اما بمبادرة منها او حسب الطلب من جهات اخرى .

٢٦. افردت المكتبة جناحا خاصا للرسائل الجامعية .

٢٧. تزود مكتبة الجامعة الاردنية كلا من مكتبتي جامعتي عين شمس ودمشق بنسخة من كل رسالة ماجستير تصدر عن احدى كلياتها وذلك

وفقا لمقررات مؤتمر مدراء المكتبات الجامعية في البلاد العربية بالنسبة لجامعة عين شمس وفقا لاتفاقية التوامة بالنسبة لجامعة دمشق .

٢٨. تقوم المكتبة بتصوير الاف من الصفحات يوميا للطلاب وغيرهم مقابل (٣٠) فلسا للصفحة الواحدة ، كما أن بامكانها القيام بأعمال التصوير الميكروفيلمي والتكبير والاستنساخ .

٢٩. تحاول المكتبة زيادة مجموعتها من المخطوطات اما بشكل اصلي أو بشكل ميكروفلم .

٣٠. توفد المكتبة بين الحين والاخر عددا من موظفيها للحصول على درجات عليا في علم المكتبات ، وحتى الان فقد اوفدت خمسة اشخاص الى الولايات المتحدة حيث حصلوا على شهادة الماجستير ، وشخصين الى بريطانيا حيث حصلا على الدبلوم .

٣١. تتبع المكتبة نظام الارفف المفتوحة في الاعارة .

٣٢. يتوافر في المكتبة عدد لا بأس به من طاولات الدراسة والبحث (Carrels) لاستعمال الاساتذة وطلاب الدراسات العليا .

٣٣. تتبع المكتبة نظام ديوي العشري في تصنيف كتبها .

٣٤. لكل كتاب في المكتبة أربع بطاقات على الاقل : الاولى باسم المؤلف والثانية بعنوان الكتاب والثالثة بموضوع الكتاب وترتب هذه البطاقات هجائيا اما الرابعة فبرقم تصنيف الكتاب وترتب رقميا .

٣٥. يقوم باختيار الكتب للمكتبة الاساتذة كل في مجال اختصاصه كما أن بعض موظفي المكتبة يختارون عددا من الكتب .

٣٦. يسمح للطلاب العمل في المكتبة مقابل اجر معلوم بحيث لا يزيد عدد ساعات عمل الطالب الواحد عن خمسة عشر ساعة اسبوعيا .

٣٧. مكتبة الجامعة عضو فعال في كل من :

ا ــ جمعية المكتبات الاردنية في عمان .

ب ــ الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA) في لاهاي .

ج ــ مكتب تبادل المطبوعات في نيويورك .

٣٨. ميزانية شراء الكتب والدوريات لعام ١٩٧٦ كانت (٩٠) الف دينار وستكون (١٠٠) الف دينار لعام ١٩٧٧ .

٣٩. رصدت ادارة المكتبة مبلغا في ميزانية عام ١٩٧٧ لايفاد موظفين اثنين لدراسة علم المكتبات في الخارج .

٤٠. قدمت المكتبة بالتعاون مع بعض المكتبيين في الاردن ــ الى رئاسة الجامعة مشروعا لتدريس علم المكتبات في كلية الاداب فيها يكون على غرار دراسة دبلوم التربية .

٤١. علاقة المكتبة جيدة جدا مع كل من المراكز الثقافية الاجنبية والسفارات

٤٢. تقوم المكتبة بخدمة الباحثين فيها وذلك بالحصول على صور فوتوستاتية لبعض المقالات الواردة في المجلات العالمية من المكتبة البريطانية للاعارة في يوركشير بانجلترا مقابل كوبونات مدفوعة الثمن.

٤٣. شاركت المكتبة بايفاد ممثلين عنها لعدد من المؤتمرات الدولية في علم المكتبات خلال السنوات القليلة الماضية منها ما عقد في الرياض والخرطوم وبغداد وواشنطن وجنيف وأباردين (اسكتلندا) والقاهرة .

٤٤. اعتمدت المكتبة لها وكلاء لتزويدها ببعض المطبوعات التي تطلبها في كل من الرباط وبغداد وحلب وبيروت ولندن والقاهرة وغيرها ....

٤٥. تقوم المكتبة بممارسة ما يسمى بالاعارة بين المكتبات (Inter Library Loan) مع عدد من المكتبات الاردنية .

٤٦. تخطط المكتبة لتوسيع بنائها الحالي ليواجه زيادة الخدمات وحفظ المطبوعات المتزايدة في المستقبل .

٤٧. معظم كتب المكتبة ومجلاتها باللغتين العربية والانجليزية ولكن هناك نسبة لا بأس بها باللغات التركية ، الفارسية ، الفرنسية ، الالمانية ، العبرية ، الايطالية ، الاسبانية .

٤٨. تقوم المكتبة مرة كل اسبوعين بعرض أفلام ثقافية ومكتبية للعاملين فيها كما تحضر لهم أحيانا بعض المحاضرين المختصين .

٤٩. اعارت المكتبة في السنوات القليلة الماضية عددا من موظفيها المؤهلين للعمل في كل من الجمعية العلمية الملكية في عمان وجامعة محمد الخامس في الرباط ومكتبة داغ همرشولد في نيويورك وجامعة اليرموك في اربد .

٥٠. تحرص المكتبة على تعريف القراء بما يرد اليها حديثا من مطبوعات وذلك بعرض بعض اغلفة هذه المطبوعات أو بالتعريف ببعضها في جريدة الجامعة (أبناء الجامعة) .

٥١. يرتاد المكتبة يوميا تقريبا عدد كبير من الزوار من داخل الاردن وخارجه

المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

رئيس التحرير : صفوان قدسي

★ المراسلات : باسم رئاسة التحرير : جادة الروضة ـ دمشق ـ الجمهورية العربية السورية

★ : **الاشتراك السنوي :**

خارج الجمهورية العربية السورية ما يعادل ١٢ ليرة سورية مضافا اليها اجر البريد (العادي او الجوي) حسب رغبة المشترك ·

★ : الاشتراك يرسل حوالة بريدية اوشيكا او يدفع نقدا الى :

محاسب مجلة المعرفة ـ جادة الروضة ـ دمشق

★ : **يتلقى المشترك كل سنة كتابا هدية من منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ·**

ثمن العدد :

١٠٠ قرش سوري
١٠٠ قرش لبناني
١٢٥ فلس اردني
١٢٥ فلس عراقي
٢٠٠ فلس كويتي
٥ر٢ روبية
٥ر٣ شيلن

١٥ قرشا مصريا
١٥ قرشا سودانيا
١٥ قرشا ليبيا
ريالان سعوديان
٥ر٢ دينار جزائري
درهمان مغربيان
درهمان تونسيان

قاموس الترجمة والتعريب

قاموس الترجمة والتعريب

مع صدور هذا العدد ، واستمرارا في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية ، منذ صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ . نواصل معالجة موضوع الترجمة والتعريب في مجال العلوم الاجتماعية ، تمهيدا لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع مستقبلا .

ونأمل ان تتحقق الاهداف التي رجوناها من هذا العرض ، كما نعد باستكمال تقديم ترجمات أخرى لمصطلحات العلوم الاجتماعية المختلفة .

مصطلحات مادة التأمين

الترجمة	المصطلح
اخطار البطالة	Risks of Unemployment
اخطار العجز	Risks of Disability
اخطار المرض	Risks of illness
اخطار الشيخوخة والوفاة	Risks of old age and death
التامين التعاوني	Co-operative insurance
الممتلكات	Properties
القدرة المالية	Financial abilities
هيئات تامين تعاونية	Co-operative insurance societies
التامينات الزراعية	Agricultural Insurance
تعويضات	Compensation
هيئات التامين التبادلي	Mutual Insurance Organization
صناديق التأمين الخاصة	Friendship societies
التنظيمات	Organizations
أخطار شخصية	Personal risks
تعويض الدفعة الواحدة	The payment of Lump sum
تامين صحي	Health insurance
امكانيات العلاج	Possibilities of treatment
التامين على الماشية	Livestock insurance
تامين المحاصيل الزراعية	Agricultural crop insurance
انواع التامين	The types of insurance
انظمة التامين	Insurance systems
التامين الخاص	Special insurance
جمعيات الاخوة	Brotherhood societies
تقديم احسن خدمات ممكنة	To rend the best possible services
اقل تكاليف	Lowest costs
عدم وجود دافع للربح	Without any motive of profit
اخطار البرد	The risks of Hail
اخطار الرياح	The risks of Windstorm
أخطار الجفاف والفيضانات	The risks of Dry, floods
اخطار الحريق والحشرات	The risks of insects, fire
اخطار السرقة	The risks of theft
اخطار النفوق	The risks of scab, death
اخطار المتلكات	Property risks
اخطار الاشخاص	Personal risks
الاخطار التي تصيب المراكز المالية والثروات والافراد	Risks befalling and financial potentialities
ضمان كافي	Enough guarantee

المصطلح	الترجمة
The awareness	الوعي التاميني
The attitudes	الاتجاهات النفسية
To cover the risks	لتغطية الخطر
Medical treatment	العلاج الطبي
According to the financial position	القدرة المالية للافراد
Risk concept	مفهوم الخطر
Risk defined	تعريف الخطر
Nature of risks	طبيعة الاخطار
Economic risks	اخطار اقتصادية
None-economic risks	اخطار غير اقتصادية
Pure economic risks	اخطار اقتصادية بحتة
Static risks	اخطار السكون
Dynamic risks	اخطار الحركة
Hazards	مسببات الخطر
Nature of Hazards	طبيعة مسببات الخطر
Perils	الحوادث
Loss	الخسارة
Personal Perils	الحوادث الشخصية
Measurements of risks	مقاييس الخطر
Degree of risk	درجة الخطر
Unexpected losses	الخسائر غير المتوقعة
Probability of loss	احتمال الخسارة
Expected loss	الخسارة المتوقعة
Expectation of loss	توقع الخسارة
Risk Management	ادارة الخطر
Risk control	التحكم في الخطر
Risk manager	مدير الاخطار
Risk avoidance	تجنب الخطر
Risk reduction	تخفيض الخطر
Insurance	التامين
Insurance policy	وثيقة التامين
Insurer	المؤمن
Insured	المؤمن له أو المتامن
Beneficiary	المستفيد
Life insured	المؤمن على حياته
Consideration	العوض المالي
Peril insured	الحادث المؤمن منه
Term of insurance	مدة التامين
Individuaal policy	الوثيقة الفردية
Group policy	الوثيقة الجماعية

المصطلح	الترجمة
Contract of indemnity	عقد تعويض
Life assurance	تامينات الحياة
Non-life or general insurance	تامينات عامة
Mutual insurance	تامين تبادلي
Commercial insurance	تامين تجاري
Social insurance	تامين اجتماعي
Undomental principles	المبادىء الاساسية للتامين
Tentative rate	سعر مبدئي
Judgement basis	أساس تقديري
Legal contract principles	المبادىء القانونية لعقد التامين
Insurable interest	مبدأ المصلحة التامينية
Utmost good faith	مبدأ حسن النية
Proximate cause	مبدأ السبب القريب
Indemnit	مبدأ التعويض
Contribution	مبدأ المشاركة
Subrogation	مبدأ الحلول
Coinsurance role	التأمين دون الكفاية
Under insurance	قاعدة النسبية
Insurance organization	هيئات التامين
Advance subscribtions	اشتركات مقدمة
Advance premiums	اقساط مقدمة
Insurance certificates	شهادات التامين
Technical functions of insurance	اعمال التامين الفنية
Insurance Broker	سمسار التامين
Agent	الوكيل
Low of large number	ظاهرة الاعداد الكبيرة
Spread of risks	ظاهرة انتشار الخطر
Premium	القسط
Rate	السعر
Life tables	جداول الحياة
Base rate	السعر الاساسي
Units of exposure	الوحدات المعرضة للخطر
Policy cash value	قيمة التصفية
Net premium	القسط الصافي
Gross Premium	القسط التجاري
Annual premium	القسط السنوي
Mathematical reserve	احتياطي حسابي
Loading	اعباء السفر
Tariff Rates	التعريفة
Fire Insurance Policies	وثائق تامين الحريق

المصطلح	الترجمة
Transportation insurance policies	وثائق تأمين النقل
Inland marine policies	وثائق تأمين النقل البري
Ocean marine insurance policies	وثائق تأمين النقل البحري
Hull policies	وثائق تأمين السفينة
Fleet policy	وثائق تأمين اسطول سفن
Voyage hull policy	وثائق تأمين سفينة الرحلة
Time hull policy	وثائق التأمين السفينة لمدة
Cargo policies	وثائق تأمين الشحنة
Cargo open policy	وثائق تأمين الشحنة المفتوحة
Cargo blanket policy	وثائق تأمين الشحنة الشائعة
Book policies	وثائق تأمين الشحنة المجلدة

ملخصات

ديناميات التنظيم

دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين

د. السيد محمد الحسيني

تهدف الدراسة الى التعرف على الديناميات التنظيمية في مصنعين مصريين متباينين ، حيث تجد تأكيدا لدور كل من الصراع والتغير وعلاقات القوة . اما ادوات جمع البيانات فكانت الملاحظة بالمشاركة ، وتحليل الوثائق والملفات، واجراء المقابلات الحرة والاستبيان . وتمثل النتائج الامبيريقية لهذه الدراسة اضافة للتراث العلمي الاجتماعي النامي الذي يتناول التنظيمات على اختلاف انواعها في مجتمعات مختلفة وفترات زمنية متباينة . اما تحليل النتائج فقد تم في ضوء التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية الواسعة النطاق التي تعرضت لها مصر خلال العقود الاخيرة . وفضلا عن ذلك حاولت الدراسة الافادة من منهج دراسة الحالة بما يتيحه من عمق وثراء ، والمنهج المقارن بما يتيحه من قدرة على التعميم والتوصل الى أحكام واستنتاجات عامة .

ولقد اوضحت النتائج ان الديناميات التنظيمية في كلا المصنعين تتأثر ببعض الظروف البنائية الخاصة (داخلية وخارجية) ، كما تتأثر ببعض التطورات التاريخية . وبدا ذلك واضحا بالنسبة للمتغيرات الثمان التي تناولتها الدراسة في كل من المصنعين (الضبط ، والاتصال ، والتوازن ، والتكامل ، والصراع ، والتغير ، والاهداف ، والمعوقات) . ففي المصنع القديم ـ الذي يمارس صناعة تقليدية ـ اتضح ان دينامياته كانت مرتبطة أوثق الارتباط بتغير نمط ملكيته وما ترتب على ذلك من غموض في المعايير ، وعدم استقرار خطوط السلطة ، وعدم التأكد من فائدة الممارسات الديمقراطية . وفي المصنع الحديث ـ الذي يمارس صناعة حديثة ـ اتضح ان دينامياته كانت تتحدد بفعل عوامل خارجية (مجتمعة وثقافية وايديولوجية) فضلا عن عوامل تنظيمية ادارية اخرى تتمثل في تبعيته لادارة اقليمية ، فلقد نشأ هذا المصنع في اطار خطط التنمية الاقتصادية التي نفذتها مصر خلال الخمسينات ، ومن ثم كان يعد نموذجا من نماذج التحديث في المجال الاقتصادي . بيد ان

ديناميات هذا التنظيم قد خضعت لبعض الضغوط الاقتصادية (مسالة توفير العملات الاجنبية) وكذلك الضغوط السياسية الناجمة عن تحول مصر من الاعتماد على دول الكتلة الغربية الى دول الكتلة الشرقيـــــة في منتصف الخمسينات . ولقد بدا ذلك بوضوح في دراستنا للمتغيرات الثمان السالفة الذكر .

ولا شك أن هذه النتائج تعكس لنا كيف يمارس تنظيمان صناعيان وظائفهما في ظل ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية تختلف عن تلك التي تمارس في ظلها التنظيمات الغربية وظائفها . كما اوضحت الدراسة أن القضايا الكلاسيكية التي أثارها ماركس وفيبر وميشيلز يمكن ان تنطوي على فائدة في دراسة التنظيمات الحديثة ، وان استخدام المناهج والادوات المختلفة والربط بينها في دراسة التنظيم يساعدنا على فهمه فهما اعمق وافضل .

الوحدة بعد العداء :

نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الاوسط

ت. فيرلي

د. كيفجين

يعتبر هذا البحث خطوة جديدة لدراسة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وحيثياته . وهو جديد لانه يعني بنقد وجهة النظر النفسية الاجتماعية ودورها في نزاع الشرق الاوسط .

ويتطرق البحث الى عوامل التراث العربي وفي المقابل العداءات الصهيونية التي زادت وتزيد من حدة الصراع في المنطقة .

ويركز البحث على أن النظرة النفسية الاجتماعية والتي يقول بها البعض للظهور على النزاع في الشرق الاوسط تعاني من صعاب وعقبات تحول دون تنفيذها . خاصة وان تاريخ الصراع طويل شاركت فيه عوامل لم تكن مقتصرة على العوامل النفسية والاجتماعية .

وحتى اذا ما أريد لهذه النظرة ان تنجح فان الاسس النفسية الاجتماعية في العالم العربي تحتاج لكثير من القلب .. وهذه هي الصعوبة .

قواعد واسس النـــشر
بمجلة العلوم الاجتماعية

مع بداية العام الاكاديمي ١٩٧٥–١٩٧٦ ، قررت هيئة التحرير المشرفة عندئذ على « مجلة العلوم الاجتماعية » ، الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، أن الوقت قد حان لقيام المجلة بانطلاقة جديدة بعد أن نجحت الهيئات السابقة طوال الاعوام الثلاث الماضية ، في ارساء القواعد اللازمة لمثل هذه الانطلاقة . والان — وبعد مضي عامين كاملين على الانطلاقة الجديدة — ارتات الجهات المسؤولة عن المجلة تطوير قواعد واسس النشر بحيث تاخذ بعين الاعتبار الامور التـــالية :

الشخصية الداخلية للمجـــلة :

١ — تطمح المجلة لان تكون منبرا بارزا من منابر الاكاديميين العرب . وفي هذا المجال ، لا بد من تعزيز نجاح هذا الجانب ودفع المجلة اكثر فاكثر باتجاه فتحها أمام المساهمات الوافدة من جميع أرجاء الوطن العربي وخارجه بحيث تتاكد هويتها كمجلة عربيـــة .

٢ — ترغب « المجلة » في أن تتخصص في الابحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية والتطبيقية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وفي هذا المجال ، لا بد من التشدد في قصر نشر الابحاث على تلك التي لا لبس ولا غموض حـــول كونها تعالج جانبا أو أكثر من الجوانب المتصلة بالعلوم الاجتماعية . وبعبارة اكثر تحديدا ، تقتصر الابحاث على تلك التي تعالج شؤونا ضمن واحد أو اكثر من حقول الاقتصـــاد ، والسياسة ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، والانثروبولوجيا . كذلك . فان « المجلة » مهتمة ، في الوقت ذاته ، في نشر الابحاث التي ترى سكرتارية التحرير انها ذات علاقة قوية بالعلوم الاجتماعية على الرغم من كون اختصاص مؤلفها يقع خارج الدوائر الخمس المشار اليهـــا اعـــلاه .

أ — الابحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ — ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة باي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة أعلاه) والتي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على ان يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

أما الابحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ — وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعى واضع البحث الملاحظات التاليـــة :

أ — اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب — الا يكون قد سبق نشره .

جـ — ان تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د — تضمين غطاء عنوان البحث باقل عدد ممكن من الكلمات اضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكـــامل .

٣ — ترسل الابحاث معنونة الى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة جامعة الكويت ، ص.ب ٥٤٨٦ .

٤ — وبعد أن تصل الابحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها — على نحو سري — على محكمين (أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير سنويا .

٥ — وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ أصحاب الابحاث المقدمة بالــرأي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التاليـــة :

أ — يبلغ أصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئـــة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب — أما الابحاث التي يرى مستشارو التحرير وجوب اجراء بعض التعـــديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى أصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

جـ — وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، أو غير

ذلك من الاسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د — يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجـــانا .

٦ — الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها .

٧ — تبلغ سكرتارية التحرير اصحاب الابحاث عن استلامها لابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها حول صلاحية البحث للنشر او عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

٨ — يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، ان يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول اية ابحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ — يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . ويراعى في اولويات النشر الاعتبارات التـــالية :

أ — تاريخ استلام سكرتارية التحرير للدراسة المعينة .

ب — طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة « المجلة » عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاتـــه .

جـ — مصدر البحث ، ذلك ان من سياسة « المجلة » تحقيق توازن بحيث تنشر لاكبر عدد ممكن من الكتاب ومن اكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ — تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجـــلة .

١١ — تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافاة مالية رمزية مقدارهـــا (٦٠) ستين دينارا كويتيـــا .

ب — مراجعـــة الكتـــب :

وبالاضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التـــالية :

١ — أن تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر اي صادرة بعد العام ١٩٧٠ ، او تقترحهـــا السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ — أن لا تنشر المراجعة في اية مجلة اخرى .

٣ ـ ان يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٥ صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الا يجاز ضمن هذه الحدود وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .

٤ ـ ان يرسل منها ثلاث نسخ .

٥ ـ ان تحوى الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه ان امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتهـــا .

٦ ـ تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد أحد الكتب التي تقرهــا المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٠) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعـــة .

جـ ـ نـــدوة العـــدد :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بان ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الاراء والاجتهادات وادراكا منها لضرورة زيـــادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعـــالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقـــة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير باية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) دينارا كويتيا باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٦٠) ستون دينارا كويتيا .

د ـ التقـــارير العلميـــة :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٠) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمـــة .

هـ ـ دليـــــل الجـــامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس او شؤون البحث العلمي او فروع التخصص المختلفة . هذا وقد باشرت سكرتارية التحرير بتوجيه الدعوة الى الجامعـــات العربية المختلفة بتقديم تقارير شبه مطولة عن نشأة وتطور وآفاق النشاط في هذه الجامعات .

و ــ قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية ، شــيئا فشيئا ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع ــ مناقشـــات :

واخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلميةفيما ينشر من ابحاث في المجلة. وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفــة .

II. REVIEWS :

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance.

1 - The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words)

3 - Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.

4 - The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5 - The remuneration for a book review is 20 KD. ($60 U.S.).

III. SPECIAL REPORTS :

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to :

Managing Editor,
Journal of the Social Sciences,
P.O. Box 5486,
Kuwait University,
KUWAIT.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES :

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields. Anthropology, Economics, History. Liguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication :

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information; exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
5) Publication procedures are as follows :
   - a - An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
   - b - If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
   - c - Remuneration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx 180$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
   - d - Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

men and the most important white collar workers. This was to persuade them of the necessity of creating a "cooperative" relationship among different groups. Managers-workers meetings were, nevertheless, rare and incidental, because of managers' belief that foremen and white collar workers are capable, having a "humanistic" approach, to create encouragement and motivation among workers.

25 — In our "free" interviews with managers, it became quite clear that they were aware enough of the fact that representatives of workers have not yet the necessary qualification to share in the decision-making process. Representatives of workers, on the other hand, did express feelings of incompetence to participate fully in discussing some organizational problems such as innovation and recruitment.

26 — The explanation that managers gave to this situation was that workers tend to fix their habits once they get used to it. This explanation was supported by our statistical evidence which shows a significant positive correlation between the age of workers and their ability to cope quickly with technological changes.

—*—

15 — Employees, according to these legislations can get 25 per cent of total profits. The distribltion of profits depends on the economic status of the employee rather than his role in the process of production. The higher the occupational status, the higher the profits.

16 — The words "older" and "younger" are used for convenience and clarity of presentation.

17 — According to official statistical records, this firm is the only textile factory which failed in achieving profits. The fact that workers at this factory did receive the same amounts of bonus, like other workers in more successful firms, did not prevent them from expressing their disapproval of top management policy and demanding equality of treatment with the management.

18 — In addition to the overall conflict situation, evidence showed specific forms of conflict especially in the spheres of promotion and rewards. The evidence, however, does not support the assumption that there is an inevitable conflict between "staff" and "line", since "staff" has no real existence in the firm.

19 — Technological innovations were very few. Apart from very minor exceptions little change affected the means of production.

20 — This may be partly due to historical reasons. The physical conditions of textile factories, which were established as an individual or shareholders enterprises, were mainly determined by size of enterprise. Therefore, the larger the firm, the more likely it is to have better physical conditions.

21 — Here the size of the firm seems to be a very crucial element. "Familism" and "Cooperation" are, among other slogans frequently used by top management.

22 — One important source of pressures the central management exercises upon local management is the fact that the factory produces commodities which are source for hard currency, and is, therefore, considered as one of the main achievements of Nasser's regime.

23 — Such situation became clearly visible when the government shifted its economic dependency from the Western bloc countries to the Soviet Union.

24 — This is, perhaps, more applicable to foremen-workers relationship. The managers used, from time to time, to hold meetings with fore-

Boston. Harvard, 1958; E. H. Schein: Organizational Psychology. Englewood Cliffs, N. J., Prentice-Hall, 1965; D. Katz and R. L. Khan: The Social Psychology of Organisations. New York.

4 — S. Krupp: Pattern in Organization Analysis: A Critical Examination Philadelphia. Chilton, 1961.

5 — M. Dalton: Men Who Manage. New York. Wiley, 1959.

6 — M. Crozier: The Bureaucratic Phenomenon. Chicago. University of Chicago Press. 1964.

7 — L. R. Sayles: Behaviour of Industrial Work Groups. New York. Wiley, 1958.

8 — See S. Avineri: The Social and Political Thought of Karl Marx. Cambridge University Press, 1968, pp. 48-54; and J. Calvez: La Pensee de Karl Marx. Paris 1956, pp. 41 ff.

9 — Max Weber : The Theory of Social and Economic Organization, tr. A. M. Henderson and T. Parsons. and ed. T. Parsons, Glencoe, Illinois; Free Press, 1947; and From Max Weber: Essays in Sociology. Ed. H. Gerth and C. Mills, Wright. Routledge + Paul Kegan. Ltd., London 1967, especially pp. 196-262.

10 — R. Michels: Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy. tr. by Eden and Paul Cedar and ed. by S. M. Lipset: The Free Press. New York 1962.

11 — This firm which is called "Nassr Company for Weaving and Spinning is run by a board of directors which has a wide range of freedom of action delegated to it by the "Spinning and Weaving Establishment." The latter is the administrative body which controls textile activities throughout the country.

12 — Actually, this firm is a productive unit which belongs to a large company (Delta Industrial Company) which runs, through its board of directors, three factories; one of these is the organization studied.

13 — The word "dysfunction" is used in Merton's sense to mean those factors which prevent or impede the organization from fulfilling its goal adequately.

14 — These categories were used on the ground that income is the most appropriate index which can reflect status groups. Moreover, it was one of the most objective and available criteria we had.

Boston. Harvard, 1958; E. H. Schein: Organizational Psychology. Englewood Cliffs, N. J., Prentice-Hall, 1965; D. Katz and R. L. Khan: The Social Psychology of Organisations. New York.

4 — S. Krupp: Pattern in Organization Analysis: A Critical Examination Philadelphia. Chilton, 1961.

5 — M. Dalton: Men Who Manage. New York. Wiley, 1959.

6 — M. Crozier: The Bureaucratic Phenomenon. Chicago. University of Chicago Press. 1964.

7 — L. R. Sayles: Behaviour of Industrial Work Groups. New York. Wiley, 1958.

8 — See S. Avineri: The Social and Political Thought of Karl Marx. Cambridge University Press, 1968, pp. 48-54; and J. Calvez: La Pensee de Karl Marx. Paris 1956, pp. 41 ff.

9 — Max Weber : The Theory of Social and Economic Organization, tr. A. M. Henderson and T. Parsons. and ed. T. Parsons, Glencoe, Illinois; Free Press, 1947; and From Max Weber: Essays in Sociology. Ed. H. Gerth and C. Mills, Wright. Routledge + Paul Kegan. Ltd., London 1967, especially pp. 196-262.

10 — R. Michels: Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy. tr. by Eden and Paul Cedar and ed. by S. M. Lipset: The Free Press. New York 1962.

11 — This firm which is called "Nassr Compary for Weaving and Spinning is run by a board of directors which has a wide range of freedom of action delegated to it by the "Spinning and Weaving Establishment." The latter is the administrative body which controls textile activities throughout the country.

12 — Actually, this firm is a productive unit which belongs to a large company (Delta Industrial Company) which runs, through its board of directors, three factories; one of these is the organization studied.

13 — The word "dysfunction" is used in Merton's sense to mean those factors which prevent or impede the organization from fulfilling its goal adequately.

14 — These categories were used on the ground that income is the most appropriate index which can reflect status groups. Moreover, it was one of the most objective and available criteria we had.

FOOTNOTES

1 — Of the well-known attempts which have applied the structural-functional approach on the study of organizations are: T. Parsons: Suggestions for a Sociological Approach to the Theory of Organizations. Administrative Science Quarterly. 1956, Vol. 1, 68-88, 225-239, P. Selznick: An Approach to a Theory of Bureaucracy. American Sociological Review, Vol. 13, 25-35; W. Bakke: Bonds of Organization: An Appraisal of Corporate Human Relations. Hamden/Connecticut 1946; R. K. Merton: Bureaucratic Structure and Personality. In: Reader in Bureaucracy, edited by R. K. Merton et al; Glencoe/Illinois 1952, 361-371.

2 — The integrative aspects of organizations are, perhaps, the main theme of the enormous empirical research on organizations which takes its central inspirations from the theoretical framework of structural-functionalism. See, for example, J. Roethlisberger and Dickson: Management and Worker. Massachusetts. Harvard. 1939; P. Selznick: TVA and the Grass Roots. Berkeley. California University Press, 1949; A. Gouldner: Patterns of Industrial Bureaucracy. Glencoe, Illinois. Free Press, 1954. The stress upon integrative aspects of organizations is also easily shown in the works which reflect an interest in the relation between technology and other elements of organizations, i.e., socio-technical system. See G. Walker, R. Guest: The Man on the Assembly line Massachusetts. Harvard, 1952; J. Woodward: Management and Technology. London. H. M. S. O., 1958; F. Emery and E. Trist: The Causal Texture of Organisational Environments. Human Relations, 18, pp. 21-32; A. Rice: The Enterprise and Its Environment: A System Theory of Management Organization. London. Tavistock 1963; E. Miller and A. Rice: Systems of Organization: The Control of Task and Sentient Boundaries. London. Tavistock,1967.

3 — See, for instance, C. Argyris: Personality and Organization. New York. Harper, 1957; William F. Whyte: An Interaction Approach to the Theory of Organizations. In: M. Haire: Modern Organization Theory. New York. Wiley, 1955, pp. 155-183; A. Zaleznik et al: The Motivation, Productivity and Satisfaction of Workers.

although economic, technological and political considerations played a central role in our firms, the nature of this role was largely determined by the specific conditions of the two firms. Classical issues raised by MARK, WEBER and MICHELS seem to be very useful in analyzing organizational reality. In fact, old organizational analysis is hardly possible unless a broad perspective is adopted. For instance, without delineating the general conditions through which the two firms are functioning, it is hardly possible to understand their internal dynamics.

One methodological note is worth emphasizing. By using the comparative approach together with other techniques, our empirical objectives were partly achieved. The method of participant observation helped us to penetrate and analyse some aspects of organizational reality. The "free" and "structured" interviews enabled us to obtain additional evidence about other aspects of the phenomenon as envisaged by different classes. Finally, the use of files and documents made possible the carrying out of comparisons between the formal and informal; between the legitimate and the illegitimate aspects. It is hard, without combining these techniques, to present comparative analysis of two different organizations existing in a country different from those which sociologists have traditionally studied, in formulating their theories and generalizations about organizations.

—*—

In the "younger" firm, although its dynamics were different in form from that of the older one, the fact still remains that both have something in common. That is, their internal processes are largely determined by external factors, e.g., societal, cultural, ideological, etc.

Nevertheless, the very specific structure of this firm seems to be an influential determinant of its processes. The firm was established as a part of an industrial movement which was intended to be one of the main achievements of socio-economic development in Egypt. Special attention was devoted by the Government to these growing industries. In this sense the firm was no more than a symbol of the Government's pre-occupation with modernization.

As a matter of fact, much of the conflict and change this firm has witnessed can be explained in terms of the continuous societal changes. The pressures which the Central Management exerted on managers were, by and large, one of the negative consequences of the policy of centralization which was adopted since 1961. The economic and technological pressures could be understood in terms of the economic stress and the instability of the economic relations between the state and the foreign World Powers. Furthermore, a large part of technological pressures are due to the officials' belief that the Western type of industrial development is the "ideal" to follow and imitate.

In many cases, external pressures served some functions in different spheres of organizational activity. The harmonic aspects in the relationships of the different classes and status groups seemed to be a very resonant of these pressures. That is managers have found in the pressures, a favourable justification for claiming peaceful relations among different classes so as to face the technological and economic changes.

The successful attempts of the managers to suppress the conflicts between different classes and status - groups does not mean that managers have fully solved the inherent contradictions among these groups. Hidden conflicts, however, emerged in periods of technological changes. In dealing with these conflicts, managers felt that they will be in a strong position if they relate their ideology to the official ideology of the state.

It could be argued that the two firms were operating in a social, political and economic context which significantly differs from that of Western industrial organizations. Moreover, it can be claimed that

red over two decades. In different ways, the exchanges had produced the observable dynamics in our two organizations.

Much of the dynamics of the "older" firm are directly connected with the change in the ownership of the firm. Before nationalization, the firm was privately owned and run. Relationships between the owners and employees, on the one hand, and among the employees themselves on the other, were clearly defined and elaborated. Nationalization (i.e., state ownership) creates a traditional situation in which a state of "anomic" (i.e., ambiguous norms) emerges. The conflicts between managers and workers reflect, in a sense, disputes over the undefined and sometimes ambiguous — use of power. The "strategy" of managers is something more than merely decision-making. It means that they envisage themselves as the "primogenitors" of the firm who must hold absolute power. The workers' position shows a state of confusion. According to the new rules and regulations, they have had some rights in making the policy of the firm. In actuality, they did not feel they have an effective influence.

Class interests in this firm seem to play a dominant role, precisely because of the historical background of the firm. These class interests have developed and prevailed in the overall organizational pattern. In the sphere of control, there have been "rulers" and "ruled"; in the sphere of communication there have been those who "give" and those who "receive"; and in the sphere of goals, there have been contradicting sub-goals each reflecting particular vested interests.

The role of technology does not seem to have been of pivotal importance. The traditionalism of the industry together with its oldness have provided the firm with a considerable amount of "self-discipline". As a matter of fact, workers over their work histories in the factory, did not experience serious technological changes. The only objection they had about the work conditions was mainly related to the physical aspects for which they blamed the managers.

Industrial "democracy", in practice, seemed to be formal rather than real. Intentionally or unintentionally, it turned out to favor the strongest element (i.e., managers). It was intended to support the new state ownership system. This fact — together with the fact that workers had never sufficiently strived for realizing a "true democracy" — can shed some light on our observation of the inefficiency of democratic practices.

considerable proportion of workers had experienced what may be called a feeling of "uncertainty".

Considering organizational goals, there seems to be apparent consistency between official goals and the managerial "strategy". Starting from their strategy, managers were capable of persuading workers to identify with official goals. Managers conceived organizational goals as societal ones; a situation which makes it easy for them to relate their "ideology" to the official "ideology" of Egypt at large. The way the managers dealt with organizational goals had, in fact, specific repercussions on the structure of the firm. That is to say, sub-goals and vested interests tended to shrink. Our observations, however, tend to show the emergence of new subgoals, particularly in periods of successive technological changes. Over these periods workers and foremen did claim some economic rewards in return for the new technological burdens. Managers mediated these claims to the central management; and in so doing they were intentionally trying to avoid the emergence and formation of interest groups.

Concomitant with their conception of organizational goals, managers were strongly aware of the idea that official goals of efficiency cannot and should not be achieved without adopting a flexible managerial policy. This awareness was supported in different ways. As we have already mentioned, managers were preoccupided with the idea of the "impartiality" of bureaucratic rules, and the ways white collar workers apply it. Moreover, managers were conscious of the need for substituting old rules with new ones, once technological conditions change. Our evidence records two successful attempts by managers to introduce some radical changes in the rules, and rejected pressures from outside (i.e., Central Government) to recruit more employees on the managerial staff. Moreover, managers have remarkably succeeded in minimizing routine and resisting inflexibility organizational behavior, as well.

IV. Discussion :

According to our analysis, there have been two dissimilar types of organizational dynamics; both are mainly affected by particular structural conditions (i.e., internal and external). These structural conditions are, to a great extent, reflections of the whole structural changes which occur-

20.

Organizational stability was mainly achieved through managers' struggle for an integrative and harmonious type of relationship based on personal communication. Managers conceived of these relationships as the most instrumental of facing the above-mentioned pressures. Our evidence shows a considerable awareness among managers of the ongoing changes which were a real threat to organizational stability. It also shows a clear managerial stress on the idea of the "impartiality" in the foremen-workers relationships, and a struggle for transforming the bureaucratic authority into a technocratic one.

Democratic practices, nevertheless, have nothing to do with the stability prerequisite. Industrial "democracy"in this firm, like that of the older one, ceased to be functional. Representatives of workers on the Board of Directors were likely to behave in a managerial way. However, these representatives were relatively mor active compared with their counterpart in the "older" firm. This means that although workers had a certain amount of power in the firm, the main decisions were still in the hands of managers. As far as democracy is concerned, it seems that the foremen-workers meetings represent, in a way, the existence of a common will rather than being the result of formal democratic practices (as had been hoped by the 1961 Socialist Acts).

Organizational change was largely determined, in its source and intensity, by external and internal pressures. Meanwhile, these pressures have had great influence on the whole organizational policy. That is to say, managers had to secure the availability of particular structural conditions, through which the firm could achieve its goals. The most outstanding example of this is, perhaps, the managerial policy to change its dependence from the Western to Socialist countries; and also during periods of shortages of raw materials. In periods of restricted production (which were mainly due to the lack of raw materials), managers were strongly preoccupied with persuading workers to compensate for these periods by woking free over-time during periods when raw materials were available. Technological changes were looked at by managers as an exceptional situation which necessitated the adoption of specific measures to secure adequate adaptation for workers to these technological innovations. Technological "alienation" was, nevertheless, inevitable during the periods of severe technological changes. Our evidence shows clearly that a

As a result of the political and economic conditions prevailing in this firm, the relationship between formen and their workers was, to use Parsonian language, "particularistic". That is, considerable favoritism was exhibited in these relationships. Bureaucratic rules were conceived by "bureaucrats" as an ideal expression of rationality and impersonality; a view which was not shared by the workers. Throughout a number of "free" interviews with some white collar workers, I gained a strong impression that this group was consciously equating respect for rules with respect to top management. Rules seemed, therefore, to be strictly applied, and the range given to discretion was consequently limited.

Let us turn to analyze the dynamics of the "younger" firm. Generally speaking, the firm was basically run on a specific managerial "ideology"; an ideology which is based upon maintaining and keeping "peace" among different classes and "status-groups", and creating a collective sense of solidarity. This ideology, which is adhered to by top management is, in fact, a by-product of various political, economic and technological pressures which management had encountered. Political pressures arose out of the fact that the factory was regarded as a productive unit run by a local management which, in turn, belonged to a big enterprise with an autocratic Board of Directors. Economic-technological pressures arose from the fact of being completely dependent in most of its activities on foreign sources for equipment, innovations, marketing etc. Throught out its history, the firm had faced another type of pressure which was of a pure technological nature. During this period, the firm had to undergo successive technological changes. In order to cope with these changes, local management had to face many obstacles; one of these is the inability of workers to adjust themselves to the ongoing technological changes. Many solutions were undertaken: providing enough training, adopting new recruitment policies, etc.

Organizational dynamics were, therfore, and to a great extent, a direct reflection of the managerial "ideology". To achieve simultaneously organizational goals and its own goals, local management was strongly preoccupied with lessening and minimizing the formalistic type of bureaucratic rules and adopting particular means of control, i.e., persuasion rather than coercion. Nevertheless, the above-mentioned pressures imposed on top management creatd a situation in which the latter found itself strongly preoccupied with the adequacy and fitness of bureaucratic rules.

for the failure of the firm to achieve profits, and for the lack of democratic practices (which workers are theoretically entitled to since 1961). Representatices of workers were condemned by the rank-and-file as part of the Board of Dirctors mainly preoccupied with maintaining its own vested interests. Democratic practices have, actually, nothing to do with the type of "integration" (in the sense of the continuation of the structure and authority relations within) this firm has. Instead "normative" elements (i.e. religious and moral) provided the necessary legitimation and rationalization for the maintenance of the status quo.

Conflicts were mainly resolved by top management through the application of bureaucratic rules which were highly formalized since the industrial activity of the firm was relatively old. The attitudes of workers toward existing rules showed a sort of ambivalence; that is, these were considered on the one hand to be fairly institutionalized and systematized and, on the other hand as incapable of securing their rights. Whatever the nature and types of conflicts, top management tended always to interpret these as evidence of the need for the enactment of new rules or for the enforcement of the old ones.

Organizational change in this firm was, thus, largely determined by the "strategy" of top management of rejecting changes of any kind and perpetuating existing conditions so as to enable it to face the grievances of workers. The static technological conditions favored the position of the management. This was so because the firm was engaged in industrial activities of traditional nature. The physical conditions of productive work were relatively worse than those found in other firms in the same industry.

As far as organizational goals were concerned, our evidence shows that conflicts among different groups were mainly responsible for the emergence of sub-goals reflecting different vested interests. Managers were seen as an "oligarchy" seeking further control of workers. Workers appeared as a defensive group trying to face and resist the management strategy, and to achieve their ultimate goal, i.e., replacing the existing top management by another one. Lower white collar workers (MOWADHAFEEN) adopted inconsistent attitudes. That is they were trying simultaneously to identify their interests with that of management and that of workers. They belonged in terms of work and status conditions to the former, but economically (or more specifically their market conditions) to the latter.

in 1961. As a result, an enormous public sector came into being. Nationalization involved the introduction of new legislations (eg., ensuring some democratic practices for industrial workers and recognizing the right of employees to share in the profits of industrial enterprises). However, no radical changes did occur in the structure of organizations as a result of these measures, except in the type of ownership, i.e. state ownership instead of private ownership.

Taking into account the wider politico-economic context and the specific setting of both organizations, highlights the internal processes in both. In the "older" firm, top management adopted a "strategy" based on "absolute control." This strategy was, in fact, a result of certain specific events; one of these was the failure of the firm to achieve any profits in 1969. This event considerably worsened the situation between workers and management. The response of the management to this deteriorating relationship was to strengthen further its control. Thus, top management adopted a "tougher" policy to ensure compliance and to maintain conformity.

The organizational dynamics in this firm were largely determined by the managerial "strategy". Control was exercised through a bureaucratic structure with rules oriented to achieve conformity. The previous rules and regulations were from the viewpoint of management, incapable of achieving the necessary compliance especially in the productive units of the firm. As a result, the foreman (MOLAHEZK) tended to take a central place in its "strategy". His "span of control" became wider, and new relations between him and top management emerged. As far as communication is concerned, the foreman became the main link between workers and top management. The management regarded the hierarchical structure as an ideal condition for ensuring increased control. It used this structure to maintain a constant social distance between workers and upper managerial levels. Top management viewed the general problems of the firm (i.e., failure in achieving profits) in technical terms, i.e., the incapability of achieving the necessary productivity in its production branches, and the lack of coordination among different departments.

Conflict between workers on one hand and foremen, and top management leaders on the other, reached its peak in 1970, when workers organized a strike as a collective expression of rejecting the management policy. Top management, from the viewpoint of workers, was blamed

16.

comparisons were to be further sharpened by analysis of respective departmental, organizational and societal features.

Data were collected through direct observation, study of documents and files, conducting interviews and through a designed "index" for studying structural attributes of organization. The direct observation was mainly used for constructing a picture of daily activities and official and informal aspects of organization. This technique proved helpful in understanding confllict and change — essential research targets of our study. Documents and files proved especially useful in the study of some organizational characteristics such as formalization, centralization and standardization. The interview schedule, which contains 137 questions covering a wide range of organizational issues, was administered to a representative sample of both firms (120 from the "modern" firm and 150 from the "older" one).

The following dimensions were covered by the interview items: control, communication, equilibrium, integration, conflict, change, goals and dysfunctions. Validity and reliability tests were undertaken to check its adequacy. The two samples were stratified-random, i.e. randomly selected from respective income categories. The two samples were representative of their respective universes with regard to known variables (age, sex education, etc.). Statistical analysis was carried out according to the types of comparisons mentioned above. The "index" of structural attributes of organization was designed to secure information of diferent nature, e.g., size of organization as measured by different criteria, main historical structural changes, presence of "performance criteria" filing, etc.

III Findings

The study shows that organizational dynamics are mainly determined by the ideological framework in which the two firms are operating. This framework rests upon the "principle" of the alliance of "Working People Forces". The principle means that contradictory class interests can and should be resolved peacefully. This "alliance',, according to the official ideology of the state is "functional" since it assumes that such an "alliance" can ensure the legitimate interests of all "non-parasite" classes in society.

The major industries and commercial enterprises were nationalized

comparisons were to be further sharpened by analysis of respective departmental, organizational and societal features.

Data were collected through direct observation, study of documents and files, conducting interviews and through a designed "index" for studying structural attributes of organization. The direct observation was mainly used for constructing a picture of daily activities and official and informal aspects of organization. This technique proved helpful in understanding confllict and change — essential research targets of our study. Documents and files proved especially useful in the study of some organizational characteristics such as formalization, centralization and standardization. The interview schedule, which contains 137 questions covering a wide range of organizational issues, was administered to a representative sample of both firms (120 from the "modern" firm and 150 from the "older" one).

The following dimensions were covered by the interview items: control, communication, equilibrium, integration, conflict, change, goals and dysfunctions. Validity and reliability tests were undertaken to check its adequacy. The two samples were stratified-random, i.e. randomly selected from respective income categories. The two samples were representative of their respective universes with regard to known variables (age, sex education, etc.). Statistical analysis was carried out according to the types of comparisons mentioned above. The "index" of structural attributes of organization was designed to secure information of diferent nature, e.g., size of organization as measured by different criteria, main historical structural changes, presence of "performance criteria" filing, etc.

III Findings

The study shows that organizational dynamics are mainly determined by the ideological framework in which the two firms are operating. This framework rests upon the "principle" of the alliance of "Working People Forces". The principle means that contradictory class interests can and should be resolved peacefully. This "alliance', according to the official ideology of the state is "functional" since it assumes that such an "alliance" can ensure the legitimate interests of all "non-parasite" classes in society.

The major industries and commercial enterprises were nationalized

Taking into consideration the nature and types of current research on organizations, the present study is an attempt to understand, from a wider perspective, the dynamics of two Egyptian industrial organizations. This study will attempt to relate organizational dynamics to structural and historical conditions within which the two Egyptian firms operate. The underlying assumption is that organizations are not self-contained entities. That is, organizations are social units operating in structural and cultural contexts which affect their internal dynamics.

II Methodology

Organizational dynamics are studied through comparative analysis of two dissimilar firms. This analysis attempts to utilize two widely used research methods in the study of organizations, i.e., "case study" and "comparative approach". This attempt is based on the assumption that one can combine deeper analysis provided by "case studies" with the wider perspective that can emerge from the use of the "intensive comparative approach". This requires, however, a careful choice of organizations for study. That is, organizations which are chosen for research must be, as far as possible, "typical" ones, The fact that current literature on organizations is still far from unanimous on a specific typology of organizations does not mean that comparisons of a limited nature are impracticable.

The comparison carried out in this study is between two different types of Egyptian industrial organizations. The choice was determined by the following criteria : type of activity, size of enterprise and degree of autonomy. Accordingly, two different organizations seemed to display meaningful contrasts. One is relatively old (25 years old), large (i.e., has over 5,000 employees), relatively autonomous , and is engaged in a conventional industry (cotton textile). The other is relatively modern (7 years old), small, (i.e., 1,200 employees), largely dependent on outside central management for its main decisions, and is engaged in a modern industrial activity (the manufacture of fridges and airconditioning equipment).

Comparisons are undertaken at two levels: internal and external. Comparisons between the internal workings of the two organizations was necessary for understanding the specific nature of each organization. External comparisons, on the other hand, were required for delineating the similarities and differences between the two firms. The two levels of

those of latent nature. Throughout his analysis. DALTON is keen on discovering the vested interests of the various groups and their continous endeavor to legitimate them; even when they are in conflict or inconsistent with organizational goals.

Similarly, starting from power relations and conflict, CROZIER argues, in a comparative analysis of two French organizations, that understanding organizational structure requires a parallel understanding of power relations among various groups together with historical and cultural analysis of the context which brought these into being.

In a different manner, but along the same line, SAYLES suggests that studying different attitldes toward work is, perhaps, more important than studying similar attitudes toward it. SAYLES then develops a "theory" on the behaviour of working groups. He argues that bargaining, conflict of goals, and distribution of power among individuals are all crucial elements in understanding working groups.

In the three empirical attempts mentioned above, aspects of conflict, change and power relationships are conceived as essential aspects of organizations. Apart from the ideological orientations underlying these attempts, one could argue that they provide valuable and important findings for the study of organizations.

Classical issues raised by MARK, WEBER and MICHELS in their studies on social organizations seem useful, if not crucial, in understanding modern organizations. Analytical concepts like alienation, class consciousness, freedom, initiative, oligarchy could, if used as elements of a broader theoretical framework, help sociologists in understanding organizations from a wider perspective. Unfortunately, studies adopting these analytical concepts are relatively rare. An outstanding example in this respect, in BLAUNER's study of alienation experienced by American industrial workers. Overlooking few limitations, one could argue that BLAUNER has successfully shown how broad analytical concepts, like the Marxist concept of "alienation", are of great importance and value.

The valuable elements in the above-mentioned studies relate to their use of a perspective which incorporates conflict, change and power relationships in the understanding of organizations. These studies have also demonstrated how modern organizations are affected by strategies and tactics adopted by various groups with their own specific interests.

organizations as entities which already contain all the needed elements to ensure conformity and discipline. The emphasis upon the integrative aspects of organizations creates, in fact, some difficulties in understanding the other face of relationships). This emphasis reflects an organic and positivistic view which conceives of society as a coherent whole composed of parts, each of which serves a specific function. This view, I believe, rests upon ideological persuasions concerned with the justification of the status quo.

In the current literature on organizations, there is a growing tendency towards explaining organizational reality in clear psychological terms. This tendency is, in fact, a sort of reductionism, and is, therefore, negation of a sociological (i.e., historical-structural) explanation of the dynamics of organizations. Conflict in organizations, according to this approach, is a "pathological" state which can be "cured" through adequate communication and better incentives.

Reviewing the current enormous empirical research on organizations, one major shortcoming appears. That is, much of this research ignores the cultural and historical contexts within which contemporary organizations operate. With very few exceptions, much of this current empirical research lacks reference to the relation between organization as a social unit and the larger society and culture within which it is situated.

Nevertheless, current literature on organizations contains many worthwhile attempts dealing with organizations from a wider perspective. In a compelling analysis, KRUPP shows how organizational change follows changes in the available resources of groups. This sort of change, according to KRUPP, affects the relative power of the competing groups. Altholgl he accepts the idea that the individual's acceptance of organizational g als may reflect organizational effectiveness, yet KRUPP states that this acceptance will embody, in the long run, the authority structure. Conseqr ently, if organizational effectiveness means achieving some organizationa goals, this achievement, from the viewpoint of the individual, means subordination and conformity.

In an empirical study of six American industrial organizations, DALTON shows, as a participant observer, the conflicts between the different groups and their struggle for attaining power and obtaining higher degrees of rewards. The importance of this study lies in DALTON's ability to highlight the political activities in organization, especially

ORGANIZATIONAL DYNAMICS
A COMPARATIVE STUDY OF TWO EGYPTIAN INDUSTRIAL ORGANIZATIONS

S. El-Hussaini

Summary :

This study purports to show, empirically, the dynamics of two different Egyptian industrial organizations. Conflict, change and power relationships were studied. We relied on participant observation, documents and files, and interviews. The findings of this study are relevant to organizational theory in three ways. First, it is a contribution to the growing literature which deals with organizations in different cultures and periods. Secondly, it is a sociological attempt to relate organizational dynamics to large-scale socio-economic change. Thirdly, it is a methodological attempt to utilize the advantages inherent in the specifically-oriented case study method and extensive comparative approach.

1. The Problem

Much of the organizational analysis carried out during the last three decades stems from the structural-functional approach which emphasizes the integrative and harmonic aspects of organizations. Even when this analysis draws attention to conflict and power relationships, it still stresses the integrative pattern of organizations. There is, perhaps, some ideological reasons behind the neglect of genuine conflicts and the problems of distribution of power within modern organizations. The reason why most of the structural-functionalists ignore these aspects of organizational reality stem mainly from their one-sided preoccupations with "systematic" analysis. The latter is directed towards viewing organizations as functioning harmoniously. That is, they perceive these

* Lecturer, Ain Shams University, Cairo, Egypt, and the Faculty of Education in Qatar.

10.

Harkabi, Yehoshafat. **Arab Attitudes to Israel.** Jerusalem, Israel: Israel Universities Press, 1972, 137.

Kerlinger, Fred N. **Foundations of Behavioral Research.** New York: Holt Rinehart, and Winston, Inc., 1964, Chapter 33.

Kerr, Malcolm. Cited in Beling, Willard A. **The Middle East: Quest for an American Policy.** New York: State University of New York Press, 1973, 26-28.

Khatchadorian, H. "The Mask and the Face, A Study of 'Make-Believe' in Middle East Society", **Middle East Forum,** 1961, 37, 15-19.

Liff, Z. A. "The Arab-Israeli Psychological Impasse", **The International Psychologist,** 1971, 12, (2. International Understanding Suppl.), 3-13.

McLeod, R. B. "The Arab Middle East : Some Social Psychological Problems", **Journal of Social Issues,** 1959, 15, 69-75.

Mosher, Lawrence. **The National Observer,** January 10, 1976, 12.

Patai, Raphael. **The Arab Mind.** New York : Charles Scribner's Sons, 1973, 159.

Prothro, Edwii Terry. "Arab-American Differences in the Judgment of Written Messages", **Journal of Social Psychology,** 1955, 42, 3-11.

Prothro, Edwin Terry. **Child Rearing in the Lebanon.** Cambridge, Mass. : Harward University Press, 1961.

Prothro, Edwin Terry and Melikian, L. H. "Social Distance and Social Change in the Near East", **Sociology and Social Research,** 1952, 37, 3-11.

Sanua, V. D. "Is Peace in the Middle East Possible?
A Study of Sychological Factors", **The International Psychologist,** 197 12, 14-29.

Stephenson, William. **The Study of Behavior: Q-Technique and Its Methodology,** Chicago: University of Chicago Press, 1953.

Tamarin, G. R. "The Israeli-Arab Conflict in Terms of Non-Communication", **New Outlook,** 1968, 11 (2), 8-23.

Waltz, Kenneth N. **Man, the State and War : "A Theoretical Analysis".** New York and London: Columbia University Press, 1954.

Wright, Quincy. **A Study of War.** Chicago and London: The University of Chicago Press, 1942, 253.

BIBLIOGRAPHY

Adams, J. B. "Culture and Conflict in an Egyptian Village", **American Anthropologist,** 1957, 59,225-35.

Associated Press, Tuesday, December 16, 1975.

Badeau, John S. **The American Approach to the Arab World.** New York : Harper & Row, 1968, 47.

Beit-Hallahmi, Benjamin. "Some Psychosocial and Cultural Factors in the Arab-Israeli Conflict: A Review of the Literature", **Journal of Conflict Resolution,** 1972, 269-280.

Berger, M. **The Arab World Today.** Garden City, New York : Doubleday, 1964.

Block, Jack. **The Q-Sort Method in Personality Assessment and Psychiatric Research.** Springfield: Charles C. Thomas, 1961.

Bodin, Jean. Cited in Waltz, Kenneth N. **Man, the State and War : "A Theoretical Analysis".** New York and London: Columbia University Press, 1954, 81.

Cohen, A. **Israel and the Arab World.** New York : **Funk and Wagnalls,** 1970, 274.

Deutsch, Karl W. **Nation-Building.** New York: Atherton Press, 1966, 122.

Deutscher, I. **The Non-Jewish Jew and Other Essays.** London : **Oxford** University Press, 1968.

Farley, Lawrence T. "Hostility, Threat-Perception, and Interstate Conflict: A Test of an Interaction Model", **Summation,** Fall '73, Vol. 3, No. 2, 33-55.

Feldman, H. "Children of the Desert : Notes on Arab National Character", **Psychoanalysis and the Psychoanaltic Review,** 1958, 45, 40-50.

Gillespie, J. and Allport, G. W. **Youth Outlook on the Future.** New York: Doubleday, 1955.

Glidden, H. "The Arab World", **American Journal of Psychiatry,** 1972, 128, 984-88.

Hamady, S. **Temperament and Character of the Arabs.** New York: Twayne, 1960, 38.

at one level have any commonality with the dynamics at another level? There have been no empirical studies to show so much as a statistical relationship between the incidence of hostility at one level and at another.

What appears to be needed is a serious rethinking of the entire psychosocial approach to the Arab world. Until sufficient empirical work has been completed to validate or invalidate the psychosocial model, the unifying effects theory should be viewed with measured scepticism.

How, it should be asked, did Glidden ascertain the "felt need for revenge" in pre-Islamic times? By reading pre-Islamic poetry? And are the percentages for murder motives in Egypt different from those elsewhere? Can the behavior of 1,070 Egyptians (approximately .03 percent of the Egyptian population) be said to demonstrate a general Arab cultural trait?

Sanua argues that "the limitations of the Arab character have brought them (i.e., the Arabs) to their present predicament". But was it Arab character or European and American political and economic power and the technological prowess of the European founders of Israel that brought the Arabs to their current disadvantage?

A small amount of systematic empirical work has focused upon the concept of althoritarianism (Prothro and Melikian, 1952). Compared to Americans, Arabs usually display higher levels of authoritarianism, However, broad generalizations about the nature of Arab culture cannot be made from these studies.

Perhaps the hallmark of the psychosocial perspective is the ease with which levels of analysis are scaled. The free-floating hostility of the individual Arab can be neatly linked to societal scapegoating or to a bellicose foreign policy without logical qualms. Ignored is the fact that the individual "hostility" of an individual Arab is not the same phenomenon as societal "hostility" which, in turn, is not the same phenomenon as foreign policy "hostility" expressed by governmental leaders. The mechanisms at each level are of a fundamentally different nature. Societal "attitudes" are not simply additive composites of the individual attitudes of the members. Foreign policy "attitudes" such as hostility are verbal constructs used by foreign ministries as tactical instruments and bear no operational kinship to individual "attitudes" or social "attitudes".

The theory of unifying effects gains credence at one level by being said to operate at another. For instance, the individual Arab — in order to escape the alienation of his rigidly structured society — can achieve release of his frustrations by venting his pent-up hostility upon societally approved common enemies. Because this is supposed to be so, it can easily be believed that Arab states can maintain their solidarity with one another by the timely designation of external scapegoats, e.g., Israel. Yet is there any reason to think that the operational dynamics of the theory

6.

In the normal course of foreign policy interaction between states there is often a time lag between action and reaction. It could be hypothesized, for instance, that one or more months could transpire before high intra-Arab hostility could be displayed onto Israel by one or more Arab foreign ministries. To explore the possibility of time lags, the variables were correlated for the current month and for each of three successive months. Again, however, no significant relationships emerged.

Discussion

The absence of any significant relationship between intra-Arab hostility and Arab-hostility calls into question the credibility of the psycho-social model that underlies the unifying effects theory. The model appears to suffer from several fundamental defects. It represents a conceptual framework which, despite the scholarly jargon of psychology and sociology, is largely based upon impressionistic and anecdotal evidence.

The Western concept of the Arab "national character" was probably well developed long before the Arab-Israeli struggle of this century. The observations of travellers, diplomats, explorers, soldiers-of-fortune, and novelists over the centuries have created a stereotypic Arab: violent, colorful, emotional, authoritarian, fanatical. It should come as no surprise that the Arab "character" has been a puopular topic for research. (Arams, 1957; Feldmann, 1958; Gillespie and Allport, 1955; McLeod, 1959; Berger, 1964; Khatchdorian, 1961). The findings of this research are frequently generalized to encompass the whole of Arab-Israeli relations. For example, Glidden, speculating on the role of Arab culture in the Arab-Israeli conflict, asserts :

> It is difficult to describe the depth of the Arabs' emotional need for revenge, but suffice it to say that Islam itself found it necessary to sanction revenge. The felt need for revenge is as strong today as it was in pre-Islamic times, as witnessed by the continued proliferation of vengeance-related feuds, murders, and so forth, for both private and political reasons, in the Arab Near East. For example, in Egypt in 1969, in 1,070 cases of murder where the perpetrators were apprehended, it was found that 20 percent of the murders were based on a desire to "wipe out shame" **(mahw al-'ar),** 30 percent on a desire to satisfy real or imaginary wrongs **(intiqam),** and 41 percent on a desire for blood revenge **(akhdh al-tha'r).** (Glidden, 1972).

5.

FIGURE 3 : **Correlation Coefficients**

		Arab Hostility Towards Israel			
		Same Month	1st Mo. following	2nd Mo. following	3rd Mo. following
	Spearman **rho**	.029	-.104	-.006	-.076
Intra-Arab	Significance	.41	.21	.48	.28
Hostility	Pearson **r**	.004	-.172	-.127	-.168
	Significance	.48	.09	.16	.09

		Intra-Arab Hostility			
		Same Month	1st Mo. following	2nd Mo. following	3rd Mo. following
Arab	Spearman **rho**	.029	.053	-.045	.087
Hostility	Sigiificance	.41	.34	.36	.25
Towards	Pearson **r**	.004	-.087	-.132	-.096
Israel	Significance	.48	.25	.15	.23

of rank-ordering objects and then assigning numerals to the subsets of the objects for statistical purposes". (Kerlinger, 1964) Using the perceptions of several panels of judges, a rough but demonstrably reliable measuring scale can be developed. Using a Kendall's **tau** rank-order coefficient to measure the level of agreement between judges, an agreement of .80 was obtained. (For details of the scaling and coding system see Farley, 1973.)

FIGURE 1 : **Data Summary**

	Total Statements	Intra-Arab Statements	Arab-Israel Statements	Arab Statements Toward Israel	Israel Statements Toward Arabs
1967	359	158	201	111	90
1968	226	63	163	75	88
1969	334	107	227	102	125
1970	429	217	212	82	130
1971	365	189	176	86	90
	1713	734	979	456	523

A total of 1713 statements were collected from the three sources. Only official statements attributed to governmental spokesmen were examined and scaled. Monthly hostility averages for intra-Arab and Arab-to-Israel events were computed.

Findings

No support for the unifying effects theory was found. No apparent relationship was found between the level of verbal hostility occurring between the Arab states and the amount of verbal hostility the Arab states displayed toward Israel. Because the data produced by the Q-sort procedure fall between the ordinal and interval levels of measurement — it is sometimes referred to as "ordinal-interval" data — both Spearman **rho** and Pearson **r** correlation statistics were used. A Spearman's **rho** coefficient of .29 and a Pearson's **r** coeffiuient of .004 indicated that no correlation exists between the two variables.

dispatch suggested that Karami could have been "using the charges against Israel as a toll to draw together Lebanon's feuding Christians and Moslems against their common Israeli enemy." (Associated Press, 1975)

H 2. **Negative relationship.** When Arab hostility toward Israel is high, it is argued that intra-Arab hostility will be low. The displacement of pent-up hostility upon Israel is thought to enable the Arab states to temporarily put aside their fratricidal quarrels and to join in common cause against the Zionist enemy. But when the Arab-Israel front is quiescent, the Arabs resume their intramural squabbling. **Illustration: In** an interview with the **National Observer,** Monsignor John M. Oesterreicher, director of Judeo-Christian Studies at Seton Hall University, asked: "You don't think these Arab states could get along with each other if they didn't have Israel to hit?" (Mosher, 1976)

The apparent success of the theory in explaining both positive and negative relationships is a result of the close interconnection between H and H 2. The connecting link is time. It can be supposed that a period of high intra-Arab hostility will lead to high Arab-Israeli hostility (H 1). However, once this occurs, intra-Arab hostility would be expected to decrease over a period of time producing the condition described in H 2. Hence, H and H are simply different views of the same process from opposite ends of the time line. H 1 describes the initial condition of the process when intra-Arab hostilities intensify to such a level that the condition described in H 2 produces a decline in tntra-Arab hostilities as they are displaced onto Israel.

Method

In order to test the foreign policy ramifications of the unifying effects theory and to explore the possible psychosocial underpinnings of the theory, the public statements of nine Arab governments (Egypt, Syria, Jordan, Lebanon, Iraq, Saudi Arabia, Kuwait, N. Yemen, and Libya) and of the Israeli government were collected and content analyzed for the five years between 1967 and 1971. Three newspapers were examined: the **New York Times,** the **Beirut Daily Star,** and the **Jerusalem Post.** Numeric scale values for a hostility-friendship variable were assigned to the statements reported in the newspapers according to a coding system developed from Q-methodology scaling exercises conducted by the authors. (Block, 1961; Stephenson, 1953) The Q technique is a "sophisticated form

onto external scapegoats is considered the principal function of Arab social institutions. The frequent use of verbal threats by Arab civil and religious leaders to intimidate a foreign enemy is deemed essential to prevent the Hobbesian war "of every man against every man" inside the Arab community (Patai, 1973).

Thus, it is concluded that Arab society is the major obstacle to the resolution of the Arab-Israel issue (Glidden, 1972; Sanua, 1971). The Arabs — out of cultural necessity — must adopt a stance of extreme truculence towards the Israelis. Only through the displacement of hostility can the leaders of the Arab states maintain even a modicum of unity both within and between Arab states. The Zionist is simply the latest Arab **bete noire** — following the European Imperialist and the Christian Infidel.

At all three levels — the individual, societal, and foreign policy — hostility towards the outsider is seen as the central unifying force. The theory of the unifying effects of hostility is an old one and has fascinated students of politics for centuries. Bodin asserted that "the best way of preserving a state, and guaranteeing it against sedition, rebellion, and civil war is to keep the subjects in amity one with another, and to this end, to find an enemy against whom they can make common cause". (Bodin, cited in Waltz, 1954). More recently, the theory has played a role in many analyses of international relations (Deutsch, 1966; Waltz, 1954; Wright, 1942). From the perspective of the psychosocial theorists, the theory of the unifying effects of hostility describes the central dynamic of Arab behavior toward Israel.

Perhaps the attractiveness of the unifying effects theory in explaining Arab foreign policy stems from the fact that it can have it both ways — it can be used to explain both positive and negative relationships between intra-Arab hostility and Arab hostility toward Israel.

H 1. **Positive relationship.** It can be argued that the displacement of hostility onto the Israeli scapegoat is greatest during periods of high intra-Arab hostility. Thus, the Zionism issue is used as an escape valve which is activated when intra-Arab tension reaches a breaking point. When intra-Arab hostility is low, the need to utilize the unifying issue of Zionism is also low. **Illustration:** Commenting upon the claim of Lebanese Premier Rashid Karami that Israel was preparing to invade Lebanon in order to rescue the small Jewish community in Beirlt, an Associated Press

UNITY FROM HOSTILITY : A CRITIQUE OF THE PSYCHOSOCIAL PERSPECTIVE ON THE MIDDLE EAST

T. Farley *
D. Kefgen **

Many accounts have been written which probe the sources of the Arab-Israeli conflict. An important segment of this literature shares a common prespective — one which has been termed a "psychosocial" perspective (Beit-Hallahmi, 1972). This perspective is unusual in that it combines three distinct levels of analysis. Individual personality characteristics are linked to cultural traits which together explain the foreign policy behavior of states. Thus, the unusually hostile foreign policy behavior of the Arab states is viewed as an expression of basic cultural characteristics which derive from the personalities of individual Arabs.

In much of the psychosocial literature, the individual Arab is portrayed in an unflattering light. He is said to possess a divisive personality which fluctuates between extreme aggressiveness and extreme submissiveness, between uncontrolled emotion and strict self-control (Patai, 1973). Suspicion and paranoia color his relationships with others. Singularly lacking in scruples, the Arab is said to readily resort to lying and deception to achieve his objectives (Hamady, 1960). Confined by a rigid family structure, restrained by an austere religion and authoritarian government, the Arab is pictured as the victim of repressed passions constantly in search of scapegoats upon which to vent his bottled-up hostility. An Arab proverb is said to illustrate this indiscriminate externalization of hostility: I against my brother, my brother and I against my cousin, my cousin and I against the stranger (Prothro, 1961).

Arab society is thought to reflect the volatile temperament of its members. The cohesiveness of Arab communities is said to depend upon the presence of an outside enemy (Badeau, 1968; Cohen, 1970; Herkabi, 1972; Liff, 1971; Kerr, cited in Beling, 1973). The displacement of hostility

* Associate Professor of Political Science at Okland University in Michigan.
** Gradnate Student in Political Science at the University of Michigan.

CONTENTS

Vol. 5 October 1977 No. 3

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

* **Subscriptions :**
* For individuals — KD. 1.000 per year in Kuwait. KD. 2.000 or equivalent in the Arab World (Air Mail). $ U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions — $U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
* Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated: JSS

*An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and /or application of theories in the various fields of the social sciences.

* Forward all correspondence and subscriptions to:
THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P. O. Box – 5486
Kuwait.



ادارة مطبعة الجامعة

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. V NO. 3 October 1977

Unity From Hostility.

T. Farley &
D. Kefgen

Organizational Dynamics:
A Comparative Study of Two Egyptian Organizations.

S. Al-Hussaini

Kuwait University Press